

ملف نقاش الأمم المتحدة الرابعة حول الوضع العالمي في

الفترة الممتدة من نهاية 2007 إلى فبراير 2014

=====

حول الوضع العالمي ومهام الثوريين

فرانسوا سبادو

فيما يلي تقرير عن الوضع العالمي قدمه الرفيق سبادو في ندوة - Enlace - احد تيارات حزب الحرية والاشتراكية بالبرازيل الذي ينشطه، ضمن آخرين، مناظرو الأمم المتحدة الرابعة. الندوة انعقدت في ساو باولو في 15 و 16 ديسمبر 2007.

1- بعض عناصر الوضع العالمي

يؤكد الوضع العالمي توسعا للولمة الرأسمالية وتعمقا لها. ويتسم بمواصلة هجوم الطبقات السائدة على شروط حياة مئات ملايين البشر، والعمال، وبمنهجة الإصلاحات الليبرالية المضادة، والمكانة المتنامية " لتمويل " financierisation الاقتصاد العالمي، وأزمة ببنية تهدد توازنات الكوكب الحيوية.

1- (أ) ترسم هذه العولمة مظهرا جديدا للسوق العالمية، حيث تحتد المنافسة بين الامبريالية الأمريكية، المحافظة على سيطرتها لكن المصابة بإضعاف، والقوى الأوروبية، وصعود قوى جديدة - مثل الصين والهند- تتزايد حصتها من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بانتظام. تشهد الولايات المتحدة الأمريكية معدلات نمو ضعيفة، 2 إلى 3 نقط، بينما تشهد الصين والهند معدلات نمو من 8 إلى 10 نقط، وتشهد بلدان أخرى منتجة لمواد أولية (البتترول بوجه خاص)، مثل روسيا وفنزويلا، معدلات نمو من 6 إلى 8 نقط. تجسد هذه التغيرات الاقتصادية الاجتماعية مقدا ميزان قوى جديد وتوترات عالمية جديدة.

1- (ب) للولمة عواقب على صعيد السياسة الدولية، حيث تلتقي مصالح برجوازية أمريكية شمالية مُضعفة ومصالح قوى أوروبية تريد الحفاظ على مكانتها في هذه المنافسة الدولية في أنظمة تحالفات جديدة، لا سيما بوجه الصين وروسيا. ولا يستبعد هذا بأي وجه السعي العدواني إلى حصص جديدة من السوق لصالح كل برجوازية، لكن الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تجنح إلى التعزز. وتمثل العلاقات الجديدة بين فرنسا ساركوزي و أمريكا بوش مثالا جيدا عن هذا الانعطاف أو التغيير. كان شيراك ضد الحرب بالعراق، بينما يؤيدها ساركوزي. لا بل انه في مقدمة المواجهة مع إيران. لكن بوجه أعم تدل جيدا عودة فرنسا المرتقبة إلى حلف الشمال الأطلسي، ودمج القوة العسكرية الأوروبية فيه، على طبيعة إعادة التنظيم الجارية.

1- (ج) إن احتداد المنافسة الدولية هذا، مع ميل متعاضم إلى تشكيل سوق عالمية لقوة العمل، يدفع الحكومات والطبقات البرجوازية إلى خلق الشروط السياسية والاقتصادية-الاجتماعية لرفع معدل الربح، وتمديد وقت العمل ووقت الاستغلال، وتجميد وحتى تقليص حصة الأجور من إنتاج الثروات.

1- (د) إن لهذه السياسات بوجه خاص جملة عواقب في أوربا الرأسمالية، حيث تقوم البرجوازيات الأوروبية الرئيسية، بقصد تأمين مكانتها في المنافسة الدولية، بالهجوم المباشر على "النموذج الاجتماعي الأوروبي"، أي في الواقع على أنظمة الحماية الاجتماعية وحقوق الأجراء الاجتماعية، والخدمات العامة. هذه السياسة مركزة في "الميثاق الأوروبي" الجديد الذي يستعيد الخطوط العريضة لمشروع الدستور الأوروبي المرفوض من شعوب فرنسا وهولندا في 2005. وقد تعزز بالدمج الأوروبي لبلدان أوربا الشرقية، هذا الدمج الذي يؤدي إلى تفكيك جملة مكاسب اجتماعية ويجذب من جراء ذلك إلى أسفل مجمل شروط عمل وحياة الطبقات الشعبية بهذه البلدان.

1- (هـ) الولايات المتحدة الأمريكية مقبلة عما قريب على انتخابات جديدة (تمم 2008) قد تقضي إلى انعطافات أو تغييرات في السياسة الأمريكية. لكن الامبريالية الأمريكية أكدت في الفترة الطويلة الأخيرة سياسة إعادة انتشارها الاستراتيجي السياسي-العسكري. إن المقصود لديها، في وضع حيث تتعمق تبعية الاقتصاد الأمريكي للقروض العالمية، "الأسهم" و "السندات" و " سندات الخزينة"، التي بيد قوى مثل الصين او اليابان، هو تعويض ما أصابها من إضعاف بسياسة عسكرية عدوانية باحتلال العراق

وأفغانستان ومواجهة مع إيران وبدرجات أقل بوجه روسيا والصين... كما تضم هذه السياسة "إعادة استعمار" بعض البلدان بهدف مواصلة وحتى تمديد التحكم بالموارد الطبيعية والمواد الأولية الإستراتيجية مثل البترول.

2- وبعض التناقضات...

يسيطر النظام الرأسمالي على نحو واسع على كل النشاط الاقتصادي والاجتماعي على الكوكب. ولا تكف كلفة هذه السيطرة عن الارتفاع، سواء على الصعيد الاقتصادي أو البيئي. وتغذي بشكل دائم تناقضات داخلية وخارجية للنظام تقضي إلى نضالات طبقية ونضالات اجتماعية بمعنى واسع، معبرة عن رفض الطبقات الشعبية للنظام النيوليبرالي والرأسمالي.

(أ2) تؤكد أزمة النظام المالي والبنكي بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنها أزمة «subprimes» قروض بأسعار فائدة متغيرة تدمر ملايين الأمريكيين وتؤدي إلى إفلاس جملة بنوك ومؤسسات مالية قارضة) هشاشة التوسع الاقتصادي الراهن. يدل هذا على "الحساسية الفائقة" للرأسمالية الأمريكية إزاء تمويل financierisation الاقتصاد العالمي. وتعزز أزمة النظام المالي العالمي هذه أوجه الضعف الهيكلية للتطور الرأسمالي الراهن، وبوجه خاص ضعف الاستثمارات المنتجة، "برفع أسعار" الفائدة وتشديد شروط القرض.

ولأزمة الاستثمارات هذه مضاعفات على معدلات الإنتاجية، وفي آخر المطاف على معدلات النمو في قلعين من قلاع الاقتصاد العالمي: الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وللأزمة المالية الراهنة مضاعفات مباشرة على تباطؤ النشاط الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية وعلى خطر تحول هذه الأزمة إلى انحسار اقتصادي. وتؤثر هذه العوامل مجتمعة على هوامش المناورة المتاحة للطبقات الساندة وللفرق الحاكمة بتلك البلدان لتدبير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وقد تقضي إلى أزمات منظومة.

(ب2) اتخذت الأزمة البيئية في السنوات الأخيرة أبعادا جديدة. وتهدد عواقب احترار الكوكب بالتسبب في النهاية في كوارث جديدة بيئية واجتماعية وإنسانية. ورغم كل الجهد السياسي والإعلامي للسلطات القائمة لجعل اشتغال النظام الرأسمالي، أي السعي المتزايد جموحا إلى الربح، متطابقا مع البيئة، ينبثق وعي جديد بأن "الحياة أكثر قيمة من الأرباح الرأسمالية" وأن كلفة اشتغال النظام تهدد أكثر فأكثر توازنات الكوكب الحيوية. يجب ان يستعمل الثوريون هذه المسألة الحاسمة في السنوات المقبلة للتشهير بالعواقب المدمرة للرأسمالية على المشاكل البيئية، وتأكيد أهمية اقتصاد متحكم به ومخطط بشكل دائم حسب الحاجات الاجتماعية وليس حسب الربح الرأسمالي.

(ج2) تتجلى هذه التناقضات بشكل حاد في الفشل الذي منيت وتمنى به الامبريالية الأمريكية في العراق. وقد عادت وسائل الإعلام الأمريكية بشكل مألوف إلى تعبير "فيتنام جديدة" لوصف وضع الجيش الأمريكي بالمنطقة. إنه توحد سياسي وعسكري حقيقي تشهده إدارة بوش. وقد تخرت كل الدعاية حول تثبيت الاستقرار والديمقراطية بالمنطقة. إنها عملية عدوان و إعادة استعمار تقليدية لبلد ولمنطقة. و يمثل رفض الاحتلال الأمريكي مع مقاومة الشعب الفلسطيني لسياسة العدوان والاستعمار الإسرائيلي إحدى العوامل الكبرى المزعة لاستقرار النظام الامبريالي العالمي.

(د2) تؤدي العواقب الاقتصادية الاجتماعية للعولمة الرأسمالية، وبعدها المسلح، إلى توترات ومواجهات اجتماعية وسياسية وعسكرية جديدة. فيضغظ من متطلبات الأسواق المالية، وبضغظ من الامبريالية الأمريكية بوجه خاص، وفي وضع غياب أو تراجع أو حتى أزمة هيكلية للحركة العمالية التقليدية أو القومية البرجوازية، قد تكتسي ردود الفعل الاجتماعية شكل منظمات أو تيارات أو جماعات عرقية أو دينية ذات توجه رجعي بوجه الإجمال. هذا ما يتشكل حول الوضع بباكستان وأفغانستان. كما انه مصير ميولات إلى تشطي جملة دول بأفريقيا.

(هـ2) إن للتوحد الأمريكي عواقب دولية، وبوجه خاص في أمريكا اللاتينية. ليس المقصود بخس تقدير الضغظ الذي لا تزال "الإمبراطورية" تمارسه على قارة ما زالت تعتبرها فناء خلفيا لها. لكن يجب تأكيد الضعف الذي أصاب قدراتها على التدخل في القارة. فعلى الصعيد العسكري يصعب عليها التدخل بالعراق وأفغانستان والاستعداد لتدخلات بأمريكا اللاتينية. إن "خطة كولومبيا" قائمة وكذا القواعد العسكرية في باراغواي، ولا تزال مساعدة اليمين "الانقلابي" أو "الليبرالي- الاستبدادي" قائمة دوما. لقد فشلت منطقة التبادل الحر للأمريكتين، لكن الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجملة بلدان بأمريكا الجنوبية قد أبرمت. باختصار لم يتراجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بأمريكا الجنوبية، لكن لا جدال أن ثمة ميزان قوى جديدا بين الامبريالية الأمريكية وجملة بلدان بالقارة الأمريكية اللاتينية، والتي ليست قليلة الأهمية، وبوجه خاص مجموعتي بلدان.

تتكون المجموعة الأولى من البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وباراغواي. فبالاستفادة من طور نمو اقتصادي جديد، ومن قدرة لدى الحكومات – لولا بالبرازيل وكيشنر بالأرجنتين وتاباري فازكيز بأوروغواي- على التحكم ودمج الحركات الجماهيرية، أو بوجه الدقة

أقسام كاملة من قيادات تلك الحركات، لا سيما قيادات حزب العمال والاتحاد النقابي البرازيلي CUT والبيرونية السياسية والنقابية بالأرجنتين (رغم أن لولا على يمين كيشنر)، كسبت الطبقات السائدة بهذه البلدان هوامش مناورة جديدة للتفاوض وفرض جملة أهداف اقتصادية على الامبريالية الأمريكية. وتواصل لحسابها الخاص، وبطريقتها الخاصة، السياسات النيوليبرالية، مع إرفاقها بسياسة "مساعدة اجتماعية"، واندماجها في السوق العالمية، لا سيما بسياسات الصادرات الزراعية وعلاقتها الخاصة بالنظام المالي العالمي. المجموعة الثانية من البلدان، التي تفرض اليوم تجربة قطع جزئي جديد مع الامبريالية الأمريكية، تقودها فنزويلا، وتليها بوليفيا و إكوادور، وكلها مدعومة من كوبا. تحاول كل هذه البلدان، كل بخصوصيتها، إرخاء كمامة الديون، واستعادة التحكم بمواردها الطبيعية، وتأمين برامج اجتماعية للتغذية والصحة والتعليم، واستعادة سيادتها الوطنية ضد الضغوط الأمريكية والأوروبية (لا سيما الإسبانية).

3- الهجوم والهجوم المضاد في فنزويلا وبوليفيا

يمثل انتصار التصويت الرفض في استفتاء 2 ديسمبر 2007 انعطافا في الوضع السياسي في فنزويلا. قلة من المهتمين فقط توقعات التصويت بالرفض. إنها هزيمة لتشافيز رغم تواصل السيرورة البوليفارية. لا بل إنها أيضا هزيمة للقوى التقدمية في فنزويلا وأمريكا اللاتينية. يجب ألا نخفي، إنها ليست "هزيمة لتشافيز... نصر للقوى الشعبية"! كما تقول بعض التيارات العصبوية. ان انتصار التصويت الرفض يخدم مباشرة قوى اليمين "الانقلابية" او المعتدلة. انه يتيح لهم تجديد قواهم وإعادة تنظيم صفوفهم والاستعداد للمعارك القادمة في أفضل الشروط. ان انتصار التصويت الرفض يضعف تشافيز في علاقاته بالامبريالية الأمريكية، وحتى مع الفرق الحاكمة بالبرازيل و الأرجنتين. سيشتد الضغط لدفع تشافيز إلى "الاعتدال" و اقتياده إلى سياسات تسويات مخزية... لهذا أيدنا بلا تردد ولا تحفظ التصويت لصالح الدستور بغض النظر عن تقييم هذه أو تلك من مواده.

لكن يجب النظر في الأسباب التي أدت إلى انتصار التصويت الرفض. إننا نشاطر إجمالاً التفسيرات التي قدمها رفاقنا في تيار "المد الطبقي والاشتراكي" (1). كيف فقد تشافيز 3 ملايين ناخب – والأمر ليس هينا- قياساً بأخر انتخابات؟ ثمة طبعاً تكالب وسائل الإعلام على السلطة، وحملة الكذب، والافتراءات، باختصار كامل عدة اليمين الفنزويلي، لكن ثمة مسؤولية خاصة بالقيادة التشافيزية. إن مصدر هذا الفشل أبعد من فترة الدستور. يجب اليوم إطلاق نقاش واسع حول أسباب التصويت الرفض، نقاش يساعد على وضع سياسة للأسياب والأشهر المقبلة. لقد اشرنا إلى أن آليات الدستور وبعض مواده تعزز "المظاهر اليونانارية" لسلطة تشافيز، وأن دستوراً جديداً لن يفرضي إلى الاشتراكية دون التعرض لمشاكل إعادة توزيع الثروات والملكية... لكن ظواهر جوهرية أكثر هي التي تفسر ابتعاداً ما لقسم من الشعب البوليفاري عن رئيسه. ثمة أولاً مشاكل متصلة بحاجات السكان الحيوية: التغذية، القدرة الشرائية، الاستخدام، شروط العمل... وكان لمشاكل التموين بالمواد الغذائية الأساسية تأثير قوي.

وبوجه أعم، شهدت مشاكل التغذية والصحة والتعليم تقدماً هاماً، لكن تمويلها جرى بعائدات البترول – وهذا شرف للنظام البوليفاري- بيد أن بنى البلد الاقتصادية والاجتماعية لم تشهد أي تغيير أساسي. وتستمر أشكال التفاوت. ارتفعت المداخل المالية بنسبة 40%. ولم تتغير بنيات الملكية. ان تحسين مستوى حياة غالبية السكان – إجراء، وعمال بالقطاع غير المهيكل، فلاحون، موظفون- هو المهمة الأولى لتعميق السيرورة. وإذا اقتضى هذا اقتحام السلطة السياسية للحياة الاقتصادية، وللمقاولات، ولشبكات التموين والتجارة، وللتحكم بالقطاع البنكي لصالح العمال، ولتملك الأرض وتوزيعها، فيجب ألا يكون ثمة تردد حتى إن أدى الأمر إلى مواجهة مع البرجوازية وقطاعات من جهاز الدولة، حتى الموالى للحكومة.

يكمن السبب الأساسي الثاني لابتعاد قسم من الشعب في معاينة – قام بها عدد من الملاحظين- لعملية تقيرط قطاع حكومي يستخدم السلطة بدل أن يخدمها. وهكذا جرى التنديد هنا وهناك بظواهر فساد. كما لوحظ تطور سياسة مواجهة مع الحركات الاجتماعية والنقابات، لا سيما من طرف وزارة العمل. كل هذا أبعد عن السلطة جملة قطاعات لم تقطع مع ذلك مع السيرورة البوليفارية. يجب اليوم إعادة الوصل مع تلك القطاعات وإعادة تعبئتها لتعميق السيرورة. وتتمثل المهمة الثانية في تعميق التعبئة ودمقرطة السيرورة البوليفارية بمزيد من السلطة للشعب ومزيد من السلطة لهيئات الثورة، للمجالس الشعبية بالأحياء، وللمنتخبين القاعدة في المقاولات، وفي البلديات. يجب توسيع عملية التسيير المشترك وتسيير المقاولات، وتنظيم مؤتمر موحد وديمقراطي للحركة النقابية للاتحاد الوطني للعمل. ان المضمون الاجتماعي والديمقراطي للثورة هام بقدر ما ستواجه السيرورة دوماً "قطاعاتاً انقلابياً"، وستتعرض أيضاً لمناورات سياسية أكثر. سيكون عليها ان ترد على "ضربات سوط الثورة المضادة التي تدفع الثورة إلى أمام" – جملة شهيرة لثروتسكي يكررها تشافيز بانتظام- ، لكن ليس هذا وحسب، فعليها أيضاً الرد على "مبادرات" و"اقتراحات غير شريفة" ترمي إلى إفقاد السيرورة الثورية حيويتها، وتهميشها لتدميرها في النهاية. .. الوضع مهدد إذن بالتعقد.

يوجد تشافيز في مفترق طرق: إما ان يتنازل لضغوط إضفاء الاعتدال على السيرورة... ويفقد دعم قطاعات هامة من قاعدته الاجتماعية والسياسية، أو يتقدم، ويعيد الوصل مع القطاعات الأشد كفاحية، ويلبي المطالب الشعبية الأساسية، وتتعمق من جراء ذلك السيرورة الثورية البوليفارية، وسيكون لذلك مضاعفات بأمرىكا اللاتينية برمتها.

كما تتسارع الأزمة في بوليفيا، حيث لم يعترف اليمين و "الطبقات الغنية البيضاء" المتركزة في سانتا كروز واقليم الغرب، منها 4 مناطق أعلنت مؤخرًا حكمها الذاتي، بالتصويت على الدستور الجديد الذي دافع عنه ايفو موراليس وغالبية السكان العظمى، من عمال وفلاحين وهنود. إن الثوريين يقفون إلى جان حزب موراليس- الحركة نحو الاشتراكية- من أجل تطبيق هذا الدستور وتلبية الحاجات الحيوية للسكان الأفقر في بوليفيا. لكن البلد الأساسي هو فنزويلا. إذا هزمت السيرورة البوليفارية فستكون للأمر مضاعفات فورية في بوليفيا وإكوادور ناهيك عن كوبا. إن تدهورا إجماليا لميزان القوى سيشتجع في كوبا أنصار "انتقال على الطريقة الصينية"- أي الحفاظ على سلطة الحزب الشيوعي الكوبي مع تطور الرأسمالية. لكننا بعيدون عن ذلك، والمرحلة الحاسمة هي استئناف السيرورة البوليفارية مع تعميق التجربتين البوليفية والأكوادورية.

4. وأوربا...

يوجد الوضع الأوربي في مركز تسارع السياسات النيوليبرالية. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية للطبقات الساندة على صعيد عالمي و بأوربا في إنهاء "النموذج الاجتماعي الأوربي"، هذا بينما تدفع ضغوط السوق العالمية إلى توحيد سوق قوة العمل، وجر الأجر إلى أسفل، وتفكيك تدريجي لأنظمة الحماية الاجتماعية، وتصفية الخدمات العامة. يتقدم ذلك السياسات النيوليبرالية بانتظام، لكنه يولد بالقرر ذاته من الانتظام مقاومات اجتماعية. ان عالم الشغل، وأغلبية السكان، متمسكان بجملة مكاسب اجتماعية. وقد عبر عن ذلك صراحة بفرنسا إيديولوجيو حكومة ساركوزي بالقول إنه يجب تدمير برنامج المجلس الوطني للمقاومة لعام 1945 وكل المكاسب الاجتماعية المحققة مذاك. يصرح ساركوزي انه يريد "الإصلاح أكثر من مارغريت تاتشر" ... وسجل جملة نقط، لا سيما بتطبيق إصلاحه المضاد للمعاشات وأنظمة التقاعد الخاصة (لعمال سكك الحديد، والكهرباء والغاز)، لكنه لم يهزم بعد الحركة العمالية. وليست مشاعر العمال، لا سيما بعد إضرابات شغيلة السكك، مشاعر هزيمة. لم تمن الحركة العمالية بأوربا بهزيمة كبرى من نوع "هزيمة عمال المناجم الانجليز" في سنوات 1980، ولا تزال أمامنا نضالات هامة ومواجهات كبرى، لكن لا بد من إبداء 3 ملاحظات:

-النضالات ذات طابع دفاعي لا تنجح في وقف مسار الإصلاحات المضادة، ناهيك عن قلب اتجاهه. وتكتسي شكل انفجارات أو نضالات جزئية قد تززع الأنظمة القائمة... لكن ذلك لا يوقف سيرورة الإصلاح المضاد .

-هذه النضالات متفاوتة بأوربا حسب البلدان. يظل مستواها مرتفعا إلى حد ما بفرنسا- يجري الحديث عن " الاستثناء الفرنسي" بأوربا- وكذا بايطاليا التي شهدت في متم سنوات 1990 ومطلع سنوات 2000 أيام إضراب عام للحركة النقابية متداخلة مع حركة من اجل عولمة بديلة و ضد الحرب. و كانت ألمانيا مؤخرًا مسرحًا لإضراب هام لعمال سكك الحديد، رغم أنه لم يحظ بتضامن باقي النقابات وقسم هام من اليسار النقابي. و يظل مستوى النضالات الاجتماعية في اسبانيا والبرتغال متدنيا جدا، وفي بلدان شمال أوربا، رغم هجمات قوية، تظل الحكومات وقيادات الحركة النقابية متحكمة بالوضع، ويظل مستوى النضالات منخفضا إلى حد ما .

-لا بد، في البلدان ذات مستوى معين من النضالات، ملاحظة وضع متناقض: ثمة تفاوت بين مستوى النضالات ومستوى الوعي. قد تكون ثمة نضالات تجزئية لكن لا نمو عضوي لموجة نضالات طبقية- مستوى النضالات الإجمالي، ارتفاع عدد المنظمين بالنقابات، وأحزاب عمالية أو تيارات سياسية كفاحية أو ثورية- كما في نهاية سنوات 1960 و 1970 لا سيما جنوب أوربا. ومن ثمة تواجه النضالات صعوبات في إيجاد تعبير سياسي على أساس نضالات طبقية.

5. خياران في اليسار!

يواجه اليسار والحركة العمالية والحركات الاجتماعية، في الظرف العالمي الراهن، توجيهين كبيرين إزاء العولمة الرأسمالية: توجه تكيف مع الرأسمالية الليبرالية، وتوجه آخر – توجهنا نحن- خط مقاومة ونضال ومعارضة للرأسمالية. لدينا في فرنسا صيغة لوصف هذا الوضع: "ثمة يساران" كما نقول. طبعا ثمة في الواقع تنويعات "يسار" عديدة لكننا نواجه حقيقة خيارين أساسيين: قبول هذه العولمة الرأسمالية أو رفضها.

. (5أ) اختارت الغالبية العظمى من القيادات التقليدية للحركة العمالية – الاشتراكية الديمقراطية، الستالينية السابقة وما بعد الستالينية – أو القومية البرجوازية في بعض البلدان النامية، التكيف. إنها نتيجة سيرورة كاملة من الاندماج في المؤسسات وفي النظام الرأسمالي. لكن سيرورة الاندماج في العولمة الرأسمالية الراهنة تفضي إلى تغييرات نوعية، إلى تغييرات هيكلية، لكل هذه التشكيلات

السياسية. أدت متطلبات العولمة الرأسمالية إلى تقليص حاد لهوامش المناورة لبناء مساومات اجتماعية بين الطبقات السائدة والحركات الإصلاحية. تُرغم المجموعات الاقتصادية الكبرى والأسواق المالية و قمع الدولة القيادات الإصلاحية على قبول الإطار الذي يمليه السعي إلى أقصى الأرباح بتمويل financierisation متنام للاقتصاد العالمي. ومن ثمة تحول الاشتراكية الديمقراطية إلى اشتراكية ليبرالية. لقد انتقلنا من اشتراكية ديمقراطية تدعم النظام الرأسمالي مقابل إصلاحات اجتماعية إلى أحزاب اشتراكية غدت "أحزابا إصلاحية بدون إصلاحات"، و حتى " أحزاب إصلاحات ليبرالية مضادة". و في أوروبا يشكل الاتحاد الأوروبي إطار التعاون بين الديمقراطية المسيحية والاشتراكية الديمقراطية لتعميم الإصلاحات المضادة لأنظمة التقاعد وتصفية أنظمة الحماية الاجتماعية والخدمات العامة. و لا يستبعد هذا تركيبا بين برامج مساعدة للفئات الأشد فقرا – نظام دخل أدنى، برنامج "منحة الأسرة" بالبرازيل...- وإصلاحات مضادة تصيب النواة الصلبة للحقوق والمكاسب الاجتماعية العمالية.

لكن هذه الخيارات بارزة أكثر على الصعيد السياسي، وتتجلى في تطور الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية نحو "طريق ثالث"، وفي الدعوة في إيطاليا أو في فرنسا حاليا- إلى تحويل الأحزاب الاشتراكية التاريخية إلى أحزاب ديمقراطية على الطريقة الأمريكية... هذا ما جرت معانيته كذلك بالبرازيل حيث اجتاز حزب العمال في ظرف 15 سنة فقط مسار زهاء قرن من تطور الاشتراكية الديمقراطية التاريخية: تحول حزب العمال من حزب طبقي إلى حزب اشتراكي ليبرالي. لا يستبعد هذا التطور سياسات مساعدة تعطي قاعدة اجتماعية لتلك الأحزاب في بعض قطاعات السكان. تلك حالة لولا في البرازيل الذي يحافظ على شعبية ببرنامج "منحة الأسرة".

يندرج هذا التطور الاشتراكي الليبرالي في ميل عام، و لا يشكل في جملة بلدان سيرورة متكاملة، كما تحتاج الطبقات السائدة في نظام سياسي للتناوب إلى "إمكان الاختيار بين اليمين واليسار". لذا ليست تلك التشكيلات الاشتراكية الليبرالية أحزابا برجوازية كباقي الأحزاب. و تظل ثمة فروق بين اليمين واليسار، لاسيما في شعور قطاعات شعبية، لكن الاشتراكية الديمقراطية وحلفائها يشهدون في كل مكان سيرورة الاندماج في العولمة الرأسمالية وحركة "نحو اليمين".

5ب) ثمة في القطب الآخر من اليسار القوى التي ترفض العولمة الرأسمالية، وتقاوم وتدافع عن توجه مناهض للرأسمالية. ثمة طبعا قوى ترفض الليبرالية الفانقة، وترفض خصائصها المفرطة مع التطلع إلى رأسمالية بوجه إنساني. وثمة أيضا بأمريكا اللاتينية عودة إلى مشاريع "تنموية جديدة" – مشاريع برجوازية وطنية تدعي إرخاء كماشة السيطرة الامبريالية. لكن ما ينقص هذه القوى بوجه عام هي القدرة والإرادة على القطع الفعلي مع كل المنطق النيوليبرالي- منطوق يمتزج بمنطق النظام الرأسمالي- ولا سيما العزم على مواجهة الطبقات السائدة للإجابة على التطلعات الشعبية. هذا ما يقود على العموم تشكيلات سياسية – مثل حزب العمال والبيرونية، كل بطريقته- إلى التكيف مع الرأسمالية الليبرالية فور وصولها إلى السلطة رغم انها قد تدعي في المعارضة مناهضة النيوليبرالية. وهنا يكمن، حتى اليوم، الفرق الكبير بين لولا وكيشنر وتباري فازكيز من جهة وتشافيز وموراليس وكوريا من جهة أخرى: الصنف الأول تكيف كليا مع المنطق النيوليبرالي بمرافقته بواسطة "برامج اجتماعية" لفائدة السكان الأشد فقرا. إنهم يشكلون الشركاء الأوفياء للأسواق المالية. بينما لم يتردد الثلاثة في الصنف الثاني في مواجهة الطبقات السائدة والامبريالية الأمريكية من أجل تطبيق برامج إصلاحاتهم، رغم بقاء تلك الإصلاحات جزئية. لكن القطع الحازم مع الليبرالية يستدعي القطع مع الرأسمالية.

- 6 من أجل أحزاب جديدة معادية للرأسمالية...

هذا برنامج الأحزاب والتشكيلات السياسية التي تسعى إلى بنائها. إنه برنامج عمل أو انتقال مناهض للرأسمالية يدافع عن المطالب آنية (أجور، استخدام، خدمات عامة، توزيع الأرض، التحكم بالموارد الطبيعية...)، وديمقراطية (مشاكل السيادة الشعبية والوطنية بالبلدان التابعة)، و انتقالية تقضي إلى ضرورة توزيع مغاير للثروات ووضع الملكية الرأسمالية للاقتصاد موضع سؤال.

يستلزم تطبيق هذه البرامج حكومات في خدمة العمال مستندة على التعبئة والنشاط الذاتي للطبقات الشعبية. تستتبع هذه المعركة – وهي معركة مركزية اليوم- رفض أي مشاركة أو مساندة للحكومات الاشتراكية- الليبرالية لتسيير شؤون الدولة والاقتصاد الرأسمالي. لقد دفعتم ثمن ذلك غالبا في البرازيل بمشاركة تيار ديمقراطية اشتراكية (2) في حكومة لولا، لكن محتكم أفادتنا واستخلصنا دروس تجربة البرازيل لنرفض في فرنسا وإيطاليا والبرتغال واسبانيا كل مساندة لحكومات اشتراكية ليبرالية.

هكذا باتت من جديد مسألة المشاركة في هذا النوع من الحكومات، أو رفضها، مسألة أساسية في إستراتيجية السلطة في أوروبا كما في البلدان الرئيسية بأمريكا اللاتينية. هذه المرجعيات هي ما يمثل أساس الأحزاب المعادية للرأسمالية التي يجري بناؤها – مثل كتلة اليسار في البرتغال- التي تعرفون منذ سنوات عديدة- أو ستبني في الأشهر والسنوات المقبلة بأوروبا، وبوجه الدقة في فرنسا وإيطاليا، مع خصوصية كل حالة. إنها بكيفية ما معادل لحزب الحرية والاشتراكية عنكم. ففي فرنسا تعلمون أن الرابطة الشيوعية الثورية حققت نتائج جيدة في انتخابات الرئاسة الأخيرة، بحصولها على 1.5 مليون صوت. لكن للرابطة بوجه خاص ناطق باسمها، أوليفيه بوزانسو، وهو ساعي بريد شاب، يقف بانتظام إلى جانب العمال المناضلين أو المضربين، لا سيما في إضراب عمال السكك الأخير.

وقد منح ذلك منذ أشهر عديدة شعبية كبيرة. بل إن المكانة السياسية لأوليفيه، وتيار التعاطف الذي يستثير، يتجاوزان إلى حد بعيد مكانة الرابطة الشيوعية الثورية والتعاطف معها.

يأتي هذا بعد جملة أحداث منذ زهاء 12 سنة، حيث جرت مقاومات اجتماعية، وتجارب سياسية ضد الإصلاحات الليبرالية المضادة، ونقاشات حول نوع البديل السياسي، خلقت كلها شروط بناء حزب جديد.

سيكون هذا الحزب حزبا مناهضا للرأسمالية، ونسوانيا وبيئيا وأمبيا. وسيدرج معركته في التقاليد الثورية للحركة العمالية. وثمة في مركز المشروع مرجعيات سياسية أساسية: النضال الطبقي، و وحدة عمل العمال ومنظمتهم، و الاستقلال إزاء المؤسسات المركزية للدولة الرأسمالية، و الديمقراطية الاشتراكية. هكذا سيكون لهذا الحزب تحديدات برنامجية وإستراتيجية مناهضة للرأسمالية في منظور استيلاء العمال على السلطة، لكنه سيرتك مفتوحة جملة أمور حول نوع ثورة القرن 21، وأشكالها ومضامينها. لكنه، إذ ينغرس في النضالات الطبقة، سيخضع مواقفه الانتخابية والمؤسسية لتطور التعيّنات الاجتماعية وللنشاط الذاتي للحركة الجماهيرية. إن هدف هذا الحزب الجديد هو تجميع مناضلين وتيارات متحدرة من أصول مختلفة - شيوعيون واشتراكيون ونقابيون، ولاسلطويون و ثوريون- على قاعدة برنامج يكون " فهما مشتركا للأحداث والمهام"، وليس على قاعدة مرجعيات إيديولوجية أو تاريخية عامة. كما انه ليس هدفنا تجميع الثوريين وحدهم، إنها محاولة بناء تمثيل سياسي جديد للعمال والشباب، رغم انه ليس إلا جزئيا ولا يشكل إلا خطوة أولى في إعادة تنظيم إجمالية للحركة العمالية. وهكذا لن يكون هذا الحزب، وهو يحافظ على علاقاته بالأممية الرابعة، حزبا "تروتسكيا". سيحاول، كما اشرنا أعلاه، صهر أفضل التقاليد الثورية كلها.

وفي إيطاليا، انطلاقا من تاريخ وتجارب مغايرة، أقدم قسم كامل من حزب إعادة تأسيس الشيوعية على القطع مع هذا الحزب لإطلاق عملية بناء حزب جديد مناهض للرأسمالية. بعد فترة سياسية كاملة، حيث دفعت قيادة حزب إعادة تأسيس الشيوعية بسياسة رفض للنيلبيرالية و اندماج بالحركة المناهضة للعولمة وحفز لها- وهو توجه أيدناه- يدعم هذا الحزب اليوم حكومة برودي (رئيس سابق للاتحاد الأوروبي ليبرالي جدا) ويشارك فيها. وبمشاركته في حكومة برودي، ساند حزب إعادة تأسيس الشيوعية كل برامج التقشف النيولبيرالية، وإصلاحا لأنظمة التقاعد، وبوجه خاص إرسال جنود ايطاليين إلى جانب الجنود الأمريكيين في أفغانستان. و في هذه الشروط، قرر رفاق الأممية الرابعة، وكذا تيارات أخرى، ونقابيون يساريون، ومنشطو المراكز الاجتماعية والحركة المناهضة للحرب الشروع في عملية تشكيل حزب جديد مناهض للرأسمالية... إننا إذن نشارك في بناء حزب جديد، تمثله اليوم حركة اليسار النقدي، على قاعدة معركة ضد اليمين وأرباب العمل الايطاليين، لكن أيضا بالقطع مع الاشتراكية- الليبرالية التي جرت حزب إعادة تأسيس الشيوعية بايطاليا.

الخلاصة: بدأنا النقاش حول أحزاب جديدة مناهضة للرأسمالية منذ مطلع سنوات 1990، معتبرين نهاية مرحلة تاريخية كاملة- القرن الوجيه الذي بدأ مع حرب 1914-1918 وانتهى بانهيار الاتحاد السوفييتي في 1991- وإعلان حقبة تاريخية جديدة مطبوعة بالعولمة الرأسمالية، والتحول الاشتراكي- الليبرالي للحركة العمالية، والانحدار النهائي للستالينية و الموجة الجديدة للمقاومات الاجتماعية.

بدأت تتأكد اليوم، على قاعدة مقاومات اجتماعية وتجارب سياسية، لا سيما التسيير الحكومي الاشتراكي- الليبرالي، معالم تشكيلات سياسية جديدة مناهضة للرأسمالية. حزب الحرية والاشتراكية بالبرازيل، كتلة اليسار بالبرتغال، حركة اليسار النقدي بايطاليا، حزب جديد مناهض للرأسمالية في فرنسا، هذا أفق الأشهر والسنوات المقبلة. انه تحدي كبير للثوريين. لا بد من قدر كبير من الجرأة والمرونة التكتيكية لبناء أحزاب مناهضة للرأسمالية واسعة، بالاستناد على كفاحية العمال والشباب، وعلى الدروس السياسية المستخلصة من التجارب الأخيرة حيث تواجتهت توجهات مختلفة - من الاشتراكية الليبرالية إلى مناهضة الرأسمالية. لكن لا بد أيضا من إدراك حدود بنائنا لهذه الأحزاب، لأن ثمة تفاوتات كبيرة بين الموقع السياسي الذي نتبوا والواقع السياسي التنظيمي لقوانا. إذ أن ثمة تفاوت بين شعبية الناطقين باسم منظماتنا و وزن منظماتنا، سواء بفرنسا (بين شعبية أوليفيه بوزانسو وواقع الرابطة الشيوعية الثورية) أو بالبرازيل (بين شعبية ايلويزا إيلينا و واقع حزب الحرية والاشتراكية).

طبعا يستند أوليفيه و ايلويزا على ظواهر حقيقية في المجتمع - ظواهر كفاحية و وعي، لكن تبوؤهم لمكانة سياسية كهذه نتيجة "الانزياح اليميني" للييسار التقليدي (الحزب الاشتراكي أو حزب العمال) الذي يترك مساحات واسعة يسارا، أكثر مما هو ناتج عن حركة نمو عضوي لصعود النضالات الطبقة، أنهم يشغلون مساحة خلفها "الانزياح اليميني" للأجهزة الإصلاحية. ومن جهة أخرى لا تشغل قوى معادية للرأسمالية آليا هذه المساحة. ففي ألمانيا ثمة حزب إصلاحية يساري، ناتج عن اندماج ستالينيين سابقين وجناح يساري من الاشتراكية الديمقراطية بقيادة اوسكار لافونتين، هو الذي شغل تلك المساحة، وسيشارك في تحالف حكومي اشتراكي ليبرالي مع الاشتراكيين الديمقراطيين والخضر. هذا لأننا لسنا إزاء مستوى عال من النضالات، وتزايد عدد المنظمين نقابيا، أو أعضاء الأحزاب اليسارية أو بزوغ تيارات "صراع طبقي" نقابية او سياسية.

إننا نريد بناء أحزاب مناهضة للرأسمالية لكن مئات من المتعاطفين و المناضلين لا يتجهون صوبنا سوى لأننا يسار يناضل، يسار لا يتخلى عن أي شيء، يسار حقيقي. انه وضع غير مسبوق، ويجب طبعا النظر إلى هذه الظاهرة بايجابية. لكن في سياق لم يبلغ فيه نشاط الجماهير مستوى عاليا، قد تكون الضغوط الانتخابية والإعلامية، و المؤسسية في بعض الحالات، قوية جدا. يجب ان يدعونا هذا إلى التركيز على ما يجب أن يكون مركز ثقل الأحزاب التي نريد بناءها، أي أحزاب نضال طبقي وطابعها المعادي للرأسمالية والثوري: بالاندماج في نضالات العمال الجارية، والصلوات بالحركات الاجتماعية، وتوازن عملنا الانتخابي والمكانة الحاسمة لتدخلنا الاجتماعي، والرقابة على منتخبينا، والتكوين السياسي لأعضائنا. اكرر، انه تحدي كبير للثوريين لكنه أفضل وسيلة للإجابة على المرحلة التاريخية التي نعيش.

المصدر: مجلة انبركور عدد 534-535 يناير -فبراير 2008

*فرانسوا سابادو، من قادة الرابطة الشيوعية الثورية، الفرع الفرنسي للأممية الرابعة وعضو بالمكتب التنفيذي للأممية الرابعة.

1- المد الطبقي والاشتراكي تجمع مناضلين من اليسار الثوري، منهم قادة نقابيون للاتحاد الوطني للعمل، ومناضلون بدؤوا بناء حزب الثورة والاشتراكية وقرروا الانضمام إلى الحزب الاشتراكي الموحد الذي أطلقه تشافيز. نشرت مجلة انبركور وجهة نظر هذا التيار في العدد 532-533 نوفمبر -ديسمبر 2007 - توجد بموقع المناضل-ة 2- ديمقراطية اشتراكية، تيار ساهم في تأسيس حزب العمال بالبرازيل، ويضم المناضلين أنصار الأممية الرابعة، قرر مساندة مشاركة احد أعضائه، ميغيل روسيتو، في حكومة لولا وزيرا للإصلاح الزراعي. أدت سياسة حكومة لولا بسرعة إلى توتر داخل يسار حزب العمال، وخاصة تيار ديمقراطية اشتراكية، حيث تم طرد إحدى قائده عضو مجلس الشيوخ ايلويزا ايلينا من حزب العمال بسبب معارضتها للإصلاحات المضادة لتلك الحكومة. قررت ايلويزا ايلينا، مع عدد من النواب المطرودين من حزب العمال وقطاعات هامة من يسار حزب العمال (منه أقلية تيار ديمقراطية اشتراكية)، بناء حزب جديد، حزب الحرية والاشتراكية. يضم تيار Enlace داخل حزب الحرية والاشتراكية مناضلي الأممية الرابعة الذين قطعوا مع تيار ديمقراطية اشتراكية الذي ظل مساندا للحكومة. ع عرضت مجلة انبركور النقاش بين قيادة تيار ديمقراطية اشتراكية من جهة وأقليته وأغلبية الأممية الرابعة من جهة أخرى، وبالعدد 526/527 - أبريل 2007 ملخص له.

=====

اللجنة العالمية للأممية الرابعة: تقرير حول الوضع العالمي

فرانسوا سابادو

فرانسوا سابادو عضو المكتب التنفيذي للأممية الرابعة والقيادة الوطنية للعصبة الشيوعية الثورية (الفرع الفرنسي للأممية الرابعة). ننشر هنا الصيغة المكتوبة للتقرير الذي عرضه على لدورة اللجنة العالمية للأممية الرابعة مقدمةً للنقاش حول الوضع العالمي في 1 مارس 2008 .

يقدم هذا التقرير ما نعتبره إحدى السمات الأهم للوضع العالمي. لا ينطرق لكل المسائل، وقد يكون مطبوعا بنوع من المركزية الأوربية، ومن ثمة بمقاربة جزئية لبعض المسائل. وسيكون متبوعا بتقرير حول مشاكل بناء الأممية ورهانات المؤتمر العالمي المقبل .

انعطاف هام

الوضع العالمي مطبوع بالأزمة المالية والاقتصادية التي تضرب الاقتصاد العالمي منذ متم صيف 2007. يشكل انفجار هذه الأزمة انعطافا في مسارها. إنه انعطاف هام لأنه يمثل لحظة تلتقي بسيرورات عديدة وتندرج في تبدل للحقبة التاريخية بدأ مع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن 21، مطبوع بالعولمة الرأسمالية وتناقضاتها.

فيما يخص الأزمة اشتغلنا على أعمال ف. شيسنيه و إ. توسان و مجموعة العمل الاقتصادي التابعة للعصبة الشيوعية الثورية .

1- إنه انعطاف بمعنى انتهاء دورة للاقتصاد الأمريكي تلت انتعاش 2003، مطبوعة بانفجار الاستهلاك الداخلي، واستنادة كثيفة، على قاعدة أسعار فائدة منخفضة جدا وخفض التكاليف المالية، وهي الآيات التي أفضت إلى تلك " الفقاعة العقارية". على هذا النحو أُرسى نظام قروض الرهن العقاري عالية المخاطر "subprime"، أي القروض المجازفة ذات سعر الفائدة المتغير الممنوحة للأسر الأكثر هشاشة. يمثل هذا النظام، إلى جانب تمويل أشكال العجز بالرساميل الأجنبية وخفض قيمة الدولار، أحد الأليات الرئيسية لنموذج النمو الأمريكي من 2003 إلى 2008... لكن عندما رفعت الخزينة الاتحادية (البنك المركزي الأمريكي) المعدلات الموجهة للنقد، عطلت الآلة وسببت إفلاس وانهيار ملايين الأسر المستدينة، وأدى الأمر إلى إفلاس مؤسسات قروض هامة واهتزاز النظام البنكي. هذا لأن القرض ركيزة هذا النمو الأمريكي. فعلا يستدعي الحفاظ على ربح مرتفع ومنظم طلبا ديناميا. ولا يتأتى هذا من الأجور المضغوطة بهجمات أرباب العمل، ولا بالأسواق الداخلية للبلدان المنيقة المتطورة بما يكفي، ولا بالمداخل الموزعة على مالكي الأسهم الذين لا يشكلون كتلة كافية لدعم الطلب. هكذا وجدت الرأسمالية المعاصرة ذلك الطلب في القروض للأسر. وقد بلغت هذه السيورة ذروتها بالولايات المتحدة الأمريكية.

2- لسنا إزاء أزمة مالية وبنكية وحسب، بل حتى إزاء أزمة الاقتصاد الحقيقي. انتشرت على صعيد عالمي أزمة قروض الرهن العقاري عالية المخاطر « subprimes » عبر الآليات الخاصة للنظام المالي المعولم. وأدت إلى أزمة إعسار وسيولة تضرب النظام النقدي العالمي برمته. ومن ثمة الضخ الكثيف للرساميل في الاقتصاد الأمريكي – أكثر من 168 مليار دولار لخطة إنعاش الاقتصاد التي صادق عليها الكونغرس- وخفض معدلات الفائدة، أو على العكس توترات جديدة مع رفض البنك المركزي الأمريكي خفض معدلاته. لكن هذه السياسة غير كافية لإعادة إطلاق الآلة...

هذا لأن توقعات انحسار الاقتصاد الأمريكي تتأكد شيئا فشيئا. وقد انهيار قطاع العقار بالولايات المتحدة الأمريكية. و أصابت الأزمة بلدانا أخرى استعملت نفس آليات القرض العقاري الأمريكية مثل اسبانيا وايرلندا واستراليا.

• النشاط ينخفض بالولايات المتحدة الأمريكية.

• توقعات النمو تتراوح بين 1.5% و 2% بالولايات المتحدة الأمريكية وبأوروبا.

• في يناير 2007 كان حاصل الاقتصاد الأمريكي من خلق فرص عمل سلبيا. و في يناير 2007 فقد الاقتصاد الأمريكي 17 ألف فرصة عمل.

• جرى في قطاع العقار والصناعة تدمير 27 ألف و 28 ألف فرصة عمل. وكانت الأسواق تراهن على إحداث 70 ألف فرصة عمل. و في فرنسا أحدثت 300 ألف فرصة عمل لكن دمرت 50 ألف بالصناعة.

• انه إلقاء 3 مليون أسرة إلى الشارع

• إنه اعلان عمليات إعادة هيكلة ستؤدي إلى عشرات آلاف التسريحات. ويتوقع مكتب العمل الدولي 5 مليون عاطل جديد.

وتبلغ كلفة هذه الأزمة المالية، في طورها هذا، عشرات ملايين الدولار.

وتؤدي أزمة النظام المالي العالمي هذه إلى انكماش للقرض وبالتالي إلى تباطؤ النشاط. ويسهم التطهير المطلوب من البنوك – فرز "السندات العفنة" عن " التوظيفات الجيدة"- في تباطؤ النشاط.

توجد الإدارة والبنك الفيدرالي الأمريكي في مأزق مرعب: إما إنعاش الاقتصاد بخفض أسعار الفائدة وحقن بالسيولة و مفاومة العجز والاستنادة وتضخيم ضغوط التضخم، و من ثمة المخاطرة بمفاومة انخفاض قيمة الدولار وحتى بسقوط قاس له – وهذا خطر قائم، إذ فقد الدولار في خمس سنوات 25% من قيمته، وفقد القيمة يزيد مخاطر الأزمة- وإما السعي إلى الحد من الاختلالات، لكن هذا يرفع أسعار الفائدة، وإما تقليص الاستنادة وهذا يخفض بقوة النشاط و ون ثمة الغوص في الركود...

3- يوجد في أصل هذه الأزمة ما يسميه شيسنيه "طور تراكم مديد بلا قطيعة"، أي تراكم لا متقطع للرأسمال – بلا حرب ولا ثورة- منذ 1950. انه أطول طور من هذا النوع في تاريخ الرأسمالية. أصل هذا التمييل (*) ملازم لطبيعة الرأسمالية أي لتراكم أرباح لم تُستثمر في الإنتاج المباشر للقيمة ولفائض القيمة. أرباح توظف خارج عملية الإنتاج و عبر المعاملات بالأسواق المالية وحدها. وثمة أيضا قطاعان آخران في صلة بالمعاملات المالية يشهدان نفس نمط تحقيق قيمة إضافية : valorisation صناديق المعاشات الخاصة والتدفقات المرتبطة بالريع البترولي.

هذا لأن إنتاج السلع في النظام الرأسمالي محدود دوماً بقدرة الأسواق على الامتصاص. ليس لإنتاج المواد والخدمات مردود غير كاف، وبالتالي يُستثمر في موضع آخر: مقابل دولار واحد أو يورو واحد مستثمر في إنتاج السلع يسعى عدد أكبر إلى تحقيق قيمة في البورصات، وصناديق المضاربة، والمضاربات العقارية، والذهب، والمعاملات المالية والنقدية... انه منطوق تراكم الربح الرأسمالي والملكية الخاصة للرأسمال ووسائل الإنتاج.

ثمة أيضاً انعطاف نهاية سنوات 70 مع الهجوم المضاد الليبرالي، أو إجماع واشنطن، الذي أفضى إلى ما يدعى "العولمة الرأسمالية"، أي مجتمعاً مطبوعاً بـ"سيطرة الرأسمال المتجاوزة للدائرة الاقتصادية"، مجتمع سوق بانفجار "تسليح" الاقتصاد و "تمييله". لم تأخذ هذه العولمة بعدها إلا بإعادة دمج عمالقة، مثل روسيا وبلدان الشرق والصين، في السوق الرأسمالية العالمية عبر سيرورة إعادة الرأسمالية. وقد حفز ذلك بقوة نمو الرأسمالية العالمية لكن رأسمالية تعمل فيها تناقضات مرتبطة بانفجار الرأسمال المالي ذلك .

لكن هذا الأخير ناتج أيضاً عن نمط معين من التراكم منذ زهاء 30 سنة، لا سيما عبر خفض حصة الأجور، أي حصة إنتاج الثروات العائدة إلى العمال، منذ 20 سنة. وبفعل هذا تستحوذ على فائض القيمة هذا، الذي يرتفع أسرع من الدخل الوطني، أقلية ضئيلة من المالكين ساعة بجموح إلى فرص توظيفات متزايدة المردود. وقد نتجت عن ذلك وفرة كبيرة جداً للسيولة و الرساميل المالية التي تنفصل عن الاقتصاد الحقيقي والتي لها منطقتها الخاص... يظل هذا مشتغلاً حتى يصبح الزيجان كبيراً جداً وأنداك تحدث الأزمة: هذا ما يجري بالولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد منذ سنوات 2000 تناقض بين أبطأ نمو للاقتصاد الحقيقي منذ الحرب العالمية الثانية (رغم وجود نمو) وأقوى توسع للاقتصاد المالي. إنها حدود نموذج النمو الأمريكي اللاهت حالياً وحتى المنهك .

ميزان قوى عالمي جديد

4- لكنه انعطاف أيضاً بمعنى بروز ميزان قوى عالمي جديد بين الولايات المتحدة وأوروبا والبلدان الجديدة، مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا واندونيسيا وأفريقيا الجنوبية وماليزيا .

أصابته أزمات سنوات 1990 البلدان المسماة نامية دون غيرها تقريباً: الأزمة المكسيكية في 1994-95، والأزمة الآسيوية في 1997-98، والأزمة الروسية في 1998، والأزمة البرازيلية في 1999، والأزمة الأرجنتينية في 2001-2002... و لا تنفجر الأزمة هذه المرة في الأطراف بل في المركز .

بلغت الأزمة في النظام المالي للشمال درجة جعلت الرساميل تهرب نحو بورصات بلدان كالهند والصين والبرازيل. وأصبحت بلدان الشمال مضطرة لقبول إنقاذ مؤسساتها المالية بواسطة « fonds de richesses souverains » بالجنوب .

كما تعبر حركات الرساميل هذه في شكل مالي عن تغيرات في الاقتصاد الحقيقي :

• تغيرات في توزيع الناتج الداخلي العالمي، فخلال السنوات العشر المنصرمة، قد يكون الناتج الداخلي الإجمالي للصين ضمن الناتج الداخلي العالمي، وفق كل التوقعات، قد تضاعف، منقلاً من 6% إلى 12%. طبعاً ليست الإحصاءات بصدد الصين موثوقة، فقد اعترف البنك العالمي في ديسمبر 2007 أن الناتج الداخلي الإجمالي للصين، مقارناً بالقدرة الشرائية (لجعل ما يُمكن شراؤه بنفس المبلغ متعادلاً) كان مبالغاً في تقديره. ففي 2005 لم يكن الناتج الداخلي الإجمالي 8819 مليار دولار بل 5333 مليار. ولهذا أثر كبير على عدد الفقراء بمقدار عشرات الملايين، لكن الفروق بين هذا الرقم وذاك لا تنال من الميل العام لتطور اقتصاد الصين، الميل الذي يغير التوازنات وميزان القوى بالاقتصاد العالمي .

• إن ارتفاع معدلات النمو، وارتفاع إنتاج المواد والخدمات، والتغيرات في قسمة العمل الدولية، كلها جلية. استفادت الصين، "مصنع العالم"، من جملة كاملة من ترحيل وإعادة توطين قسم من جهاز الإنتاج العالمي، لا سيما الأمريكي ومن تصنيع كثيف بالمقابلة من باطن. أدت إعادة التنظيم هذه، في الآن ذاته، إلى تعزيز الرأسمالية الصينية. إنها القوة العالمية الثالثة أو الرابعة. لقد باتت الصين ثالث قوة مصدرة عالمية بعد ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. إنها القوة الثانية في إنتاج تكنولوجيات الإعلام. وإن ظل قسط الاستهلاك ضعيفاً، فثمة ارتفاع مذهل للاستثمارات المنتجة لا سيما بالرأسمال القار في البنى التحتية وقطاعات الاقتصاد الأساسية، مع مخاطر "فرط إنمائي" حتى، بارتفاع يفوق 25 % .

• تنبؤاً الصين المكانة الأولى في تلقي استثمارات الرأسمال الأجنبي المباشرة. وثمة مسألة تستدعي الدراسة والتوضيح: ما الحصة التي يمثلها من الاستثمارات الأجنبية بالصين رأسمال الشتات الصيني بهونغ كونغ وتايوان والرأسمال الصيني- الأمريكي...، الذي يمكن، باندماجه مع الرأسمال المحلي، أن يمد الرأسمال الصيني برمته بقوة كبيرة. تتراوح نسب النمو الاقتصادي بالصين والهند 8

% إلى 9% بينما تتراوح في الولايات المتحدة وأوروبا بين 1.5% و 2%. راكمت الصين المصدرة لمنتجات مصنعة احتياطات عملة بكميات مذهلة: ارتفع مخزونها في ديسمبر 2007 إلى أكثر من 1400 مليار دولار. ولديها سوق من 250 إلى 300 مليون فرد .

إن الوزن الاقتصادي من حيث الناتج الداخلي الإجمالي لمجموعة الصين والهند وروسيا والبرازيل يصل كمونا إلى ما يعادل نظيره لدى الولايات المتحدة الأمريكية- أقول كمونا لأنه يعادل وزن "أربع اقتصاديات وطنية " وليس اقتصادا واحدا مع دولة واحدة. إن ما راكمت البلدان الآسيوية و البترولية من احتياطات عملة كبير جدا، ففي تم 2007 بلغ ما لدى البلدان النامية مجتمعة أكثر من 4600 مليار دولار ، بينما لدى البلدان الصناعية أقل من ثلث ذلك المبلغ. وقد وظفت الفوائض التجارية وهذه الاحتياطات من العملة لدى البلدان الآسيوية في سندات الخزينة، وأسهم، وسندات خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية. إنها من يمول عمليا أشكال العجز الأمريكية.

5- يجب طبعا ألا يُبخس قدر تبعية عمالقة الاقتصاد العالمي الجدد هؤلاء إزاء الاقتصاد الأمريكي. فما زال هذا الأخير يقوم بدور قاطرة الاقتصاد العالمي، إذ يحقق أكثر من 25 % من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي، دون نسيان أوروبا التي تقارب ببلدانها السبعة والعشرين 25% إلى 30 % منه. و تظل السوق الأمريكية إحدى الأسواق الرئيسية للإنتاج الصيني. يتوقف أكثر من 35% من الناتج الداخلي الإجمالي للصين على صادراتها، رغم أن بعض الخبراء يرون أن حساسية الصين للصادرات تنخفض. و ليست للسوق الداخلية الصينية قدرات كافية لامتناسص الإنتاج الصيني. إن ركودا اقتصادا واسعا خلف الأطلسي سيؤدي حتما إلى عواقب على النشاط العالمي وعلى الصين، حتى وإن كان محدودا. لكن الأشد ضغطا على الصين يتمثل في التفاوتات الهائلة، والتوترات العنيفة بين القرية والمدن، وفقر يتقلص طبعا لكنه يظل هاما جدا، و يقدر بمئات ملايين السكان، علما أن الإحصاءات تميل إلى تقليل حجمه .

لكن ثمة توزيعة جديدة بالاقتصاد العالمي تؤدي إلى طرح مشاكل تحليل الأزمة الاقتصادية العالمية بدمج القوى الاقتصادية المنبثقة .

خياران افتراضيان

يمكن قسم كامل من الإجابات على مخرج الأزمة الراهنة في العلاقات بين آسيا والولايات المتحدة و أوروبا .

· إما أن تكشف الأزمة المالية الراهنة سيرورة فرط تراكم وفيض إنتاج في كل الاقتصاديات الآسيوية – الصين واليابان وكوريا وتايوان والهند... تطبع تباطؤا عاما للطلب العالمي وأنداك قد يفضي ذلك إلى أزمة عامة من قبيل أزمة 1929...إن حدود سوق الصين الداخلية، ودفعة تضخم، بنسبة 6% إلى 7%، وتزايد التفاوت، وانفجار جيوب الفقر لا سيما بالقرية، ومشاكل الأزمة الغذائية، وديكتاتورية الحزب الشيوعي الصيني التي تعوق مرونة ما للبنىات، كلها عناصر تضغط بالأحرى نحو انفجار الأزمة... لكن ثمة الفرضية الأخرى.

· إما أن يجري تعويض انكماش الطلب الخارجي بزيادة الطلب الداخلي وقدرات امتناسص جديدة للإنتاج الصيني من قبل السوق الداخلية، وثمة توجد إمكانات جديدة لإطلاق الآلة الاقتصادية. سيكون العلاج الوحيد لفيض الإنتاج الصيني إعادة توجيه النشاط الاقتصادي من نمو لأجل التصدير إلى نمو أكثر تمركزا على الذات... وإذا كان الأمر كذلك، يمكن لمزاوجة الآليات المضادة للأزمة" بالولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا مع القدرات الآسيوية الجديدة أن يحتوي الأزمة..

يجب بمطلق الأحوال دراسة، ثم دراسة، ما يجري بالصين، سيما أن ثمة نقص في المعارف الداخلية وأن تقاليد تيارنا العالمي وانغراسه يتركزان بوجه خاص في جملة بلدان أوربية وأمريكية لاتينية. يجب أن يصبح العمل بصدد آسيا أولوية.

6- إن محور الاقتصاد-العالم يتغير. لكن هذه السيرورات الاقتصادية تُعبر عن تغيرات في اللوحة العامة للسياسة العالمية، أي عن تغيرات في ميزان القوى العالمي .

أ- يندرج هذا الطور من العولمة الرأسمالية في المدى الزمني الطويل في ميزان القوى الذي تدهور بوجه إجمالي لغير صالح عالم الشغل. إن الدكالك الرأسمالي المنطلق في متم سنوات 70، مركبا مع إعادة دمج روسيا وبلدان الشرق والصين في السوق العالمية، أعطى قدرات مبادرة جديدة للطبقات السائدة. إن الإصلاحات الليبرالية المضادة، وتفكيك تقنين العلاقات الاجتماعية مع إدخال

تكنولوجيا جديدة، ستؤدي من خلال المرونة والهشاشة إلى تحويل أشكال الاستغلال الرأسمالي. ثمة ارتفاع كبير لخلق تنافس بين العمال في إطار سيرورة تشكّل سوق عالمية لقوة العمل .

ب- علاوة على هذا، ثمة أيضا، مع تغير الاقتصاد العالمي، ميزان قوى جديد بين الرأسمال والعمل. من وجهة نظر ميزان القوى الاجتماعي الإجمالي، تجري إعادة توجيه العالم هذه في بلدان متممة بضعف هيكل الحركة العمالية المستقلة في أشكال نقابية أو سياسية. تشهد الولايات المتحدة الأمريكية وجود نقابات، لكنها لم تشهد قط وجود أحزاب عمالية جماهيرية. وأدت أشكال التدمير الستالينية إلى سحق ما قد يبقى، أو ينبثق، من أشكال حركة عمالية مستقلة بروسيا وبلدان الشرق. و ثمة في الصين، كما الهند، دمج لمئات ملايين البشر في العمل المأجور، لكنها دون تمثيلات حتى الآن. وحالت دكتاتورية الحزب الشيوعي الصيني حتى اليوم دون تطور منظمات عمالية مستقلة، مع أن النزاعات والانفجارات الاجتماعية تتكاثر في الصين بأشكال جنينية من التنظيم، جمعيات ونقابات. أما بالهند، فالوضع أكثر تعقيدا لأن ثمة بولايات عديدة منظمات شيوعية سابقا منها الموالي لروسيا والموالي للصين ...

سيكون وجود وتطور منظمات اجتماعية مستقلة بآسيا، والصين والهند بالخصوص، حاسما لميزان القوى الاجتماعي-السياسي العالمي. إن أشكال الانتعاش السياسي الجزئية بجملة بلدان بالشرق- منها التجدد النقابي، إضرابات ضارية يخوضها جيل عمالي جديد وانبعث يسار سياسي، لا سيما في بولونيا وروسيا، وكذا نضالات نقابية في سلوفينيا- يجب أن تكون موضوع متابعة منتبهة .

ج- لكن رغم هذه التراجعات و التغيرات، لا تفلح الرأسمالية المعولمة في تثبيت الوضع العالمي. ليس ثمة نظام عالمي جديد :

*أولا، لأسباب مرتبطة بالتناقضات الداخلية للعوامة الرأسمالية، لا سيما حدود نمط التراكم الرأسمالي المالي، ومخاطر الحروب ...

*ثم بسبب مقاومات اجتماعية مزمنة، من نضالات طبقية ابتدائية، و انفجارات أو تمردات ضد غلاء المعيشة، وحركات من أجل التحكم بالموارد الطبيعية، و تمردات من أجل الديمقراطية.

*وأخيرا، بفعل أزمات سياسية. أزمات قيادة برجوازية مركبة مع أزمات تمثيل سياسي، يمينا ويسارا، إن لم تكن أزمات مؤسسية تبرز للعيان. وإن رفض بوش، وعجز التحالف الكبير في ألمانيا، والكرنفال الايطالي أو طيش ساركوزي تشهد على هذه الظواهر، وهذا في المراكز الامبريالية .

7- ان لهذه التظاهرات عواقب على الصعيد السياسي الدولية، حيث أن مصالح برجوازية أمريكية أصابها ضعف ومصالح قوى أوربية تسعى إلى مكانة في هذا التنافس العالمي الجديد، تدفعهم إلى التلاقي في أنظمة تحالفات جديدة، لا سيما بوجه الصين وروسيا. ولا يُبعد هذا بأي وجه سعي كل برجوازية العدوانية إلى حصص سوق جديدة وتطور توترات حمائية في الاقتصاد العالمي، لكن الروابط السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي تميل إلى التوطد. وتمثل العلاقات الجديدة بين فرنسا ساركوزي وأمريكا بوش مثالا جيدا عن هذا الانعطاف أو التغير. كان شيراك ضد الحرب على العراق، وساركوزي معها. لا بل إنه في صدارة المواجهة مع إيران. لكن بوجه عام تؤشر عودة فرنسا المرتقبة إلى حلف شمال الأطلسي ودمج القوة العسكرية الأوربية في الهيئة ذاتها، على نوع إعادة التنظيم الجارية .

إن الولايات المتحدة في عشية انتخابات جديدة (متم 2008) قد تفضي إلى انعطافات أو تغيرات في السياسة الأمريكية. وسيكون سؤال السياسة الأمريكية والدولية الكبير هو معرفة ما عن كانت القوات الأمريكية ستسحب من العراق؟

الأرجح أن يستمر الاحتلال، وهذا لأسباب عميقة. أكدت الامبريالية الأمريكية في الحقبة الطويلة الأخيرة، سياستها في إعادة الانتشار الاستراتيجي السياسي-العسكري. وكما أشار ارنست ماندل قبل زهاء عشرين سنة، تواجه تلك الامبريالية تناقضا، ولا تساوفا بين ميل اقتصاد الولايات المتحدة و عملتها إلى الانحدار وهيمنة جهازها السياسي-العسكري، المستند على مكانة مركزية للتسلح في اقتصادها. تصفي هذه الميول الثقيلة طابع النسبية على الفروق الصغيرة بين كليتوتون وأوباما وحتى ماكين، رغم أن الاتجاه الذي اتخذته الحملة الانتخابية يعبر على نحو ما عن وهن النظام السياسي الأمريكي. لكن المقصود، على خلفية مصالح وسياسة الطبقات الساندة الأمريكية، تعويض ضعف اقتصادي بسياسة عسكرية عدوانية، باحتلال العراق وأفغانستان، ومجابهة مع إيران وبدرجات أقل مع روسيا والصين. تتطوي هذه السياسة أيضا على سياسة "إعادة استعمار" لبعض البلدان بقصد الحفاظ، وحتى توسيع، التحكم بالموارد الطبيعية أو المواد الأولية الإستراتيجية كالبتترول .

لكن التفوق العسكري لا يعني، على نحو آلي، النصر العسكري. عادة ما تستعيد وسائل الإعلام تعبير "فيتنام جديدة" للحديث عن وضع الجيش الأمريكي بالمنطقة. إن إدارة بوش موحلة سياسيا وعسكريا على نحو حقيقي. ولا تحقق الولايات المتحدة الأمريكية النصر في الحرب، لا بالعراق، ولا بأفغانستان. و لم تنتصر إسرائيل في حربها ضد اللبنانيين وحزب الله. ولا يمكنهما تكرار "سيناريو عراقي" بإيران. كما تتيح التوترات بين روسيا، التي تعيد تسليح نفسها، والولايات المتحدة على العلاقات الدولية. وأخيرا

تظهر مناطق نزاعات كاملة "غير متحكم بها"، كما في باكستان وأفغانستان أو بعض مناطق أفريقيا. و يخلق هذا عوامل شك ومجهول بالوضع العالمي، مع مخاطر حرب غير مسبوقه. و من وجهة نظر عسكرية، تنبثق عناصر ميزان قوى متعدد الأقطاب بعد نظام عالمي أحادي القطب، مع أن الولايات المتحدة تظل "الرقم واحد".

8- كما أن هذا الإطار هو ما يجب أن تُأخذ فيه بالحسبان الظواهر الاجتماعية والسياسية الجديدة التي لا نكتسي شكل تناقضات أو تقاطبات طبقية والتي تطبع، أو ستطبع، تطور الوضع العالمي والتي لن أفصلها لكن لها عواقب كبيرة :

أ- بدأت الأزمة البيئية وعواقب احترار مناخ كوكب الأرض تهدد بكارث جديدة، بيئية واجتماعية وإنسانية. وقد أتينا في هذا المكان على تنظيم ندوة بلورة فكرية حول مسألة المناخ...

ب- وجود منظمات، أو تيارات، أو جماعات، دينية، يجب طبعا تحليل خصوصياتها لكن ثمة هنا ميل عام. قد تكون ثمة تيارات دينية تقدمية لكن أغلبية هذه التيارات رجعية بوجه الإجمال. هذا ما يتشكل حول الأوضاع في باكستان وأفغانستان. وتجدر الإشارة إلى أن صعود الظواهر الدينية يمس أيضا بلدان المركز: هجوم ساركوزي على العلمانية، وصعود الإنجيليين بالولايات المتحدة الأمريكية ...

ت- كما يجب اعتبار الميول إلى تفجر جملة دول بأفريقيا، و أيضا تجدد أزمات أخرى كما في البلقان.

9- إن لتوحد الولايات المتحدة الأمريكية عواقب دولية، لا سيما بأمريكا اللاتينية. ليس المقصود بخس قدر الضغط الذي لا تزال "الإمبراطورية" تمارسه على قارة لم تكف عن اعتبارها فنائها الخلفي، وهذا ما يذكر به عدوان كولومبيا على فنزويلا و إكوادور. كما يجب دمج العواقب الممكنة لأزمة اقتصادية دولية على القارة الأمريكية اللاتينية مع تدهور للمواقع الأمريكية اللاتينية، سيما في المواد الزراعية المصدرة وبعض المواد الأولية. وهو تدهور سيؤدي ضغط الشمال. تجب حتى الإشارة، في الظرفية الراهنة، إلى قدرة المبادرة لدى اليمين الموالي لأمريكا في القارة لا سيما طليعته: نظام أوربيي الكولومبي. إن "خطة كولومبيا" قائمة، سيما أن هزيمة تشافيز في استفتاء 2 ديسمبر تعيد إعطاء الامبريالية الأمريكية قدرات مبادرة، كما تدل محاولة تجميد أموال PVDSA ، ولكن أيضا القواعد العسكرية في باراغواي. كما يستمر دعم اليمين "الانقلابي" في بوليفيا أو "الليبرالي-المستبد" في البيرو أو في المكسيك. فشلت منطقة التجارة الحرة للأمريكتين لكن الاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجملة بلدان بأمريكا الجنوبية قد أبرمت. لكن رغم هذه المناورات وانعطافات الأسابيع الأخيرة في الظرفية الأمريكية اللاتينية لحساب الولايات المتحدة، وكولومبيا وقوات اليمين الأشد رجعية، يجب التأكيد على الضعف الذي أصاب قدرات تدخل الامبريالية الأمريكية الشمالية في القارة. وعلى الصعيد العسكري، يصعب عليها التدخل بالعراق وأفغانستان والتحضير لتدخلات بأمريكا اللاتينية، وإن واصلت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على أمريكا الجنوبية، فلا جدال أن ثمة ميزان قوى جديد بين الامبريالية الأمريكية وجملة بلدان بأمريكا اللاتينية وليس أقلها شأنًا، سيما لصالح مجموعتين من البلدان .

تتكون المجموعة الأولى من البرازيل وأرجنتين وأوروغواي وباراغواي. تمكنت الطبقات السائدة بهذه البلدان، مستفيدة من طور نمو اقتصادي ومن قدرة الحكومات – لولا بالبرازيل، وكيشنر بأرجنتين وتاباري فازكيز بأوروغواي- على التحكم في حركاتها الجماهيرية ودمجها، أو الأصح أقسام كاملة من قياداتها لا سيما قيادة حزب العمال والاتحاد العمال الوحيد بالبرازيل والبيرونية السياسية والنقابية بأرجنتين (رغم ان لولا قد يكون على يمين كيشنر)، من تحقيق هوامش مناورة جديدة للتفاوض وفرض جملة أهداف اقتصادية على الامبريالية الأمريكية. وتواصل لحسابها الخاص وبطريقتها الخاصة السياسات النيوليبرالية مرافقة إياها بجوانب "مساعدة اجتماعية". ورفضت دمجا معينا في السوق العالمية، لاسيما عبر سياسات الصادرات الزراعية و عبر علاقاتها الخاصة بالنظام المالي الدولي. إن لمجموعة البلدان هذه، مع البرازيل وأرجنتين، مكانة مركزية .

المجموعة الثانية التي تفرض اليوم تجربة جديدة من القطع الجزئي مع الامبريالية الأمريكية، تقودها فنزويلا و تليها بوليفيا و إكوادور، والكل مسنود من كوبا. تحاول هذه البلدان، كل بخصوصيته، إرخاء خناق الديون، واستعادة التحكم بمواردها الطبيعية، وتأمين برامج اجتماعية للتغذية والصحة و التعليم، واستعادة سيادتها الوطنية ضد الضغوط الأمريكية والأوروبية (سيما الاسبانية). وثمة تحث هذه التغيرات السياسية والمؤسسية دينامية حركات اجتماعية وحركات جماهيرية تواصل العمل بالقارة. وطبعا يعبر الوضع بالبرازيل، مع تفاوتات، عن تراجع بمستوى التعبئة الاجتماعية .

تظل أرجنتين محتفظة على مستوى نضالات قوي ومنظمات نقابية وجمعيات، لكن مع ضعف شديد على صعيد التعبير السياسي. لم تتجاوز النتائج الانتخابية لكنتل أقصى اليسار التروتسكية الثلاث نسبة 2% . وفي سيرورات التعبئة البوليفارية، والإكوادورية والبوليفية، تحافظ الحركات الاجتماعية على درجة معينة من النشاط الذاتي. وترتبط هذه الحركات في عدد من البلدان باندفاع التيارات الوطنية الجذرية أو الثورية .

ومن زاوية النظر هذه، يتقرر مصير أمور كثيرة في فنزويلا . تظل السيرورة الثورية مفتوحة لكن تشايفز يوجد في مفترق طرق: إما أن يتقدم، ويعيد الوصل مع القطاعات الأشد كفاحية، ويلبي المطالب الشعبية الأساسية، وتستأنف السيرورة الثورية البوليفارية مسيرها وتتعرق، وإما يستسلم لضغوط قطاع بكامله من بيروقراطية الدولة وأرباب العمل، بما فيه داخل السيرورة البوليفارية، من أجل التحكم في هذه السيرورة ذاتها وتلطيفها و كبحها. .. و يفقد دعم قطاعات هامة من قاعدته الاجتماعية والسياسية. وتنبهنا تدخلات بعض القادة النقابيين بالاتحاد الوطني للعمل و تيار ماريا سوسياليستا Marea Socialista بشأن نهج الحكومة الراهن. لكن هنا أيضا كل شيء في حركة...

تتسارع الأزمة في بوليفيا، حيث أن التصويت والدستور الجديد الذي دافع عنه ايفو موراليس والسواد الأعظم من العمال والفلاحين والهنود لم يعترف به اليمين و "الطبقات الغنية البيضاء" المتركزة في المتركزة في سانتا كروز وأقاليم غرب البلد حيث أقدمت أربع مناطق على إعلان حكمها الذاتي. يقف الثوريون إلى جانب حركة ايفو موراليس - الحركة نحو الاشتراكية- من أجل تطبيق هذا الدستور وتلبية الحاجات الحيوية لأفقر سكان بوليفيا .

لكن البلد الأساس هو فنزويلا. إذا هُزمت السيرورة البوليفارية فسيكون لذلك مضاعفات فورية في بوليفيا وإكوادور ناهيك عن كوبا. ويفتح انسحاب فيدل كاسترو وضعا سياسيا جديدا. . ثمة دوما خطر تدخل مباشر أو غير مباشر يقودنا إلى أن نؤكد، أكثر من ذي قبل، تضامنا مع كوبا ضد الامبريالية. لكن، كما قال فيدل، يكمن الخطر في أن تُؤكل الثورة من الداخل، وهنا نقاش مفتوح: أي علاقة بالسوق، السير على نهج الصين أم لا، أي مساحات ديمقراطية ثورية... باختصار جملة كاملة من الأسئلة يتعين علينا تتبعها.

10- تظل أوروبا، رغم مكانة أقل شأننا في العالم، وضعف في التنافس الاقتصادي، وشلل سياسي، إحدى الحلقات الكبرى للمجابهة المركزية من أجل الدفاع عن الحقوق وعن المكاسب الاجتماعية. إن لهذه السياسات، بوجه خاص، جملة عواقب في أوروبا الرأسمالية، حيث تقوم البرجوازيات الأوروبية الرئيسية، بقصد تأمين مكانتها في التنافس العالمي، بالهجوم على "النموذج الاجتماعي الأوربي"، أي في الواقع على أنظمة الحماية الاجتماعية، وحقوق الأجراء الاجتماعية، والخدمات العامة. هذه السياسة مركزة في "الميثاق الأوربي" الجديد الذي يستعيد الخطوط العريضة للدستور الأوربي المرفوض في 2005 من قبل شعوب فرنسا وهولندا. وقد تعزز بالدمج الأوربي لبلدان شرق أوروبا. هذا الدمج المفضي إلى تفكيك جملة مكاسب اجتماعية، ومن ثمة، يجر إلى أسفل مجمل شروط عمل و حياة الطبقات الشعبية بهذه البلدان. وقد أعلن ذلك صراحة بفرنسا إيديولوجيو حكومة ساركوزي بالقول إنه يجب تدمير برنامج المجلس الوطني للمقاومة لعام 1945 وكل المكاسب الاجتماعية المحققة آنذاك. يعلن ساركوزي " انه يريد ان يصلح أكثر من مارغريت تاتشر"... لكن ليس لديه لا ميزان القوى، ولا الأدوات السياسية لتطبيق برنامجه. و تضغط أزمة القيادة البرجوازية والتمثيل السياسي على الحياة السياسية لبلدان عديدة. تواصل الطبقات السائدة تسجيل جملة نقط، لا سيما بتطبيق إصلاحها المضاد للمعاشات وأنظمة التقاعد الخاصة، وتقليص الأجور، وضرب المكاسب الاجتماعية، لكنها لم تهزم بعد الحركة العمالية. ثمة ببلدان مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا مقاومات اجتماعية. و ليس ثمة هزيمة كبرى للحركة العمالية الأوروبية من قبيل هزيمة " عمال المناجم الانجليز" في سنوات 1980، ومازالت أمامنا نضالات هامة ومواجهات كبيرة...

لكن يجب إبداء 3 ملاحظات:

. النضالات ذات طابع دفاعي. ولا تتمكن من قلب مجرى الإصلاحات المضادة ولا حتى وقفها. وتظهر في شكل انفجارات أو نضالات جزئية. قد تززع استقرار الأنظمة القائمة... لكن هذا لا يوقف سيرورة الإصلاح المضاد.

. هذه النضالات متفاوتة بأوروبا، حسب البلدان. يظل مستوى النضالات مرتفعا إلى حد ما بفرنسا- يجري الكلام عن "الاستثناء الفرنسي" في أوروبا- و أيضا في إيطاليا التي شهدت في نهاية سنوات 1990 ومطلع سنوات 2000 تركيا بين أيام إضراب عام للحركة النقابية وحركة قوية من أجل عولمة بديلة ضد الحرب. ومؤخرا جرى إضراب مهم لعمال سكك الحديد بألمانيا، رغم انه لم يحظ بتضامن النقابات الأخرى وقسم هام من اليسار النقابي. ويظل مستوى النضالات الاجتماعية في اسبانيا والبرتغال بالغ الانخفاض. وبلدان شمال أوروبا، ورغم الهجمات القوية، يبقى الوضع تحت تحكم الحكومات وقيادات الحركة النقابية ، ومستوى النضالات منخفضا.

. وبالبلدان التي بها مستوى معين من النضالات، تجب الإشارة إلى وضع متناقض: ثمة تفاوت حقيقي بين مستوى النضال ومستوى الوعي. قد تكون ثمة نضالات أو انفجارات جزئية لكن ليس ثمة نمو عضوي لموجة نضالات طبقية - مستوى إجمالي للنضالات، ارتفاع أعداد المنظمين بالنقابات، والأحزاب العمالية، أو تيارات سياسية كفاحية أو ثورية- كما كان في نهاية سنوات 1960 أو 1970 بأوروبا، لاسيما جنوبها. وبفعل هذا تواجه النضالات صعوبة في إيجاد تعبير سياسي كفاحي طبقي .

11- تواجه الحركة العمالية والحركات الاجتماعية، في الطرف العالمي الراهن، توجهين كبيرين بوجه العولمة الرأسمالية: توجه تكيف مع الرأسمالية الليبرالية وتوجه آخر - توجهنا نحن- خط مقاومة، ونضال، ومعارضة معادية للرأسمالية. لدينا في فرنسا صيغة للتعبير عن هذا الوضع: "ثمة يساران". طبعاً ثمة في الواقع تنوعات عديدة من "اليسار"، لكننا نواجه حقا خيارا أساسيا: قبول هذه العولمة الرأسمالية أو رفضها!

الغالبية الكبرى للقيادات التقليدية للحركة العمالية - اشتراكية ديمقراطية و ستالينية سابقا أو ما بعد ستالينية- أو الحركة الوطنية البرجوازية ببعض البلدان النامية، اختارت التكيف. أنها نتيجة سيرورة كاملة من الاندماج بالمؤسسات وفي النظام الرأسمالي. لكن سيرورة الاندماج في العولمة الرأسمالية هذه تفضي إلى تغييرات نوعية، إلى تغييرات بنوية، لكل هذه التشكيلات السياسية، وإلى روابط أكثر فأكثر قوة لا مع المؤسسات وحسب بل مع الرأسمال. والدليل ماثل في اختيار ستراوس كان (من أبرز قادة الحزب الاشتراكي الفرنسي) بصندوق النقد الدولي! إن متطلبات العولمة الرأسمالية تجعل هوامش المناورة لبناء مساومات اجتماعية بين الطبقات الساندة والحركات الإصلاحية متقلصة جدا. توصي المجموعات الاقتصادية الكبرى، والأسواق المالية، وقمم الدولة القيادات الإصلاحية بقبول الإطار الذي يمليه السعي إلى أرباح قصوى، عبر تميل متزايد للاقتصاد العالمي. وبفعل هذا، تتحول الاشتراكية الديمقراطية إلى اشتراكية - ليبرالية. ومن اشتراكية ديمقراطية تقايض، بوجه صراع الطبقات، دعمها للنظام الرأسمالي بتحسينات اجتماعية، جرى الانتقال إلى أحزاب اشتراكية أضحت " أحزابا إصلاحية بدون إصلاحات" وحتى " أحزاب إصلاحات ليبرالية مضادة". وفي أوروبا يقدم الاتحاد الأوربي إطار التعاون بين الديمقراطية المسيحية والاشتراكية الديمقراطية، لتطبيق الإصلاحات المضادة في المعاشات وأنظمة التقاعد وتصفية أنظمة الحماية الاجتماعية والخدمات العامة. ولا يستبعد هذا تركيا بارعا بين برامج مساعدة للأشد فقرا- نظام دخل أدنى، برنامج "بورصة الأسرة" بالبرازيل... وإصلاحات مضادة تهاجم النواة الصلبة للحقوق والمكاسب الاجتماعية العمالية.

لكن هذه الخيارات جلية أكثر على الصعيد السياسي، أي في تطور الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية نحو "طريق ثالث" بين اليمين واليسار، وفي الدعوة - حاليا بفرنسا وبياطاليا- إلى تحويل الأحزاب الاشتراكية التاريخية إلى أحزاب ديمقراطية على الطريقة الأمريكية... هذا ما شهدنا أيضا بالبرازيل، حيث اجتاز حزب الشغيلة في 15 سنة فقط ما اجتازته الاشتراكية الديمقراطية التاريخية في زهاء قرن: من حزب طبقي تحول حزب الشغيلة إلى حزب اشتراكي- ليبرالي. ولا يستبعد هذا التطور، مرة أخرى، سياسات مساعدة تمد تلك الأحزاب بقاعدة اجتماعية.

يندرج هذا التطور الاشتراكي- الليبرالي ضمن ميل عام. وما زال الأمر في جملة بلدان سيرورة غير مكتملة. ومن جهة أخرى، تحتاج الطبقات الساندة في نظام سياسي تناوبي إلى "إمكان الاختيار بين اليمين واليسار". لذا ليست هذه التشكيلات الاشتراكية- الليبرالية أحزابا برجوازية مثل الأخرى. وتظل "انعطافات" إلى اليسار ممكنة لإنقاذ المصالح الهائلة لأجهزة بيروقراطية. تلك حال الحزب الاشتراكي الألماني، لكن في حدود متلائمة دوما مع مسار الرأسمالية العالمية الراهن. وعلى صعيد آخر، تستمر فروق بين اليمين واليسار، لا سيما في مدارك قطاعات شعبية، لكن بوجه الإجمال تشهد الاشتراكية الديمقراطية وحلفاؤها، بكل مكان، سيرورة اندماج في العولمة الرأسمالية وحركة "نحو اليمين".

تسعى جملة قوى إلى التميز عن القوى الاشتراكية - الليبرالية مثل الأحزاب الشيوعية، وبعض التشكيلات الايكولوجية أو أحزاب إصلاحية يسارية. وهي تقول إنها "مناهضة لليبرالية". يكمن المشكل في ان اندماجها الخاص في المؤسسات أو خضوعها في نظام تحالفات مع القوى الوطنية البيرونية [بالأرجنتين- م]، أو الاشتراكية - الليبرالية، بالنسبة للأحزاب الشيوعية أو الخضر، يقودها إلى البقاء في حدود التصريحات المناهضة لليبرالية لكن مع المشاركة بجلاء في التحالفات البرلمانية أو الحكومية مع يسار الوسط أو الاشتراكية-الديمقراطية: تلك حال الحزب الشيوعي الفرنسي، و Die Linke بألمانيا أو حزب إعادة بناء الشيوعية في إيطاليا.

12- وفي القطب الآخر باليسار، ثمة القوى الراضة للعولمة الرأسمالية، والمقاومة والمدافعة عن توجه معاد للرأسمالية.

مشروعنا، ويسارنا، هو يسار معاد للرأسمالية، يسار ذو تقاليد ثورية، يسار قطع مع الرأسمالية. في هذا الإطار نعتقد أن بمتناولنا مرحلة جديدة في بناء أحزاب معادية للرأسمالية واسعة جديدة. "حقة جديدة، برنامج جديد، حزب جديد" هذا قولنا في مطلع سنوات 1990 ومنتصفها. نعتقد أن العولمة الرأسمالية وتناقضاتها الخاصة وعواقبها على تطور الحركة العمالية شاهدة على هذه الحقبة الجديدة. إن الأزمة الراهنة للرأسمالية العالمية تعطي، من زاوية نظر معينة، مادة تجسيد هذا المشروع. ثمة مزيد من تناقضات النظام الداخلية، ومزيد من مساحات مفتوحة بفعل التطور اليميني للقيادات التقليدية، ومقاومات اجتماعية متواترة بجملة بلدان، وتطور تجارب جديدة لتشكيلات إصلاحية يسارية أو معادية للرأسمالية... ليس المقصود في هذه الحقبة التاريخية الجديدة طرح مشكل بناء منظمتنا وحسب، بل المقصود إعادة الاشتغال على منظورات إعادة تنظيم وإعادة بناء الحركة العمالية والحركات الاجتماعية، الجمعيات والنقابات. و تنطرح مشاكل أزمة القيادة في بعدها الأوسع: الوعي، النشاط الذاتي، البناء، التنظيم. يجب أن تُعاد، عبر جملة نضالات مقاومة، صياغة مشروع جديد، ومطالب جديدة، وأشكال تنظيم جديدة تأخذ أفضل ما في الحركة العمالية

القديمة وتستغني عن الأسوأ. إن محور التنظيم الذاتي والتحرر الذاتي في كل أشكاله حاسم في عمليات إعادة البناء هذه. لكن ينطرح كذلك مشكل بناء أحزاب معادية للرأسمالية جديدة... طبعاً، يتوقف هذا على مراكمة القوى الثورية أو المعادية للرأسمالية، وليس ثمة خط عالمي و لا قاري لبناء الحزب. ليس ثمة ما هو آلي، لكن تتبثق -على قاعدة التجارب الأخيرة، لا سيما بالبرازيل- و يجب التأكيد على الثمن الباهظ الذي دفعنا في البرازيل ولكن أيضاً على ما تعلمنا من البرازيل- وإيطاليا وفرنسا الخطوط البرنامجية والسياسية العريضة لهذه الأحزاب الجديدة.

13- نريد بناء أحزاب معادية للرأسمالية تعارض وتعارض على الأزمة الراهنة للرأسمالية، ليس لإصلاحها أو الدفاع عن رأسمالية ذات وجه إنساني أو مهاجمة أوجه إفراط الليبرالية للعودة إلى رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل لمهاجمة منطق الربح الرأسمالي. برنامج جديد ضد العولمة الرأسمالية. برنامج عمل أو برنامج انتقالي معاد للرأسمالية ومدافع عن المطالب الآنية (الأجر، التشغيل، الخدمات العامة، توزيع الأرض، التحكم بالموارد الطبيعية، النسوانية، الايكولوجيا بما هي بعد أساسي)، والديمقراطية (مشكل السيادة الشعبية والوطنية بالبلدان التابعة، مسألة السكان الأهلين بأمريكا اللاتينية)، و الانتقالية التي تقضي إلى ضرورة توزيع مغاير للثروات و إعادة نظر في الملكية الرأسمالية للاقتصاد .

يتطلب تطبيق هذه البرامج حكومات في خدمة العمال مستندة على التعبئة والنشاط الذاتي للطبقات الشعبية .

تستتبع هذه المعركة، وهي اليوم معركة مركزية- رفض كل مشاركة أو دعم لحكومات اشتراكية-ليبرالية لتدبير شؤون الدولة والاقتصاد الرأسمالي. هذا ما يفصلنا عن مشاريع Die Linke وحزب إعادة بناء الشيوعية والأحزاب الشيوعية المنضمة إلى حزب اليسار الأوربي أو عن سياسة أغلبية تيار ديمقراطية اشتراكية بالبرازيل ...

على هذا النحو أصبحت من جديد مسألة المشاركة وعدمها في هذا النوع من الحكومات مسألة أساسية في إستراتيجية السلطة بأوربا كما ببلدان أمريكا اللاتينية الرئيسية .

لكن لهذه الأحزاب التي تسعى إلى بنائها مرجعية متمثلة في ما كان تروتسكي يسميه "فهما مشتركا للإحداث والمهام"، ليس كامل البرنامج وليس التاريخ كله بل مرجعيات إستراتيجية وبرنامجية صلبة بما يكفي للبناء على المَدَيَيْنِ المتوسط و الطويل. لا ننطلق من معايير إيديولوجية أو تاريخية لتحديد هذه الأحزاب، بل من مرجعيات أساسية مرتبطة بصراع الطبقات وبأفضل التقاليد الثورية، من أجل بلورة برنامج انتقالي إلى الاشتراكية. نريد أن تكون هذه الأحزاب تعددية، وتكون مكانا للتلاقي و تجميع كل التيارات والمناضلين المعادين للرأسمالية. ويشكل الماركسيون الثوريون تيارا داخل هذه الأحزاب. لكن يجب أن نسير أبعد، مع إبقاء جملة قضايا إستراتيجية و برنامجية مفتوحة، و تجب إعادة الاشتغال على المشروع الاشتراكي والشيوعي و تبوء مكاننا في النقاش حول اشتراكية القرن 21. تلك صيغ جديدة تحاول الإجابة على الحقبة التاريخية الجديدة .

هذه المرجعيات هي ما يشكل أساس الأحزاب المعادية للرأسمالية التي تُبنى – مثل الحزب الجديد المعادي للرأسمالية بفرنسا، و سينسترا كريتيكا (اليسار النقدي) بإيطاليا، والتحالف الأحمر والأخضر بالدمرك، وكتلة اليسار بالبرتغال وحزب الحرية والاشتراكية بالبرازيل أو تجارب أخرى قد تنبجس في السنوات المقبلة. وفي هذا الإطار أيضا نُعد الندوة حول مايو 68 في مايو 2008 في باريس .

(*) نستعمل لفظ التمويل كمقابل للفظ الفرنسي financierisation ، بقصد استبعاد الالتباس مع التمويل . financement (المعرب)

تبين الأزمة الرأسمالية

فرانسوا سابادو

هذا النص تقرير تمهيدي قدمه فرانسوا سابادو أثناء النقاش حول الوضع العالمي في اجتماع المكتب التنفيذي للاممية الرابعة يوم 15 نوفمبر 2008

سجلنا، منذ بداية أزمة الديون الرهنية عالية المخاطر subprimes في سبتمبر 2007، أن هذه الأزمة البنكية والمالية كانت إعلانا عن أزمة اقتصادية شاملة، وأن ذلك يمثل انعطافا تاريخيا في الاقتصاد والوضع العالمي. واليوم، بات المرجع التاريخي لتقدير حجم الأزمة لدى كل المعقلين هو "أزمة 1929" مع وجود فروق... لكن الأمر من هذا الحجم.

والواقع أن أزمة 2007-2008 هذه جاءت في ملتقى تغيرات تاريخية عديدة.

1- أزمة منظومة معمة

إن هبوطا جديدا لموجة الانحسار الاقتصادي الطويلة البائدة في متم سنوات 1960، والمركبة مع أزمة بيئية عالمية، يبلغ "الحدود التاريخية" للنظام الرأسمالي. صدق إيمانويل والرشتاين بوضع هذه الأزمة في ملتقى أزمة منظومة وطور تاريخي من انحسار الرأسمالية بدأ قبل أربعين سنة، لكن لا يمكن الحديث، كما يفعل، عن "نهاية الرأسمالية"، حيث "ليس ثمة وضع بلا مخرج بالنسبة للرأسمالية"... إلى ان تجري الإطاحة بها.

ليست هذه الأزمة أزمة دورة قصيرة، أي أزمة ظرفية، بل أزمة هيكلية. ولأول مرة في التاريخ يُغطي هذا النظام الكوكب برمته، فثمة سوق عالمية لإنتاج معمم للسلع وسوق عالمية لقوة العمل. لم يبق ثمة قطاع مفلت من السيطرة وحتى من الدمج في النظام الرأسمالي. ويجري توسع/تعميم الرأسمالية هذا في اقتصاد عالمي مطبوع بموجة انحسار مستمرة منذ زهاء أربعين عاما.

انه نظام حيث يصطدم "الإنتاج من أجل الإنتاج" بحدود الطلب الموسر لدى ملايين الإجراء، والفلاحين، والعمال، وحيث يفضي منطق السعي إلى الربح الرأسمالي لا إلى إرضاء حاجات اجتماعية للسكان، إلى أزمات فيض تراكم الرأسمال وفيض إنتاج سلع متزايدة الشدة. يمكن لانفجار الرأسمال الوهمي وتمييل financierisation للاقتصاد العالمي أن يقوم حتى نقطة معينة بدفع حدود النظام، وإرجاء الأجل، لكن تناقضاته الكبرى تفضي، آجلا أو عاجلا، إلى أزمات.

تتوالى تلك الأزمات وتتقارب. وقد حدثت ست أزمات في 15 سنة: أزمة المكسيك في 1994، والأزمة الآسيوية في 1997، والأزمة الروسية في 1998، و الأزمة الأرجنتينية في 2001، وأزمة فقاعة إنترنت في 2001، وأزمة الديون الرهنية subprimes في 2007...

ان الأزمة الراهنة أهم نوعيا لأنها لم تصب أطراف النظام الرأسمالي بل مركزه. والأهم، وغير المسبوق في التاريخ، ذلك الاقتران لأزمة اقتصادية بأبعاد متعددة مثل أزمة الغذاء، وأزمة المواد الأولية، وأزمة بيئية كبرى يمثل احترار المناخ أحد أشد أبعادها خطورة.

ستحتد الأزمة البيئية لأنها تصادف رأسمالية مأزومة. وتمثل "الرأسمالية الخضراء" جواب الطبقات الساندة على هذه الأزمة. لكن منطق السعي إلى الربح، ولا شيء غير الربح، متراكبا مع نمط التسيير الرأسمالي وتدمير الخدمات العامة، لن يؤدي سوى إلى كوارث جديدة مثل ما جرى في نوفيل أورليانز أو في بلدان أفقر.

وعلى هذا الصعيد ليس التنبؤ بكوارث نزع كارثية...

لا أدري ما إن كنا إزاء نهاية موجة الانحسار الطويلة البائدة في سنوات 70، لكننا بجميع الأحوال في وضع أزمة منظومة معمة... وهي أزمة ستدوم. هذا لأن الخروج من أزمة الانحسار الطويلة يستدعي عوامل خارج النطاق الاقتصادي، غالبا ما تكون سياسية، مثل الحروب و/أو الثورات...

ليست بعدُ هذه التصدعات الكبرى على جدول الأعمال، ومن ثمة سيدوم واقع الحال هذا، وسيتعفن، وفي انتظار ذلك ستغدو كلفة السيطرة الرأسمالية أكبر فأكبر، مع أزمات متكررة متعاضمة الأهمية، وأوضاع توحد وتعفن اقتصادي واجتماعي، وكوارث بيئية أو إنسانية، لا سيما بأفقر البلدان. كما ستتفاقم أزمة البيئة العالمية من جراء الاختيارات الإنتاجية لاقتصاد رأسمالي مأزوم، و انحسار، و فقد الرأسمال للقيمة، وخفض الميزانيات العامة.

2- نضوب نموذج التراكم النيوليبرالي

يجد هذا التغير التاريخي تعبيرا عنه في أزمة ونضوب نموذج التراكم النيوليبرالي العالمي الذي انفجرت مقدمته عبر الاقتصاد الأمريكي. يعود أصل هذه الأزمة إلى إجماع واشنطن، وجملة هزائم وترجمات اجتماعية في سنوات 1980 ومطلع سنوات 1990، وتدهور جلي لميزان القوى الإجمالي بين الطبقات لغير صالح عالم الشغل. إنه انخفاض كبير للأجور الفعلية ولحصص الأجور من الثروات المنتجة، و نزح تقنين معمم، وخصخصة للخدمات العامة.

انتقلت حصة الأجور من إنتاج الثروات بأغلب البلدان الخمسة عشر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من 67% سنة 1980 إلى 57% سنة 2006. لقد فقدت 10 نقط وكسبت الأرباح نفس القدر.

وحسب " التقرير حول العمل بالعالم" الصادر عن منظمة العمل الدولية للعام 2008، " حدث أقوى انحدار لحصة الأجور من الناتج الداخلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية وفي الكاريبي - ناقص 13 % ، ويليهما المحيط الهادي وآسيا - ناقص 10%، ثم الاقتصاديات المتطورة - ناقص 9%". يتعلق الأمر هنا بـ" مستوى متدن على نحو استثنائي" حسب قول ألان غرينسبان، المدير السابق للبنك الفيدرالي الأمريكي.

ارتفعت الأرباح إذن على نحو كبير، لكن لم يُعَد استثمارها في الإنتاج، واتجهت حيث يوجد "كسب" أكبر، ومردودية أعلى، أي إلى الأسواق المالية. و أفضت هذه الآلية المنطقية إلى انخفاض مديد للاستثمار: في 2005 ارتفعت معدلات الربح في الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، بنسبة 5.5% بينما ارتفعت معدلات الاستثمارات بنسبة 2% فقط. واجتاحت كتلة الرساميل غير المعاد استثمارها في الإنتاج الأسواق المالية: ارتفعت الاستثمارات المالية في الولايات المتحدة بنسبة 21%، و نمت الأرباح المالية بنسبة 150%...

و كانت المعاملات بهذه الأسواق، عام 2006، في ذروة الأسواق المالية، تمثل 50 مرة مبلغ الناتج الداخلي الإجمالي لمجموع بلدان العالم! بينما كان الناتج الداخلي الإجمالي العالمي هذا يبلغ 45000 مليار دولار، كانت المعاملات ترتفع إلى الرقم الفلكي 2100000 مليار دولار. جرى سد هذه الفروق بين الأجور والأرباح، وكذا بين الأرباح والاستثمارات، بانفجار المالية، بصناعة الترف و بالبحث عن أسواق جديدة في الصين و في بلدان أوربا الشرقية السابقة. وفي الولايات المتحدة كانت الاستدانة هي التي حلت مكان الأجور المنخفضة: انتقلت استدانة الأسر من 62% من الدخل المتوافر في 1975 إلى 127% في 2006. وجرى تمويل العجز التجاري- 700 مليار دولار في 2007- بتوظيف الرساميل الصينية أو رساميل الصناديق "السيادية" التي حلت محل انحدار الصناعة الأمريكية... التي جرى ترحيل قسم هام منها إلى آسيا.

إن مقارنة الأزمة على هذا النحو هامة لأنها لا تقيم تعارضا بين "رأسمالية مالية" نهاية للاقتصاد ورأسمالية "مقولة" سليمة. إن منطق الرأسمالية الداخلي هو الذي يسعى إلى أقصى ربح، و يقضم الأجور، ويدفع دوما الرأسمال المالي (الذي يمثل منذ عقود انصهار الرأسمالين الصناعي والبنكي) إلى مزيد من المضاربة.

بات هذا النموذج مستنفدا اليوم. لقد نجحت ملايين خطة بولسون في احتواء الأزمة البنكية والمالية... لكن إلى متى؟ لن يتضح إلا بعد شهور حجم المنتجات "السامة" في مجموع الأنظمة البنكية الأمريكية والعالمية، لا سيما بعد التغييرات الأخيرة بخطة بولسون القاضية بإبقاء الأصول "السامة" في الأسواق البنكية.

انهارت البورصات، حيث حدث انخفاض بنسبة 50% في البورصات الرئيسية، أي خسارة زهاء 25 ألف مليار من رسملة البورصة. ولا يؤدي ضخ آلاف الملايير في البنوك وخفض معدلات الربح إلى إطلاق الآلة الاقتصادية. وقد تؤدي فرضية تسارع انخفاض الليرة الإنجليزية إلى عجز بريطانيا عن الاقتراض وبالتالي عن سداد دينها. ويمثل إفلاس أيسلندة اليوم كابوس الطبقات السائدة في العالم.

ويحول التباطؤ الاقتصادي، المسجل قبل الأزمة المالية، و انقباض الائتمان « credit crunch » حاليا الأزمة إلى انكماش اقتصادي معمم: انخفاض النشاط، انخفاض الاستهلاك، عمليات إعادة هيكلة، تسريحات. إنه صعود البطالة بكل البلدان الرأسمالية المتقدمة.

يترقب صندوق النقد الدولي نموا عالميا في حدود 3% وحتى أقل عام 2009، سيتصرف في شكل نمو بنسبة 0% في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا و 6% في بقية العالم. ويقدر عدد العاطلين بـ25 مليون. وفي الولايات المتحدة ُفقدت 1.2 مليون فرصة عمل منذ مطلع العام، منها 240 ألف في شهر أكتوبر وحده. ويوجد قطاع السيارات في حال تعطل. وتطالب كل من شركتي جينرال موتورز و فورد بأموال عمومية لتعيدا الانطلاق! ويرتقب حدوث آلاف التسريحات لدى شركات رونو وفولفو وسيات وكذا عند صانعي التجهيزات والمقاولات من باطن.

تحدثنا آنفا عن أزمة 1929: ثمة نقاط مشتركة عديدة في حجم الأزمة الراهنة ولكن ثمة أيضا فروقا كبيرة. أولها متمثل في أن الحكومات والدولة تدخلت، معززة بالتجربة، لاحتواء الأزمة. والفارق الثاني - وقد أشرنا إليه سابقا و لا يمكن قياس كل عواقبه- متمثل في تداخل الاقتصاديات الوطنية في اقتصاد رأسمالي عالمي معولم. هذا الطابع المعولم أوسع نطاق الأزمة.

تغلغل الاقتصاد البضاعي العالمي إلى كل قطاعات الاقتصاد، إلى العالم القروي، و بلدان العالم الثالث السابق، و أيضا، بفعل إعادة الرأسمالية، إلى ما يسمى "العالم الثاني" (الاتحاد السوفياتي سابقا و "طوقه"، والصين والهند الصينية). إن ذبذبات الأزمة عالمية. لكن بفعل ذلك قد يخفف هذا "التدويل" الصدمة ويبعد الأجل. وفي هذا الإطار ينطرح سؤال: هل يمكن للنمو الرأسمالي في الصين وكذا في بلدان BRIC (البرازيل وروسيا والهند والصين) أن يحد من عواقب الأزمة العالمية؟

ثمة منذ الآن عناصر جواب. لم يُتَح نمو بلدان BRIC تفادي الأزمة. ولم تثبت صحة نظرية "عدم تلازم" الانحسار العالمي و الحالة الاقتصادية للصين. فقد تضرر النمو في الصين وآسيا أيضا بالانحسار العالمي، لأن تبعية صادرات الصين لقدرة الأسواق الأمريكية والأوروبية على الامتصاص أثر مباشرة على توازناتها الاقتصادية. انتقلت توقعات النمو الصيني من 11% إلى 7%. انه تقلص كبير. وقد شهدت منطقة كانتون في الأشهر الأخيرة إغلاق أكثر من 3000 مصنع. هل سيكون هذا النمو، حتى وقد نقص، كافيا لتخفيف صدمة الأزمة العالمية؟ يطرح هذا سؤالا آخر: هل ستتطور السوق الداخلية الصينية بما يكفي لإعادة إطلاق الآلة الاقتصادية العالمية؟ يفترض هذا مستوى معيناً للأجور، وتطوراً معيناً للبنية التحتية والخدمات العامة في الصين. إنها أسئلة سياسة تحيل إلى صراع الطبقات و إلى الصراع السياسي داخل المجتمع والحزب الحاكم (الحزب الشيوعي الصيني).

لكن، بعيداً عن التساؤلات حول مكانة الصين في علاقتها بالاقتصاد العالمي، ليست الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية و منطقة اليورو سوى في بدايتها. إننا إزاء أطوارها الأولى. استبد الهلع بخبراء الاقتصاد البرجوازيين أنفسهم. وتتوالى التنبؤات المتشائمة. ويصعب التنبؤ بالعواقب المتركمة للأزمة. لكن في الأشهر المقبلة سينقل النشاط أكثر فأكثر، وستشدد صعوبة الائتمان، وتتكاثر حالات إفلاس المقاولات، وستفجر التسريجات والبطالة. وستكون أيضاً فرصة لإعادة هيكلة المجموعات الرأسمالية الكبيرة، وتكثيف الإنتاجية، والتسريح وخفض الأجور. وسيكون لذلك عواقب على التجارة العالمية مع تنافس أشد. وليس مستبعداً تحول الانكماش إلى جمود عميق. لا يمكن التنبؤ بالوتائر، وحركات الذهاب والإياب، لكن منظور الأشهر القادمة منظور أزمة.

3- انحدار الولايات المتحدة الأمريكية

تظل الولايات المتحدة الأمريكية القوة المسيطرة في الاقتصاد وفي السياسة العالميين. لكن جملة عوامل تتال من هذه المكانة. إن الأزمة قائمة في صلب الإمبراطورية، ويطرح بشكل أولي تطور ميزان القوى بين الولايات المتحدة والصين، وكذا ضعف الدولار، سؤال مركزياً: أليست الهيمنة الأمريكية على العالم مهددة... ألسنا إزاء نهاية دورة سياسية بدأت في سنوات 1980-1990، مع سقوط الجدار، وتنطلق حالياً؟

يمثل انتصار أوباما حدثاً تاريخياً. يجب، من وجهة النظر هذه، تمييز أمرين، الدلالة الكبرى لانتصار أوباما بالنسبة للزواج الأمريكيين، ولل سكان السود وبوجه عام لأفقر الناس، وللعالم برمته، والسياسة والتي سيطر أوباما، أي سياسة الطبقة الرأسمالية والآلة السياسية-العسكرية الأمريكية. لقد اختارت هذه الأخيرة، وكذا قيادة الحزب الديمقراطي، أوباما لأن مكانة الولايات المتحدة أُصيب بضعف لدرجة بات لا غنى عن وجه جديد وحتى فريق جديد يسجل على نحو ما ميزان القوى الجديد و يستعيد المبادرة.

لم يحن بعدُ أوان قياس كل عواقب وصول أوباما إلى السلطة، لكن هذا الحدث التاريخي – انتخاب رئيس أسود بالولايات المتحدة- غير قابل للفهم سوى بتسجيل التراجع الأمريكي في العالم. كان هذا التراجع يتطلب تغييراً قوياً- هذا ما يفسر اختيار أوباما بدل هيلاري كلينتون داخل الحزب الديمقراطي ذاته. وهذا أيضاً سبب دعم القسم الأعظم من الطبقات السائدة لأوباما. وقامت الأزمة بالباقي. هذا لأن التصويت لصالح أوباما هو، بنظر ملايين الأمريكيين، عقاب لليمين الجمهوري ولقمم وول ستريت.

أي سياسة سينهج أوباما؟

لقد أكثر أوباما الكلام عن الضمان الاجتماعي، وعن سياسة ضرائب جديدة، وسياسات بيئية جديدة، وسحب الجنود من العراق. و إن الأجل تقصر مع الزمن... يصدد سحب القوات. أما بصدد المسائل الاقتصادية والاجتماعية، فيُحتمل أن يقوم، استمراراً لدعومه خطة بولسون، بإبقاء كلفة الأزمة على كاهل الأجراء والطبقات الشعبية.

لكن ثمة، وراء الانتخابات الأمريكية، انحدار لحصة الولايات المتحدة من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي، انحدار فاقمته الأزمة الراهنة (نعيد إلى الأذهان أن صندوق النقد الدولي ترقب نمواً بنسبة الصفر في الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو في العام 2009). ويتجلى هكذا انحدار في انقلاب وجهة تدفق الرساميل على الصعيد العالمي: تأتي هذه الرساميل حالياً من الصين، ومن البلدان الصاعدة وصناديقها "السيادية" لتوظف في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما يتجلى الضعف الذي أصاب مكانة الولايات المتحدة الأمريكية عند مناقشة فرضية مرافقة الدولار بما هو عملة مرجعية بعملات أخرى، اليورو أو العملة الصينية yuan. لحد الساعة يقاوم الدولار بشكل جيد، وكذلك قيمة التوظيفات بالولايات المتحدة الأمريكية. لكن الأزمة تهدد بإضعاف مكانة العملة الأمريكية، لأن ثمة، بعيداً عن النقاشات النقدية، ميزان قوى جديد يبرز في الاقتصاد العالمي. كما ستقضي الأزمة الاقتصادية إلى طور جديد من التنافس يوجب العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا. وبالتالي تعيد علاقات متعددة الأقطاب هيكلية العالم. إن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية مصابة بضعف، لا سيما على الصعيد الاقتصادي، لكن يجب ألا ننسى أنها حاسمة على الصعيد السياسي-العسكري. و حتى لو كانت الولايات المتحدة تواجه مصاعب ضخمة بالعراق وأفغانستان،

وضعت قدرات تدخلها بمناطق أخرى بالعالم (كما في أمريكا اللاتينية أو في تخوم روسيا)، فإنها تظل مهيمنة على الصعيد العسكري.

وستستعمل هذه الهيمنة العسكرية. إن احتداد التنافس الاقتصادي، والصراع من أجل السيطرة على موارد البترول أو إنتاج المواد الأولية، والمتطلبات الإستراتيجية بوجه الصين وروسيا، وكذا التحكم بأمريكا اللاتينية بوجه كوبا و"الأنظمة التقدمية" (فنزويلا، بوليفيا، إكوادور)، كلها عوامل قد تدفع الولايات المتحدة إلى تدخلات عسكرية جديدة. وتشكل أزمة جورجيا مثالا جيدا عن نزعة المغامرة العسكرية الأمريكية في سياق تفاقم التناقضات بين الامبرياليات. وسيكون الوضع بإيران، من وجهة النظر هذه، حاسما في الأشهر المقبلة.

4- "عودة الدولة" ؟

يكن خلف هذا السؤال النقاش حول فرضية تغير السياسات الاقتصادية البرجوازية، و حول وجود قطع ما مع السياسات النيوليبرالية. ستسعى الطبقات السائدة إلى الرد على التغيرات التاريخية الناتجة عن الأزمة. إن " نموذجهم"، وأكثر منه التمثيل السياسي والإيديولوجي للنموذج، معطوبان. لكن يجب، في هذا الطور، تمييز الخطابات عن الوقائع. فقد تكون الخطابات "ضبطية" جدا، لكن ليس ثمة بعلمنا أي قرار من القرارات الحكومية الأمريكية أو الأوروبية يعيد النظر في النواة الصلبة للسياسة النيوليبرالية. المبادرة الوحيدة الجديرة بالذكر هي إعادة تأميم معاشات التقاعد بالأرجنتين، رغم أنها تفيد أيضا تدبير السلطات الأرجنتينية لخدمة الديون. أما تأميم البنوك فمجرد عمليات جزئية ومؤقتة لا تفيد سوى في تشريك الخسائر.

إننا بعيدون جدا عن العلاقات السياسية التي سادت، مثلا، الوضع بعد الحرب العالمية الثانية. ثمة فعلا جملة تدخلات للدولة، على سيما على الصعيد البنكي، حيث تهب الدولة لإنقاذ الاقتصاد الرأسمالي، و يجري على نحو ما " تشريك الخسائر" لكن ليس ثمة عودة للدولة... لأن الدولة لم تتسحب أبدا. حدثت تغييرات في أنماط ووظائف الدولة لكن هذه الأخيرة ظلت دوما أداة للسياسات النيوليبرالية. لقد فندت الوقائع من جديد كل نظريات نيغري و هارت حول "زوال الدول في الإمبراطورية". الصحيح أن السياسات النيوليبرالية أدت إلى تراجع "الدولة الاجتماعية" لا سيما لصالح "الدولة العقابية"، لكن النوى الصلبة للدولة ظلت على حالها وعودة " الدولة الاجتماعية" ليس على جدول الأعمال.

ليس ثمة، حسب علمنا، أي إنعاش كينزي، بمعنى أولوية زيادة الطلب برفع الأجور أو سياسة دفاع عن الخدمات العامة وتوسيعها. بالعكس يتواصل الضغط على الأجور والاستخدام والخدمات العامة.

ليس ثمة إذن "برنامج جديد" " نيو ديل"، ولا خطة إنعاش بأوروبا، ولا عودة للكينزية! تظل كل الطبقات السائدة، مع كل الخطابات والإيماءات، متمسكة بسياساتها النيوليبرالية. وليس ثمة أي إجراء مهم لـ"إعادة تقنين". صحيح أن "نيوديل" والتغييرات الكينزية نتجا عن موجات نضال بالولايات المتحدة الأمريكية في مطلع سنوات 1930، أو بأوروبا. استدعى الخروج من الأزمة الرأسمالية آنذاك قيام الحرب العالمية الثانية... أي تغييرات هائلة في العلاقات الاجتماعية- السياسية... لن تحدث تغييرات دون نضالات اجتماعية كبيرة، و هذا يضيف النسبية على كل الخطابات حول "عودة الدولة".

وعلى صعيد سياسي أعم، ستعمق الأزمة التقاطبات الطبقة وقد تضع على جدول أعمال الطبقات السائدة حلولا تسلطية تستهدف بوجه خاص المهاجرين... و ثمة مسألة أخرى بصدد العلاقات بين الدول، إنها مسألة أوروبا. سُمعت، وحتى شوهدت، جملة إيماءات لا سيما من ساركوزي، حول إنعاش أوروبا سياسية. وشهدنا اجتماعات أوربية كثيرة، لكن لم نشهد معادلا لخطة بولسون على صعيد الاتحاد الأوروبي و بوجه خاص تنافس موجه مثلا بين فرنسا وألمانيا على صعيد عمليات إعادة هيكلة البنوك وتركزها. كل جهاز دولة يسهر على مصالحه الخاصة.

5- تشكيل جديد للحركة العمالية والحركات الاجتماعية؟

هنا أيضا من السابق للأوان تحليل كل مستتبعات الأزمة على الحركة العمالية. فمع الأزمة تكبدت الطبقات السائدة هزيمة سياسية وإيديولوجية. وهذا يعيد إعطاء مساحات جديدة للأفكار المناهضة للبرالية وللرأسمالية، لكن هذا يجري في ظل ميزان قوى إجمالي ما يزال في غير صالح عالم الشغل. يتعين الآن تتبع دقيق ومفصل لما سيجري على صعيد النضالات الاجتماعية في المقاولات التي تمسها الأزمة، وفي قطاع السيارات مثلا، و بوجه أوسع في كل قطاعات عالم الشغل.

ثمة، بوجه عام في أشهر الأزمة الأولى، الخوف، والشلل، وتفكك التنظيم. لكن القدرات المتركمة، ووجود قطاع عام قوي من شأنهما مد المقاومات بنقطة ارتكاز ضد الحكومات النيوليبرالية اليمينية واليسارية على السواء. ويبرز وجود نضالات جزئية ضد التسريجات

في فرنسا، وكذا تعبئة الشباب الاستثنائية في إيطاليا، أن ثمة مقاومات اجتماعية في البلدان التي شهدت حتى الآن حركات اجتماعية كفاحية. ويسير إضراب عمال الميكانيك في شركة بوينغ طيلة شهرين في سياتل في الاتجاه ذاته.

قلنا إنه لم يحدث تغيير للاتجاه لدى الطبقات السائدة، لكن ليس ثمة أيضا تغير في توجه الاشتراكية الديمقراطية وحلفائها. ستؤدي الأزمة إلى انقلابات في اليسار برمته وفي الحركة العمالية، مادام سيتعمق التفاوت بين الدفاع الأولي عن شروط عمل وحياة ملايين الأجراء وتكيف الأجهزة الكبرى للاشتراكية الديمقراطية وحلفائها مع تسيير الرأسمالية الليبرالية. وقد تحدث داخل هذه الأخيرة تذبذبات نحو اليسار لكن الاشتراكية الديمقراطية، في هذه المرحلة، تحافظ اجمالا على توجهها الاشتراكي-الليبرالي، إزاء الخصخصة، ورفع الأجور، والعلاقات مع الرأسمال المالي. وقد يعمق تأكيد التوجه الاشتراكي الليبرالي لقيادات الاشتراكية الديمقراطية الأزمة الداخلية لبعض الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وحتى استثارة بزوغ تيارات يسارية وحتى أشكال قطع يسارية صغيرة مثلما يجري في الحزب الاشتراكي بفرنسا. وغالبا ما يُعرض هذا التطور بما هو عودة إلى اشتراكية ديمقراطية كلاسيكية. تقوم بعض هذه التيارات بخطوة إلى اليسار لكن مرجعيتها هي حزب Die Linke بالمانيا، ولاسيما سياسته في التحالف مع الاشتراكية الديمقراطية لممارسة الحكم.

كما ستصدم الأزمة حركة العولمة البديلة: ستتجدد تيارات متجهة نحو قطع مع الرأسمالية، وستعيد أخرى التوجه صوب اقتراحات "واقعية". تلك حال رئيس اطاق ألمانيا الذي يدعو إلى أشكال ضبط جديدة للرأسمالية مع حكامه مشكلة من « G23 » أي مجموعة « G20 » موسعة إلى قوى جديدة من آسيا وأمريكا اللاتينية.

وفي الاتجاه عينه، اتجاه التكيف، تجدر الإشارة إلى حجم سيرورة دمج القيادات النقابية في الاقتصاد والمؤسسات، لا سيما الأوروبية. تقتصر استراتيجية اتحاد النقابات الأوربي CES والقيادات النقابية بوجه الأزمة على اقتراحات تتقدم كنوانيا حسنة أكثر مما هي تدابير ملموسة: قروض أقل للمضاربة، رقابة أفضل على البنوك، مطالبة بمراقبة الفراديس الضريبية، إصلاح وكالات التنقيط، تغيير المعايير الحسابية، ضبط صناديق المضاربة. وبما أن مسؤولي الاتحاد الأوربي أقدموا على رفض أي خطة إنعاش اقتصادي وكل تدابير إكراه للأسواق المالية، تظل القيادات النقابية لاصقة بالإطار النيوليبرالي.

6- بعض المحاور البرنامجية بوجه الأزمة

يتطلب الوضع "إعادة عرض برنامجية". تكبدت السياسات النيوليبرالية فشلا ذريعا بفعل الأزمة. وباتت مسألتان في المركز من جديد، إنهما توزيع الثروات ومسألة الملكية. ثمة

فيما سيبزغ من معارك أو نضالات اجتماعية نقطة ارتكاز عظيمة: آلاف ملايين الدولار الممنوحة للبنوك... في بضعة ساعات أو بضعة أيام... بينما الصناديق خاوية دوما عندما يتعلق الأمر بالأجراء و العاطلين والشعوب. يجب قلب الاتجاه المتخذ منذ 25 سنة في توزيع الثروات، وتخصيص هذه الثروات لخلق فرص العمل والأجور والضمان الاجتماعي والخدمات العامة وليس للمضاربة المالية. إن تدبير الأزمة وإفلاس البنوك والمقاولات يعيد إلى جدول الأعمال مشاكل تنظيم الاقتصاد: من ينظمه؟ ولمصلحة من؟ هل يُترك مصير ملايين الأشخاص بيد الانتفاعيين، والمضاربين، والمسرحيين؟ يلزم تدخل عمومي واجتماعي، والملكية العامة أو تأميم البنوك والمقاولات تحت رقابة عمالية.

وبالتالي يمكن ان تنتقل مسائل ومواضيع عديدة من مجال الدعاوة إلى التحريض، ومن التفسيرات العامة إلى اقتراحات ملموسة، أي إلى أهداف تعبئة أو نضالات.

أ- نقطة الانطلاق حول الاستعجال الاجتماعي: الدفاع عن فرص العمل بوجه التسريحات، إحداث فرص عمل عمومية، رفع الأجور، وقف الخصخصة. ليس على العمال تحمل ثمن الأزمة، فذلك يجب أن يقع على الرأسماليين. " إنقاذ الشعوب وليس البنوك!"... هكذا يجب أن تكون مقاربتنا: الدفاع عن شروط العمل وحياة ملايين العمال المتضررين من الأزمة وتصريف هذه السياسة في مطالب ملموسة تعباً بشكل موحد مجموع الحركة العمالية والحركات الاجتماعية.

ب- حول الأزمة المالية والبنكية، ثمة جملة وثائق قد تليق نقطا للارتكاز: تصريح كاراكاس [1]، ومداخلات ووثائق الاقتصاديين اليساريين بالأرجنتين، ونداء بكين [2]. تركز هذه الوثائق على مطالب ضد تفكيك التقنين في المجال المالي، والضرائب على المعاملات المالية، والفراديس الضريبية، وعدم سداد الديون، والرقابة على الرساميل، ورفع السر البنكي والتجاري، وتأميم البنوك دون تعويض وخلقها على صعيد دولاني أو شبه دولاني، مثل بنك الجنوب المسنود من كوبا والأنظمة التقدمية. يجب أن نساند برنامج المطالب والقطع الجزئي مع الامبريالية والرأسمالية المالية المعولمة هذا، لا سيما مصادرة التروستات الامبريالية التي تملك الموارد الطبيعية وقطاعات أساسية من الاقتصاد في بلدان عديدة بأوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

يجب أن يعارض هذا البرنامج التأميمات أو رقابة الدولة "المؤقتة" أو "الجزئية". ويجب أن يترافق بضرب الملكية البنكية الخاصة عبر تأمين شامل لكل النظام البنكي والمالي والائتماني. ويجب أن تترافق هذه التأميمات، كي لا نعود إلى "التأميمات القديمة"، برقابة من العمال والأجراء والسكان.

ج- ويجب، من أجل إنقاذ فرص العمل، بوجه إفلاس النظام البنكي أو انهيار بعض القطاعات مثل مقاولات كبيرة، القيام بانتهاكات للملكية الخاصة لهذه المقاولات الكبيرة، ويجب استبعاد أي تردد في هذا الاتجاه بالدفاع عن تأمينها تحت رقابة عمالية.

ثمة، في النقاش بين إصلاحيين أو أنصار الضبط ومعادين للرأسمالية أو ثوريين، مسألة المس بالملكية. إننا لا ندافع عن توزيع جديد للثروات وحسب، بل أيضا عن تغيير علاقات الملكية. نريد استبدال الملكية الخاصة للرأسمال والمقاولات الكبرى بتملك عمومي واجتماعي للاقتصاد عبر رقابة وتسيير من العمال. يجب أن يدفعنا هذا إلى إحياء جملة مطالب انتقالية، كما إلى راهنية الاشتراكية واضطلاع العمال بالاقتصاد.

ثمة في هذه المعركة الاشتراكية بُعد بيئي، بعلاقة مع نموذج اقتصادي آخر، قائم على النضال ضد احترار المناخ، ومن أجل تنظيم آخر لسياسة النقل، وسياسة الطاقة، والنضال ضد التلوث وتدهور بيئة الأحياء والقرى. يجب الانطلاق من متطلب تنمية مستدامة في مجال البيئة لإعادة معنى لفكرة التخطيط الاقتصادي. وهنا أيضا استدفع الأزمة إلى توضيحات.

يستلزم تطبيق هذه البرامج حكومات في مصلحة العمال، مستندة على تعبئة الطبقات الشعبية ونشاطها الذاتي. تستتبع هذه المعركة، وهي اليوم معركة مركزية، رفض أي مشاركة في حكومات اشتراكية-ليبرالية لتسيير شؤون الدولة والاقتصاد الرأسماليين، وأي دعم لهكذا حكومات.

يجب أن نقودنا هذه الأزمة، أكثر من أي وقت مضى، إلى المزوجة، على صعيد الاستعجال الاجتماعي، بين تدابير تحويل جذري للاقتصاد والحلول الاشتراكية حول تسيير العمال والشعوب للاقتصاد، إنه المضمون الذي نعطي لاشتراكية القرن 21.

[1] انظر التصريح الختامي للندوة الدولية للاقتصاد السياسي: أجوبة الجنوب على الأزمة الاقتصادية

[2] انظر الأزمة المالية العالمية: فرصة تاريخية للتغيير

ملاحظات حول الوضع العالمي

فرانسوا سابادو

يندرج هذا التقرير ضمن مواصلة التقارير حول الوضع العالمي المقدمة لاجتماع المكتب التنفيذي الموسع ليوم 15 نوفمبر 2008: "تبيين الأزمة (1) " (I)، والى اجتماع اللجنة العالمية من 21 إلى 24 فبراير 2009: "تبيين الأزمة (2) " (II)، المنشورين بموقع جريدة المناضلة.

1- الأزمة في اللحظة الراهنة

ظل الوضع العالمي مطبوعا بالأزمة الشاملة متعددة الأبعاد -اقتصادية، واجتماعية، و غذائية، وبيئية - التي تهب العالم الرأسمالي. وبعكس الخطابات حول "نهاية الانكماش" أو "الخروج من الأزمة"، يظل واقع الاقتصاد العالمي محددًا بالتناقضات الكبرى المفضية إلى "الغطس" في الأزمة، والى بطالة كثيفة، وارتفاع كبير للفقر (يعيش أكثر من مليار إنسان تحت خط الفقر) ومخاطر كوارث بيئية متعاضمة.

1.1- هل ثمة "خروج من الأزمة"؟

من زاوية نظر تحليلية، تتطوي التطورات الظرفية للأزمة المستديرة التي تشهدها الرأسمالية المعولمة على أوجه تشكك عديدة. طبعا تباطأت سرعة الأزمة العالمية، فبعد أن شهدت انحسارا عاما (معدلات نمو سلبية بلغت - 3 % إلى - 4 % بالولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و - 1% إلى - 1.5 % على صعيد عالمي)، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى "انتعاش طفيف" مع نسبة نمو

تبلغ 3%. تدل هذه المعطيات بوجه خاص على صعود جديد لآسيا النامية (+7% مع أن الأمر مقترن بجملة تناقضات)، وهو صعود جديد مناقض للنمو "الرخو" بالولايات المتحدة بنسبة 1.5 %، ولنمو بالغ الضعف بمنطقة اليورو بنسبة 0,3%. هذه "الانتعاشات الصغيرة"، بأمريكا الشمالية و بأوروبا على السواء، تمثل بالأحرى تباطؤاً للأزمة. إنها في المقام الأول نتيجة تدخل كثيف للدول التي عومت النظام البنكي الدولي (متيحة بذلك استئناف فقاعة المضاربة) ومفاعيل ما يسمى "المتبئات الاجتماعية"، أي كل الأدوات العمومية للمساعدة والحماية الاجتماعية، لا سيما بأوروبا الغربية. كما يتعلق بالوسائل التي تمد بمساعدات لشراء هذا المنتوج أو ذلك مثل السيارات. إن تدخل الدول الكثيف هذا، المنسق جزئياً، يفسر سبب، وكيفية، احتواء الأزمة لحد الساعة. إنه الفرق الكبير بين الأزمة الحالية و أزمة سنوات 1930.

2.1 الأزمة مستمرة

لكن عندما تنتهي مفاعيل أدوات الدعم المالي العمومي العالمي لاثني عشر أشهر الأخيرة، سيواجه الاقتصاد العالمي من جديد جملة مشاكل ظرفية وهيكلية.

- على مستوى ظرفي، تواجه الدول والحكومات انفجار الدين العمومي، ولا زالت البنوك تجهل نطاق "المنتجات السامة" في حساباتها، ولها مشاكل أموال خاصة بها. هكذا ما يزال ثمة من الأصول السامة أكثر مما جرى خفضه. وقد يؤدي اقتران دورة مضاربة جديدة واكتشاف أصول سامة جديدة إلى صدمة جديدة بالبورصة، تنعكس بدورها على مجموع الدائرة الاقتصادية. وأخيراً ستضغط البطالة والهشاشة، مع كامل عواقبهما الاجتماعية المدمرة، على ميزان القوى الاجتماعي.

- على صعيد هيكلية، يظل الوضع مطبوعاً بالمفارقات: يتميز بأزمة إيديولوجية للنظام النيوليبرالي، وباستمرار الخطوط العريضة للسياسات الرأسمالية وإعادة إنتاج التناقضات ذاتها. ويقود عمق الأزمة الطبقات الساندة إلى شن هجمة جديدة على شروط حياة، وعمل، ملايين العمال.

3.1 تعمق تناقضات نمط التراكم النيوليبرالي

في ممت سنوات 1970 قام نظام تراكم رأسمالي بقصد إعادة إرساء معدل ربح كان انخفض في سنوات 1960-1970. فعلى قاعدة جملة هزائم عمالية، جرى تقليص حصة الأجور في القيمة المضافة، و تشديد شروط الاستغلال و رفع معدلاته، وتعميم عمليات خصخصة الخدمات العامة، وفرض نزع تقنين العلاقات الاجتماعية، وخفض الميزانيات الاجتماعية، وتطبيق برامج التقويم الهيكلي بالبلدان النامية. يندرج ذلك كله في عولمة السوق، وفي تشكل سوق دولية لقوة العمل، مطبوعة بميل إلى الوحدة، حيث يوضع العمال في تنافس.

ارتفعت الأرباح من جديد، لكن الاستثمار المنتج لم يرتفع كما دلت كل الإحصاءات. ولذلك اتجهت تلك الأرباح إلى منتجات أكثر مردوداً، أي المنتجات المالية. وهذه الحركة هي التي أدت أيضاً إلى تفكيك الصناعة بقطاعات ومناطق كاملة بأمريكا الشمالية و أوروبا و/أو ترحيلها، لا سيما بآسيا، والصين أساساً، هذه التي أضحت "معمل العالم". تشكلت إذن سيرورة معممة من "تمويل" financierisation الاقتصادي العالمي، جاءت لتضخيم "الرأسمال الوهمي" [*] القائم أصلاً. وأتاحت هذه الآليات، في الآن ذاته، إرساء جملة كاملة من آليات الاستدانة العامة والخاصة في قلب الاقتصاد العالمي، بالولايات المتحدة الأمريكية و بأوروبا.

وقامت سياسة الاستدانة العامة والخاصة، طيلة فترة، بتعويض تلك التوترات، حتى تفجر الأزمة. و اتاحت استدانة الأسر الحفاظ على مستوى الاستهلاك... رغم انخفاض الأجور. و بفضل الاستدانة، تمكنت البلدان الرأسمالية المتقدمة، و بالمقام الأول الولايات المتحدة الأمريكية، من العيش بالقروض... رغم تقلص قاعدتها الصناعية. لقد قامت الديون بتأجيل الأزمة المعممة إلى 2007-2008.

هذه الآليات هي التي انهارت، مع سقوط كثيف لقيمة الأصول أو أقسام منتجة- إفلاس وإعادة هيكلة البنوك، تسريجات، إغلاق مقاولات.

إن كامل تطور الأزمة وآلياتها يؤكد مرة أخرى أن الأمر ليس مجرد أزمة مالية و بنكية. إنها أزمة شاملة للنظام الرأسمالي ناتجة عن أزمة كل الآليات المستعملة لاستعادة معدل أرباح ممت سنوات 1970 و مطلع سنوات 1980.

4.1 هجمة رأسمال جديدة: " كالسابق تماماً، أو يكاد وربما أسوأ"

في فترة الأزمة يحتد الصراع بين الرأسمال والعمل. يتوجب على الطبقات الساندة احتواء الأزمة مع الحفاظ على مواقع الرأسمال، و بخاصة الرأسمال المالي. لم يعد بوسع النظام أن يشتغل كالسابق لكن الدفاع عن المصالح الرأسمالية يدفع الحكومات إلى مواصلة السياسات ذاتها وتعميقها.

طبعا جرى اتخاذ مبادرات عبر تصريحات مجموعة العشرين - G20 - بقصد "التحكم" في الفوائد الضريبية، و"تأطير" اشتغال النظام البنكي، و"زيادة" أموال صندوق النقد الدولي الرامية إلى تعويم الافلاسات الاقتصادية لبعض البلدان.

لا بل أدت الأزمة إلى أزمة شرعية للنظام نتجت عنها، هنا وهناك، تصريحات أو إيماءات حول ضرورة "تخليق الرأسمالية". لكن ثمة هوة بين الكلام والانفعال. استفادت البنوك من الأزمة ومن المساعدات العمومية لتضخيم أرباحها على حساب إنتاج القروض الذي كانت هدف المساعدات العمومية. لا بل أكثر من ذلك، إذ اتجه المستثمرون إلى الأصول من نفس النوع (منتجات مالية، مواد أولية، عملات صعبة مرتبطة بالمواد الأولية)، حافظين بذلك دوامة مضاربة جديدة. في الواقع، يسعى الرأسماليون، في وضع الأزمة هذا، إلى سبل هجمة جديدة على الحقوق الاجتماعية والديمقراطية من أجل رفع معدل استغلال العمل وحماية قطاعات الأرباح الربعية. وتؤكد توجهات حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة خيارات من أجل تحميل العمال والشعوب كلفة الأزمة:

- سيُدفع ثمن تقجر الديون برفع للضرائب وخفض العجز العمومي. وفي الحالتين ستكون الطبقات الشعبية هي الضحية.

- تؤدي عمليات إعادة هيكلة المقاولات الكبرى إلى دفع ملايين العمال إلى البطالة، و إلى رفع للهشاشة، و تعزيز كل أنظمة المرونة. والنساء عرضة بوجه خاص لعواقب الأزمة، فحسب منظمة العمل الدولية سيفقد 22 مليون امرأة فرص عملهن في العام 2009. وهن أول متضرر من التسريحات الكثيفة في قطاع الخدمات، والصحة، والألبسة. وفي مجال مغادرة المدرسة، وفقد فرص العمل، والإفقار، تمثل النساء الضحية الأولى للانكماش الاقتصادي العالمي. و يجري استعمال الأزمة لخفض التكاليف، وزيادة مكاسب الإنتاجية، وإعادة تحديد عمليات الإنتاج، وإعادة تشكيل الأسواق. و من بين 206 شركة أوروبية مسجلة بالبورصة، وضعت 126 منها 146 خطة تسريح بين شهري يناير 2007 و مارس 2009. وتبلغ التوقعات بالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 25 مليون عاطل في 2009 و 2010.

- يظل الضغط على الأجور بالغ القوة. اتخذت "خطط الإنعاش" بوجه خاص شكل مساعدات للبنوك وللإستثمار، أي للمقاولات، لكن ليس زيادات في الأجور. أضف إلى ذلك أن ثمة، في بعض القطاعات أو البلدان، سياسة مدبرة لخفضها، مثلما الأمر في الوظيفة العمومية ببلدان البلطيق، ورومانيا و أيسلندة.

- عمليات الخصخصة مؤكدة، ما خلا بعض الحالات الاستثنائية، مثل نظام الحماية الاجتماعية بالأرجنتين وخدمة البريد باليابان. بعد أكثر من سنة عن بداية الأزمة، تحسم هذه التوجهات نقاشا حول فرضيات إنعاش الاقتصاد بواسطة سياسات كينزية، أي سياسات إنعاش الطلب زيادات في الأجور، وإنماء الخدمات العامة والحماية الاجتماعية. فمراقبة البنوك الانجليزية بعيد عن عملية التأميم لما بعد 1945. كان ثمة تدخل للدولة - "تدخل دولة ليبرالي" من أجل الحفاظ على المصالح الرأسمالية بوجه الأزمة، لكن ليس ثمة سياسة إجمالية كينزية جديدة، فهذه ليست في الشروط الراهنة لميزان القوى الطبقي ضمن خيارات الطبقات السائدة.

إن هدف إعادة إرساء معدلات الربح بعد الأزمة، في ظل ميزان القوى الاجتماعي والسياسي لعام 2009، يدفع قادة الصناعة وقمم المالية إلى زيادة الضغط على العمال، و إلى إخضاع كامل الإنتاج وكامل تنظيم الاقتصاد للسعي إلى مزيد من الأرباح دوما. لن يؤدي السعي الدائم إلى مزيد من المردود للرأسمال سوى إلى الضغط على الأجور، وانفجار الهشاشة، وتفكيك الخدمات العامة، و تحويل الاقتصاد إلى سلعة وتمييله financierisation. هذا المنطق مناقض لإرضاء الحاجات الاجتماعية. وهذا التناقض هو أساس معادتنا للرأسمالية. لا يتطلب رفض هذا المنطق معركة من أجل إعادة توزيع الثروات لصالح الطبقات الشعبية وحسب، بل يقتضي أيضا إعادة النظر في الملكية الرأسمالية لاستبدال منطق الربح بمنطق الحاجات الاجتماعية.

5.1 الجواب الرأسمالي على الأزمة البيئية

في هذا الإطار، يتعين أيضا تناول الأزمة البيئية. إن تضافر الأزمة الاقتصادية و الأزمة البيئية هو بوجه خاص ما يضيفي على الأزمة الراهنة بعد " أزمة حضارة". كما تضيفي المشاكل المرتبطة بتبديل المناخ حدة خاصة على الأزمة البيئية. تلتقي كل ملاحظات العلماء عند النقطة ذاتها: من الملح بيئيا خفض غازات الدفينة بنسبة 50% إلى 80% في أفق العام 2050 كي لا يجاوز عتبة " الخطورة" المحددة في ارتفاع لحرارة بدرجة ونصف درجة في القرن. إن نسب 20% الثلاثة للاتحاد الأوروبي في أفق العام 2020 (- 20% من ثنائي غاز الكربون، و 20% من الفعالية الطاقية، و +20% من الطاقات المتجددة) تظل دون المستلزمات التي حددتها مجموعة الخبراء الحكوميين حول تطور المناخ (GIEC). * ما بعد ذلك، تتخذ مشاريع "الرأسمالية الخضراء" بعدا مزدوجا: أولا تحميل الفاتورة البيئية - أو أشكال العجز العمومي تحت غطاء "الرسوم البيئية"- للطبقات الشعبية بواسطة نظام رسوم يلتف حول مسؤوليات المقاولات الكبيرة، ومن جانب آخر تشكيل أسواق جديدة، لا سيما أسواق حقوق التلويث. وعلى نحو جوهري، أكثر لا يمكن أن يندرج حل الأزمة البيئية في إطار رأسمالي. لا يمكن أن يؤدي السعي إلى الربح سوى إلى تنافس الرساميل. ومن ثمة يصطدم أي فعل منسق على المدى المتوسط والبعيد بمنطق السوق. و لا تستدعي الفعالية الطاقية خفضا لاستهلاك الطاقة و إعادة

تحويل لجملة صناعات، واستبدال محروقات طاقة أحفورية بأخرى متجددة وحسب، بل أيضا إعادة تنظيم إجمالية لأنظمة الإنتاج، إعادة تنظيم غير ممكنة دون تنسيق وتخطيط، أي في نظام ملكية عامة واجتماعية وليس في إطار الملكية الخاصة لقطاعات الاقتصاد الرئيسية.

- سيؤدي تضافر الأزمين، الاقتصادية والبيئية، إلى تفاقم الأزمة الغذائية التي تعصف بالكوكب، وبخاصة بأفريقيا. ثمة اليوم 3 مليار إنسان لا يأكلون حتى الشبع، و 2 مليار يعانون من سوء التغذية ومليار من الجوع. إن تدمير الزراعات المعاشية، وشراء مئات آلاف الهكتارات بأفريقيا وأمريكا اللاتينية من قبل دول مثل الصين، والمملكة السعودية، وكوريا الجنوبية، عوامل تزيد صعوبة الإنتاج الغذائي وتفاقم شروط حياة ملايين الفلاحين والبشر الذين يمثل 75 % منهم فلاحين أو عمال زراعة يحال بينهم وبين العمل. وبعيدا عن حل هذه المشاكل الحيوية، وتجاوز الاختلالات الراهنة، تقوم الأزمة الغذائية بتعميقها.

- إن تحليل هذه الأزمة بصفتها مستديمة لا يعني السقوط في النزعة الكارثية. يجب دوما تذكر أن ليس ثمة وضع بلا مخرج بالنسبة للرأسمالية طالما لا توجد قوى اجتماعية وسياسية لها من القوة ما يكفي لتغيير النظام. إن بوسع الرأسمالية أن تواصل الاشتغال لكن مع كلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية وإنسانية غير محتملة أكثر فأكثر. إن فهم هذه الأزمة بما هي "أزمة حضارة" أخذ بالحسبان لوضع نظام تاريخي منهوك.

2. تنظيم جديد للعالم؟

تندرج هذه الأزمة في لحظة تآرجح العالم. فقد أكدت ووضحت ميزان القوى الجديد بين الطبقات والدول على صعيد عالمي. وتتكاثر على صعيد دولي المبادرات لإعادة تنظيم "عالم الأزمة".

1.2. انحدار الهيمنة الأمريكية: واقع وحدود ؟

تتمثل المبادرة الكبرى في إعادة انتشار القوة الأمريكية بعد فوز أوباما. لا بل إنها أحد أسباب ووظائف انتخاب أوباما: استعادة المبادرة في السياسة الدولية، مع أن ذلك مرفق بتناقضات، مرتبطة أساسا بالأزمة الاقتصادية (ملف الصحة، عمليات إعادة الهيكلة الصناعية). يؤدي هذا إلى إعادة الأمور إلى نصابها بشأن "الانحدار الحتمي" للهيمنة الأمريكية. لقد أضعفت الأزمة مكانة أمريكا الشمالية. والواقع أن تلك المكانة تراجع قبل الأزمة، نتيجة تراجع القاعدة الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية واستدانتها. لكن الولايات المتحدة الأمريكية تواصل الحفاظ على مكانة مسيطرة في العلاقات العالمية:

أ- تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية، على الصعيد السياسي-العسكري، على هيمنة كاملة رغم توحد القوات الغربية في أفغانستان وفي العراق. وبات حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يشكل، على نحو غير مسبوق، الذراع المسلح للقوات الغربية بقصد السيطرة على العالم. واستطاعت الإدارة الأمريكية، بعد فشل سعيها إلى تشكيل منطقة تبادل حر [الألكا]، استعادة المبادرة في أمريكا اللاتينية، مع قمة ترينيداد (سياسة انفتاح بقصد إنعاش الأسواق الأمريكية بالقارة) لكن أيضا مع الانقلاب بهندوراس وإعادة نشر القواعد العسكرية بكونومبيا، التي تدل على سعيها إلى الهيمنة السياسية العسكرية على القارة الأمريكية.

ب- على الصعيد الاقتصادي، يتيح حجم السوق الأمريكية مواصلة الاستحواذ على حصة هامة من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي (زهاء 25 %)، رغم أنها في انخفاض منتظم منذ سنوات عديدة.

ج- على الصعيد المالي والنقدي، لا يزال الدولار العملة الدولية السائدة. يضعف الدولار ويتعرض بشدة متزايدة للمنافسة من قبل عملات أخرى ذات نزوع عالمي، ومن قبل الذهب بما هو " قيمة ملاذ"، لكنه يظل المرجع النقدي الدولي. توجد الإدارة الأمريكية إزاء تناقض: إما أن تحافظ على الدولار في مستوى مرتفع، وهذا ما يطلبه بوجه خاص المالكون الصينيون للسندات وسندات الخزينة بالدولار وتتضرر منه الصادرات الأمريكية، أو أن تنظم خفضا تنافسيا لقيمة الدولار بقصد زيادة تنافسية الصناعة الأمريكية؛ وأنداك ينخفض الدولار وعدد من الأصول المقومة بالدولار. لكن تجدر الإشارة إلى أن الدولار يحافظ على مكانته رغم تراجع المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

2.2. دور الصين والبلدان البازغة الرئيسية

تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية على مكانة مسيطرة، لكن يجب التأكيد أيضا على الصعود القوي لاقتصاديات البرازيل، وروسيا، والهند والصين، وبخاصة هذه الأخيرة. تواصل حصة الصين في الناتج الداخلي الإجمالي العالمي الارتفاع. وتتراوح معدلات نموها بين 6 %، حين يشهد باقي العالم انكماشاً، و 10% حين يشهد الاقتصاد العالمي أطوار توسع. لم تحل الصين مكان الولايات المتحدة الأمريكية. و لم تصمد أطروحة "فك الاقتران" بين صين متوسعة اقتصاديا باستمرار ومراكز امبريالية في أزمة.

لقد تعرضت الصين لعواقب الأزمة لكنها لم تنهز. و سيتوقف دور الصين في العالم على قدرتها على بناء سوق داخلية، وبناء نظام حماية اجتماعية، وعلى حفز الطلب برفع الأجور. إذا لم تستوف هذه الشروط، ستصبح الدينامية الصينية متباطئة. إن الأوبليات البيروقراطية، والفساد الراكض، وفرط استغلال العمال المهاجرين، عوامل تضغط على نحو سلبي على الطلب الداخلي. وعلى الصعيد العالمي، ترتبط الولايات المتحدة والصين (مثل شركاء أمريكيين آخرين) بعلاقة تعاون وتنافس، لكن التعاون غالب في هذا الطور.

في هذا الإطار متعدد الأقطاب، يتعين أيضا تناول العلاقات مع البرازيل التي أصبحت قوة امبريالية جديدة. منذ سنوات 1960، كان يُستعمل مفهوم "امبريالية فرعية" لتوصيف البرازيل، و كان المقصود أنها امبريالية لكنها قوة ثانوية وخاضعة للامبريالية الأمريكية. إنها فعلا في مرتبة ثانية قياسا بقوة الامبريالية الأمريكية، لكن غير خاضعة. حيث أن قوة البرازيل الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والترابية، والطاقية، والعسكرية، تجعلها عمليا شريكا لكن منافسا وخصما أيضا للامبريالية الأمريكية، خاصة في أمريكا اللاتينية. ستعوض الولايات المتحدة الأمريكية، في علاقة التنافس/الشراكة هذه، أوجه ضعفها في التنافس العالمي باستعمال هيمنتها السياسية العسكرية.

3.2. أفغانستان والعراق وفلسطين: مراكز التوترات العسكرية في العالم

تظل الرهانات في هذه البلدان متمثلة في مسائل إستراتيجية من الطراز الأول بالنسبة للإدارة الأمريكية. فهناك تجري الزعامة العسكرية الأمريكية في العالم. تكفي هزيمة واحدة في هذه القطاعات لينقلب مجمل ميزان القوى العالمي. هذا ما يفسر اصطفاك كل القوى الغربية في نهاية المطاف إلى جانب الامبريالية الأمريكية رغم التناقضات بين الامبرياليات أثناء حرب العراق. وكانت آخر مبادرة في هذا الاتجاه إعادة دمج فرنسا في قيادة حلف شمال الأطلسي. وقد أوضحت قمة ستراسبورغ، المكتملة لقمة مجموعة العشرين G20، عند انعقادها في ابريل 2009، هذا التطور. و تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، في الآن ذاته، إلى تحييد روسيا والصين، بالتخلي عن مشاريع نشر الصواريخ في أوروبا الشرقية.

وتوضح السياسة بتلك المنطقة على نحو كاف السياسة الأمريكية الجديدة منذ انتخاب أوباما. فمن جهة ثمة مبادرات، وخطابات، و مواقف "انفتاح". ويُشار هنا وهناك إلى إسهام الحضارة العربية في العالم، و يُصرح "بالرغبة في الحوار" مع إيران، و يُضغط على الحكومة الإسرائيلية بقصد إبطاء بناء المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية، لكن في الواقع، يتصاعد تهديد إيران، ويطول أمد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، ويتصاعف الجهد الحربي في أفغانستان، وتطلق يد حكومة نتانياهو في إسرائيل.

إن أسباب التدخل الأمريكي متعددة، منها التحكم بالموارد الطبيعية (البتترول في المقام الأول)، و الوجود الجيو-استراتيجي في منطقة متاخمة لروسيا والهند والصين... لكن رهان النزاعات في هذه المنطقة هو الحفاظ على قدرة الامبريالية الأمريكية على تأكيد هيمنتها العسكرية. لذا تمثل المطالبة بسحب القوات من العراق ومن أفغانستان مطلباً أولياً لاحترام حقوق الشعوب ولإضعاف استراتيجي للقوى الامبريالية، وفي هذا الاتجاه أيضا ندافع أكثر من قبل، خاصة بعد أحداث غزة، عن حقوق الشعب الفلسطيني – الوقف الفوري لسياسة المستوطنات، و انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ 1967، وحق عودة الفلسطينيين ومنظورا يجمع "تفكيك الدولة الصهيونية وحلا سياسيا يضمن العيش معا في ظل مساواة تامة في الحقوق لكافة شعوب فلسطين (الشعب الفلسطيني و الشعب اليهودي الإسرائيلي)" [توصية اللجنة العالمية للأمم المتحدة الرابعة في فبراير 2009].

إننا ننخرط، من وجهة النظر هذه، في حملة التضامن الدولي ("المقاطعة، إلغاء الاستثمار، العقوبات") وتضامنا مع الشعب الفلسطيني. و أخيرا، يجب ألا يؤدي رفض التهديدات الامبريالية لإيران إلى مساندة نظام أحمدي نجاد، بل بالعكس إلى التضامن النشط مع تعبئات ملايين الإيرانيين من أجل الديمقراطية و ضد ديكتاتورية النظام. و تظل بوصلتنا، هنا أيضا كما الأمر في كل نزاع، هي الدفاع عن مصالح و نضالات المضطهدين والدفاع عن حقوقهم الاجتماعية والديمقراطية.

4.2. طور جديد من المواجهة في أمريكا اللاتينية

تظل هذه القارة قارة المقاومات الاجتماعية الأكثر تقدما ضد السياسات النيوليبرالية و ضد هجمات الامبريالية. فعلى نحو متواتر، تشهد القارة انفجارات ونضالات اجتماعية، كما أوضحت الأزمة بهندوراس لما شهد البلد، رغم القمع العسكري، تطور حركة شعبية واسعة معارضة للانقلابيين غير مسبوقة منذ خمسين سنة. إن النضالات متعددة، و المقاومات الاجتماعية والسياسية جارية، سواء بالإضرابات العمالية في فنزويلا والأرجنتين و بوليفيا، أو عبر حركات جماهيرية مناهضة للامبريالية بالإكوادور وفنزويلا أو كذلك بحركة السكان الأهليين في بلدان الانديز أو أمريكا الوسطى. يجب بنحو خاص التأكيد على الدينامية الجديدة لمسألة السكان الأصليين. إذ يتحرك مئات وآلاف الهنود دفاعا عن أراضيهم، ومواردهم الطبيعية، ونمط حياتهم بوجه هجمات الشركات متعددة الجنسية والدول النهائية. وفي الآن ذاته، يمكن أن يشكلوا، بالتركيز على نوع من التوازن بين البشر والطبيعة، مرجعا للنضال حول الدفاع عن "الملك المشترك" و "الحياة على نحو أفضل". لكن الطبقات السائدة لا تظل جامدة بوجه هذه الأحداث، حيث تتحرك سواء بمواجهة الحركات

الاجتماعية، في حالة المكسيك و هندوراس وكولومبيا والبيرو وبوليفيا و فنزويلا، أو بالاحتواء، كما الأمر أولا في البرازيل مع حزب الشغيلة، ثم الأرجنتين (مع أن ذلك يجري على نحو نزاعي) مع البيرونية، وأروغواي مع فرانتى أمبليو، ويسار باشليه في الشيلي، واليسار في السلفادور...

يفضي هذا إلى 3 أنماط من الحكومات والأوضاع:

- حكومات اليمين واليمين المتطرف بالمكسيك و هندوراس وكولومبيا و البيرو، وبجانبها معارضات شرسة من قطاعات من البرجوازية في بوليفيا و فنزويلا و الإكوادور، حيث لم تتحل هذه الأخيرة عن منظور إطاحة تشافيز و ايفو موراليس. توجد هذه القطاعات حاليا في وضع هجوم مدعومة من القيادات السياسية العسكرية للامبريالية الأمريكية. ويمثل الانقلاب في هندوراس، وبخاصة إنشاء قواعد أمريكية جديدة في كولومبيا، دليلا على ذلك.

- يتجلى النمط الثاني من الحكومات، مع كل تنوعاته، في البرازيل، والأرجنتين ونيكاراغوا و أروغواي و باراغواي و الشيلي. إنها حكومات اشتراكية ليبرالية تحترم المعايير العامة للسياسات النيوليبرالية، وتندرج في علاقة تعاون مع الجار الكبير الأمريكي، ولو كان ذلك يجري بشكل نزاعي كما في حالة برازيل لولا. تهيمن البرازيل في هذه الكتلة بحكم حجمها ومواردها الطبيعية وقوة اقتصادها. تجب الإشارة إلى أن التجارب الاجتماعية الليبرالية في العالم تنتهي بوجه عام نهاية سيئة بالنسبة للأحزاب الاشتراكية الليبرالية التي تشهد تقصلا لقاعدتها الاجتماعية، بيد أن الأمر ليس كذلك في حالة البرازيل حيث تمكن لولا عبر سياسة "المنحة العائلية" (" Bolsa familia ") من تطوير "نظام إعانة" أمن له شعبية حقيقية.

- النمط الثالث من الحكومات، المدعوم من كوبا، هو حكومات فنزويلا وبوليفيا والإكوادور. لكن يجب تمييز دينامية القوى والأحداث في كل بلد على حدة. نهجت تلك الحكومات سياسات قطع جزئي مع الامبريالية الأمريكية، وإعادة توزيع للدخل لصالح برامج اجتماعية ولصالح أفقر الفئات الاجتماعية، و دعم للحركات الاجتماعية. إننا نقف بجانبها ضد الامبريالية الأمريكية. ونستند على كل النقاشات المنبثقة من تلك التجارب حول مفهوم اشتراكية القرن 21 من أجل الدفاع عن مواقفنا. لكن يجب بهذا الصدد توضيح خصوصيات كل تجربة. إن كان تشافيز وموراليس يستندان على الحركات الجماهيرية، مع ضغط أشد للحركات الاجتماعية في بوليفيا وعلاقات " بونابرتية" أكثر في فنزويلا، فقد أبانت الأحداث الأخيرة تعارضا بين حركة السكان الأهلين (منظمة CONAIE) بالإكوادور وحكومة كوريا. و تمثل العلاقات بين هذه الحكومات والحركة الجماهيرية امتحانا كبيرا لمستقبل تلك التجارب. لكن ثمة في الخلفية مسألة رئيسية متمثلة في درجة القطع مع الرأسمالية، ومنطقها القائم على الربح، وعلاقاتها بالمالية، ونظام ملكيتها، لا سيما أن الأزمة صدمت كل أسس اقتصاد تلك البلدان. لحد الساعة لم تقم تلك البلدان، من زاوية النظر هذه، بانتهاز فرصة الأزمة للتقدم جوهريا في قطع مع الرأسمالية و "نموذجها الانتاجي الاستخراجي"

5.2. أوروبا في أزمة عميقة

تشهد أوروبا، بوجه الوثبة الأمريكية وصعود بلدان البرازيل روسيا الهند الصين، تدهورا لمواقعها بالعالم. فقد ضربت الأزمة على نحو مباشر اقتصاديات القارة الشائخة، بل ثمة عوامل خاصة بها أدت إلى تفاقم الأزمة.

أدى نمط البناء السياسي للاتحاد الأوربي، مع الديناميات المتباعدة لاقتصادياتها الرئيسية - المالية الانجليزية، العجز التجاري الفرنسي، والصادرات الصناعية الألمانية- إلى الرد على الأزمة على نحو جزئي، و متشظ، وبلا سياسات تنسيق حقيقية. وقد شجعت الاتفاقات الأوربية، التي ركزت منذ سنوات على "التنافس الحر وغير المزيف"، سيرورات التمويل financierisation على حساب السياسات الصناعية. ونتيجة ذلك تعرضت أوروبا لسيرورات تفكيك الصناعة، لا سيما بفرنسا. البطالة منفجرة. وفي الآن ذاته تتزايد أشكال العجز وديون البلدان الأوربية على نحو خطير.

وشرقا، لا تجد اقتصاديات بعض البلدان شديدة التبعية للنظام البنكي الدولي حلا سوى بالمساعدات الدولية بحقن متواصل من صندوق النقد الدولي. و بجلاء تبرز السياسات المطبقة- في المجر وبلدان البلطيق ورومانيا التي تبلغ مستوى تنظيم خفض أجور الموظفين- عمق الأزمة في تلك البلدان، وفي محيطها أيضا.

هذا ما سيؤدي إلى احتداد التناقضات الداخلية بأوروبا. قد تظهر، هنا وهناك، ميول حمائية، لكن ذلك ليس خيار الطبقات الرأسمالية الأوربية الأساسي. لقد اختارت تلك الطبقات العولمة، لكنها غير مندمجة في هذه السيرورة بشكل مشترك بصفتها "رأسمالية أوربية". بالعكس إن مصالح متشابكة بين هذا الاقتصاد الوطني أو ذلك و هذه الشركة متعددة الجنسية أو تلك هي التي تحدد توجهاتها العامة. على هذا النحو يمكن أن يقترن التنافس العالمي بتنافس داخل أوروبا.

أخيراً، يقتزن الهجوم الاقتصادي، في وضع الأزمة المستديمة هذا، بهجوم سياسي من القوى اليمينية. وتؤكد النتائج الأخيرة للانتخابات الأوروبية هذا الميل، باستثناء اليونان والسويد. كما تميل القوى الفاشية ونصف الفاشية إلى زيادة ضغطها على الأوضاع السياسية الوطنية.

و في هذه الحركة تتأكد أيضا حلول متسلطة مستندة بوجه خاص على السياسات المعادية للمهاجرين و المهاجرين بلا أوراق ثبوتية. تؤدي العولمة وتكاثر المبادلات، وإفكار قوى الشمال لبلدان الجنوب، والكوارث البيئية أو الغذائية إلى تنقيح كثيف للسكان وبخاصة من البلدان الفقيرة نحو البلدان الغنية. وتفاقم الأزمة كل ظواهر استغلال المهاجرين واضطهادهم. لا بل تجعل منهم الحركات العنصرية أكباش فداء. ويجب أن يدفع هذا الحركة العمالية إلى الرد بسياسة دفاع عن حقوق المهاجرين.

وبوجه عام، تنشأ سياسات تجريم حقيقية للنضالات وللحركات الاجتماعية أو أنظمة قمعية باسم "محرابة الإرهاب"، مع بطاقات معلومات بوليسية، وأنظمة تنصت، وقوائم، وهذا بلا أدنى احترام للحقوق الديمقراطية.

وقد تؤدي هذه التوترات كلها، بعيدا حتى عن دورات النضال الاجتماعي، إلى تفجر أزمات سياسية أو مؤسسية. إن مشروع "الدستور الأوروبي"، المستعاد في معاهدة لشبونة، يرمي في هذا الإطار إلى تمكين جهاز الاتحاد الأوروبي من الاضطلاع جزئيا بدور استبدادي معزز (رئاسة أقوى، تمثيل دولي وحيد...)، يفرض بشكل مركزي وبلا رقابة ديمقراطية (حتى شكلية)، سياسة أوروبية على الصعيد الدولي. وتحافظ الدول الأعضاء في هذا الإطار على مؤسساتها الديمقراطية السورية، المفروغة أكثر فأكثر من المعنى بوجه القرارات الأوروبية التي "تؤطر" السياسة الوطنية، حسب مساومات بين القوى الامبريالية الأوروبية الرئيسية. إن ما يجري بناؤه هو اتحاد أوروبي غير متكافئ ("البلدان الكبرى" و "الصغرى" الخاضعة) حيث السكان محرومون من كل تدخل برلماني، حتى السوري، وهذا ما دلت عليه مرة أخرى نتيجة الاستفتاء الأيرلندي الثاني. وأخيرا يجب على اليسار المعادي للرأسمالية أن يدافع، بوجه خطط الاتحاد الأوروبي، عن توجه أممي داند عن الحقوق الاجتماعية والديمقراطية من اجل أوروبا في خدمة العمال والشعوب.

3. تطور اليسار والحركة العمالية بأوروبا

غالبا ما تُعتبر أزمة 1929 مرجعا لتقييم حجم الأزمة الراهنة. كما يمكن أن تشكل سنوات 1930، على صعيد اجتماعي وسياسي، نقطة مقارنة مع الفترة الحالية. إن الصدمات الاجتماعية والسياسية أقل عنفا. فآليات الإخماد الاجتماعية تلتطف المجابهات. قام محللون كثر بتوصيف الوضع الراهن بصيغة "سنوات ثلاثينيات بطيئة". إن الفروق بين هذه الحقب التاريخية جلية.

لكن سباق سرعة يجري بين الأجراء، والحركات الاجتماعية، والحركة العمالية، وقوى اليمين الشعبوية والمتسلطة و الكارهة للأجانب. ثمة تقاطب على اليسار و آخر على اليمين. و ليس ثمة علاقات ميكانيكية بين الأزمة الاقتصادية و صراع الطبقات. تندرج هذه الأزمة في ميزان قوى اجتماعي وسياسي متدهورة منذ أكثر من عقد من الزمن. شهدت طبقة الأجراء عمليات إعادة هيكلة أضفت طابعا فرديا على قوة العمل وأضعفت هيكلها تنظيم العمال الجماعي. وشهدت الحركة العمالية التقليدية انحدارا أكيدا.

ستفقم الأزمة كل عمليات إعادة الهيكلة هذه، لا بل ستؤدي إلى أخرى جديدة. لكن ثمة نقاط ارتكاز في المنظمات والمؤسسات تم الحفاظ عليها لمقاومة الأزمة. إن المخاوف كبيرة في طور الأزمة الأولى هذا، وتؤثر خشية فقد فرصة العمل على كفاحية كتلة العمال، لكن هؤلاء ليسوا مذهولين، ولا ضعيفي المعنويات ولا خائري العزم.

برزت أجيال جديدة عبر أولى حركات الإضراب. وتجلت مقاومات للأزمة رغم طابعها الجزئي والمتفاوت حسب أوضاع كل بلد الخاصة و ميزان القوى به. لكن لا يمكن للعواقب الاجتماعية والسياسية لأطوار الأزمة الأولى أن تغير اتجاه ميول الوضع الوزنة. جرى تسجيل هزائم في بعض المقاولات حيث جرت مئات التسريحات. وبوجه عام تم تطبيق خطط إعادة التنظيم الرأسمالية، رغم مقاومات اجتماعية حقيقية في حالات عديدة. وتلوح في الأفق هجمات جديدة بالغة الشراسة.

وهذا الوضع صعب بقدر ما أن قيادات الحركة العمالية التقليدية تتحمل مسؤولية كبرى في فك التعبئة ونيه قطاعات كاملة من الأجراء. والنتيجة أن العمال يلاقون صعوبة في معرفة كيف يجبرون أرباب العمل والحكومة على التراجع. كان خيار الأجهزة التقليدية للحركة النقابية وللأشتركية الديمقراطية مسابرة سياسات الطبقات السائدة والدول بوجه الأزمة. و كان ثمة نقاش حول حجم خطط الإنعاش وأبعادها، وحول هذا الإجراء و ذلك من إعادة تنظيم النظام البنكي، لكن بوجه الإجمال اندرجت الأشتركية الديمقراطية الأوروبية في خطط الاتحاد الأوروبي. وإن في بيان الحزب الأشتركي الأوروبي مثال معبر على ذلك. لم يكن ثمة، مثلا، حتى معركة من أجل بديل إصلاحي كينزي. إن الأزمة تسرع مأسسة البيروقراطيات النقابية – شرائح اجتماعية ذات امتيازات داخل الحركة العمالية- داخل النظام الرأسمالي. ونتيجة ذلك تؤدي الأزمة أيضا إلى تسريع أزمة الأشتركية الديمقراطية. لقد سبق أن نسف التطور الليبرالي للأحزاب الأشتركية قسما جوهريا من قاعدتها الاجتماعية والسياسية الشعبية. لكن التراجع يتفقم. فقد منيت الأشتركية الديمقراطية في الانتخابات الأوروبية الأخيرة بهزيمة جلية. و أكدت الانتخابات التشريعية الأخيرة في ألمانيا والبرتغال هذا

الميل. خسر الحزب الاشتراكي الألماني زهاء 4.5 مليون ناخب بين عامي 2005 و 2009. وفقد الحزب الاشتراكي البرتغالي 9.5 % من الأصوات مقارنة بالانتخابات التشريعية الأخيرة. لا يمكن استبعاد "انعطاف ما إلى اليسار" هنا أو هناك لتعويض هذه الخسائر، لكن الميل الرئيسي هو بالأحرى نحو تعميق تكيف الأجهزة الكبرى للحركة النقابية والاشتراكية الديمقراطية مع متطلبات التسيير الرأسمالي للأزمة. هكذا يعد سياسة التحالف الكبير في ألمانيا بين الحزب الاشتراكي والديمقراطية المسيحية CDU-CSU، يستعد الحزب لاشتراكي في فرنسا إلى بناء تحالف مع يمين الوسط.

تندرج هذه الحركة في سيرورة إجمالية أكبر، حيث يعلو عدد متزايد من الأصوات داخل الاشتراكية الديمقراطية ذاتها داعيا إلى تجاوز "الأحزاب الاشتراكية الشائخة" والقطع مع ما تبقى في هذه الأحزاب من تاريخ الحركة العمالية. إنها الدينامية التي شهدتها اليسار الإيطالي مع تطور قطاعات كاملة من الحزب الشيوعي الإيطالي السابق نحو محاولة بناء حزب من الطراز الديمقراطي الأمريكي.

تقوم الأحزاب الخضراء والبيئية بدور نشيط في هذه السيرورة. فدورها السياسي يتنامي بالإفادة من مخاوف السكان المشروعة بوجه الأزمة البيئية، وبخاصة في فرنسا وألمانيا. و يندرج توجهها بوجه عام في منظور تحالف كبير للييسار التقليدي والوسط البيئيين. يفتح هذا الوضع مساحة على يسار الاشتراكية الديمقراطية المأزومة. وهذا معنى الاختراق الذي حققته كتلة اليسار Bloco de Esquerda في البرتغال و حزب اليسار Die Linke في ألمانيا خلال الانتخابات الأخيرة، ومعنى وزن تشكيلات مثل التحالف الأحمر والأخضر في الدنمرك، واليسار الأيرلندي عبر حركة التصويت ضد معاهدة لشبونة، أو الحزب الجديد المعادي للرأسمالية في فرنسا.

إن للظاهرة طابعا إجماليا، لكن وضع اليسار الجذري متميز بخصوصية في كل بلد، لا سيما حسب التاريخ، وميزان القوى ونوع النظام الانتخابي. و ثمة أيضا فروق سياسية جوهرية بين الأحزاب التي تختار القطع مع النظام الرأسمالي، وتدافع عن استقلال واضح إزاء الاشتراكية الديمقراطية، و القوى التي تدرج مشروعها في تسيير الرأسمالية الليبرالية ومؤسساتها. إن وضع خط فاصل بجلاء لرفض المشاركة في حكومات إقليمية أو وطنية اشتراكية ليبرالية يندرج أيضا في الحاجة الحيوية إلى منظور مستقل عن أجهزة اليسار التقليدي القديمة من أجل إعادة تنظيم الحركة الاجتماعية وإعادة بنائها.

أيضا شارك اليسار الجذري في حكومة مع الاشتراكية الديمقراطية أو يسار الوسط، جرى تدويره في فلك اليسار الاشتراكي الليبرالي. لقد كانت قوة جذب المؤسسات البرجوازية أشد قوة من كل التصريحات المناهضة لليبرالية. كان ذلك دلالة النفاش مع قيادة دي لانكه في ألمانيا. ويمثل تطور دي لانكه خطوة للييسار الألماني إلى أمام، لكن توجه قيادته - برنامجيا (العودة إلى "الدولة الاجتماعية"، "دولة الرعاية") أو على صعيد التحالفات البرلمانية والحكومية مع الحزب الاشتراكي الألماني- يمثل خطرا كبيرا في إعادة تنظيم الحركة العمالية الألمانية. إن بناء يسار بديل معاد للرأسمالية داخل دي لانكه، و داخل مجمل اليسار الاجتماعي والسياسي الألماني، يظل إحدى المسائل الرئيسية في أوروبا.

أخيرا، يتطلب واقع هذا اليسار الجذري في أوروبا، على نحو يفوق ما قبل، الانخراط في طريق تجميع اليسار المعادي للرأسمالية، لاسيما بتنظيم نوات، ونقاشات وحملات مشتركة. 4 . برنامج معاد للرأسمالية إن حدة الأزمة تمد الإجابات المعادية للرأسمالية براهنية جديدة. "ليست الشعوب والعمال من يجب أن يدفع ثمن الأزمة، بل الرأسماليين!" إنها الصرخة التي انبثقت من كل المظاهرات ضد عواقب الأزمة الرأسمالية. فما المضمون الواجب تحميله لهذه الإرادة الشعبية؟

أولا ضرورة خطة استعجالية، اجتماعية وبيئية، لرفض التسريحات وإلغاء فرص العمل، ومنع التسريحات بالحفاظ على عقد العمل والدخل المضمون من طرف المقاول أو الفروع المهنية لأرباب العمل أو الدولة في حالة البطالة الجزئية أو الكلية، وخفض مدة العمل دون خفض الأجر، ورفع الأجور والقدرة الشرائية، والمعاشات، والدفاع عن الخدمات العامة و تطويرها، والدفاع عن حقوق النساء - رفض كافة أشكال الميز، والنضال ضد تعنيف النساء، ومن أجل الحق في الإجهاض، ومن أجل المساواة المهنية - وسياسة أشغال عامة كبرى مركزة حول أولوية البيئة (اقتصاد الطاقة، طاقات متجددة، النضال ضد التلوث، النقل المشترك، السكن الاجتماعي، خلق فرص عمل في أنشطة بيئية مفيدة اجتماعيا).

يستلزم تلبية هذه المطالب توزيعا مغايرا للثروات. إن صرف مئات الملايير في ليلة واحدة إنما يعني إمكان فرض ضريبة على الأرباح المالية، والصناعية، و البنكية، و الثروات الضخمة، من أجل تمويل فرص العمل والأجور والخدمات العامة والضمان الاجتماعي. يجب إلغاء الفوائد الضريبية التي أتاحت لها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الازدهار في بعض الدول أو الإمارات، ويجب تطبيق تدابير بسيطة تُتوقف الإغراق الضريبي وتُجانس نسب ضريبة مرتفعة على أرباح الشركات.

لكن الأزمة تطرح مسألة أخرى: من يراقب، من يقرر، من يملك؟ إنها مسألة التملك العمومي والاجتماعي. يجب سن قانون عام يقضي بتحرير الخدمات العامة من قواعد المنافسة، وإرساء احتكار عمومي على الخدمات العامة الإستراتيجية. إننا نعارض التملك

الخاص لقطاعات الاقتصاد الأساسية بالتملك العمومي والاجتماعي لهذه القطاعات الكبرى. يجب إعادة تنظيم النظام البنكي بحلول جذرية. و يجب توحيد النظام البنكي والمالي و تأميمه تحت رقابة شعبية.

وأخيرا يفرض تداخل الأزميتين الاقتصادية و البيئية إلى ضرورة تغيير المنطق واستبدال الخضوع الكلي للربح وللاتاجوية بالحاجات الاجتماعية. يقتضي هذا تحويل قطاعات كاملة من الاقتصاد من أجل احترام التوازنات الاجتماعية- البيئية، مثل قطاع السيارات، والتسلح والقطاع النووي. وسيكون "الملك المشترك" هدف تنمية متوازنة، بيئية اشتراكية، مقتضية مكانة مركزية للتخطيط الديمقراطي.

تبدو بعض هذه المطالب خارج المنال في ظل ميزان القوى الراهن. لكن الأزمة تضع على جدول الأعمال حلولاً جذرية تقتضي مواجهة مع الطبقات السائدة. تطلب هذه المعركة تعينات اجتماعية وسياسية استثنائية. إن النقاشات حول علاقات النضالات الجزئية، وحركة إجمالية، و إضراب عام، تعود إلى جدول الأعمال. يجب على الثوريين في هذا الإطار جمع الاندماج في الحركة الجماهيرية الفعلية، و وحدة العمل، و مقترح نضال، وإجابات اشتراكية إجمالية. إن النضال من أجل إصلاحات جزئية ومشاريع تغيير المجتمع يطرح مسألة السلطة. غالباً ما ينتقد القادة الاشتراكيون الديمقراطيون اليسار الجذري بسبب رفضه تحمل مسؤولياته وممارسة الحكم. لإبطال هذا الاتهام يتعين على معادبي الرأسمالية البرهنة على أنهم يعملون لخلق الشروط من أجل تدخل حركة جماهيرية عريضة منظمة ذاتياً في الساحة السياسية ورفضها لحكومة شعبية تقوم بتطبيق برنامج اجتماعي وديمقراطي ومعاد للرأسمالية. إن منظور حكومة قطع معاد للرأسمالية هذا يتطلب تقادي المشاركة في حكومات اشتراكية ليبرالية مع أحزاب اشتراكية أو أحزاب يسار وسط. و أخيراً، يجب أن تتم فصل كل هذه المعارك حول منظور اشتراكي، بيئي اشتراكي يمثل الخطوط العريضة لبرنامج مجتمع بديل، ونمط إنتاج واستهلاك جديد، و تصور جديد للديمقراطية و ديمقراطية اشتراكية.

فرانسوا سابادو: عضو اللجنة السياسية الوطنية للحزب الجديد المعادي للرأسمالية بفرنسا، وعضو المكتب التنفيذي للأمم المتحدة الرابعة ومحرر بمجلة انبركور. هذا النص ملاحظات تحضيرية للتقرير حول الوضع العالمي (معدة للنقاش بالمؤتمر العالمي السادس عشر للأمم المتحدة الرابعة)، كما قدمت ونوقشت في اجتماع المكتب التنفيذي في 17 أكتوبر 2009.

[*] يميز ماركس الرأسمال المنتج عن الرأسمال الوهمي. الرأسمال المنتج هو ما يقتنيه الرأسمالي بقصد الإنتاج من مواد (آلات، مواد أولية) وقوة عمل مأجورة. وبالعكس يعني الرأسمال الوهمي مختلف أدوات الائتمان - كمبيلات وأسهم - تعطي مالكة حقا على دخل متوقع في المستقبل، ومعتبر رأسمالاً لكنه في جزئه الأعظم لا علاقة ضرورية له مع السيولة الفعلية لإنتاج الرأسمال [م].

إحالات:

- 1- موقع المناضلة: تقرير حول الوضع العالمي: تبين الأزمة (القسم الأول) 2- 3- موقع المناضلة: تقرير حول الوضع العالمي: تبين الأزمة (القسم الثاني)

تقرير إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابعة حول الوضع العالمي

هذا النص تقرير عرضه الرفيق لورون كاراسو على مؤتمر الأمم المتحدة الرابعة العالمي السادس عشر، المنعقد أيام 23 إلى 28 فبراير 2010، مدخلا إلى النقاش حول الوضع العالمي

لورون كاراسو 23 يناير 2010

محتوى

لن يقوم هذا التقرير بجولة مفصلة حول العالم. سيحاول التركيز على الأهم، وما نرى بنظرنا وجوب أن يكون موضوع فهم مشترك للأحداث وللمهام. وسيقوم الرفاق بصدد أوضاع إقليمية عديدة بإثراء النقاش بشكل واسع بتدخلاتهم.

1- الوضع العالمي مطبوع بأمانة الأزمة

إننا نواجه أول مرة في التاريخ أزمة شاملة ومركبة للنظام الرأسمالي، إي أزمة اقتصادية واجتماعية و غذائية و بيئية و إنسانية. لأول مرة في التاريخ تندرج هذه الأزمة في العولمة الرأسمالية وتُفسر بها. ولا يفلت منها أي قسم بالعالم. وكل العوامل، الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، مترابطة على الصعيد العالمي.

ليست الأزمة الاقتصادية أزمة ظرفية، إنها هيكلية، أزمة منظومة، إنها اخطر أزمة منذ العام 1929. فقدت الولايات المتحدة الأمريكية 35 % من ثروتها المالية وفقدت منطقة اليورو 25 % .

«الأزمة لم تنته»

عندما تتحدث الحكومات عن «الخروج من الأزمة»، لا تنفق معها. قد تكون ثمة أوجه انتعاش ظرفية، مرتبطة بسياسات دعم النشاط الاقتصادي بهذا البلد أو ذلك، لكن بلدان المركز- الولايات المتحدة و أوروبا- لا تخرج من الأزمة. و إن انفجار الدين العمومي في أوروبا الجنوبية – اليونان واسبانيا...- و انعدام اليقين البنكي والمالي يدلان على عدم استقرار الوضع، وعن طور جديد من الأزمة، في أوروبا بالأقل: إن «الأزمة لم تنته»!

ليست الأزمة الراهنة مجرد أزمة دورية ظرفية، بل تندرج في أزمة هيكلية طويلة الأمد، أزمة "النظام المنتج" الذي أرسنه الثورة المضادة النيوليبرالية في ممت سنوات1970. تتناوب أطوار "الانتعاش" و " الانحسار" منذ عقود، لكن الأزمات تزداد عمقا، وتجنح إلى التوالي بوتيرة متسارعة أكثر فأكثر، وتصيب حاليا قلب النظام، وكلفتها الإجمالية في ارتفاع مطرد.

تبدي الأزمة الراهنة تعمقا للتناقضات و "للحدود التاريخية" للنظام. بدأت هذه الأزمة في الدائرة المالية، لكن لا يمكن بأي وجه اختزالها في أزمة بنكية ومالية. إنها ناتجة عن تركيب أزمة فيض إنتاج سلع، وفيض تراكم الرأسمال و نقص الاستهلاك.

- في ممت سنوات 1970 ، لما انتهى طور نمو العقود الثلاثة السابقة، شنت الطبقات السائدة هجوما لإعادة إرساء معدل الربح، بخفض الأجور، وبخصخصة كثيفة، وبتطوير بطالة جماهيرية، و بتفكيك القوانين الاجتماعية.

- أدى هذا الضغط على الأجور و على التشغيل و على الميزانيات الاجتماعية، أدى إلى انخفاض الطلب، ومن ثمة إلى فيض في قدرات الإنتاج، و بالتالي مشكل مردودية الإنتاج الصناعي. كان ثمة مذاك انخفاض للاستثمار حيث أصبح الاستثمار في الصناعة أقل مردودا و الاستثمار في الأسواق المالية ذي مردود أعلى.

- وبقصد التعويض عن هذه الأزمة المزدوجة – أزمة انتاج فائض القيمة مع تراجع المردودية الصناعية و أزمة تحقيق فائض القيمة مع انخفاض الاستهلاك (أزمة مزدوجة حلها ارنست ماندل في ممت سنوات 1980 و مطلع سنوات 1990)، انخرط النظام في هروب إلى أمام: في السعي المتنامي إلى أرباح في الأسواق المالية في التمويل financierisation وفي الاستدانة الخاصة (استدانة الأسر) والعامه (استدانة الدول).

هذا ما تقصف في العام 2008. و كانت البنوك و الأسواق المالية في المقدمة. إن احد أبعاد الأزمة بنكي ومالي، عبر سقوط قيمة ما يسميه البعض " الرأسمال الوهمي". لكن الذي غذى هذه الدوامة هو منطق الرأسمالية ذاته، منطق السعي إلى الربح، والسعي إلى أفضل معدل مردودية للراسمائل المستثمرة، وتنافس الراسمائل، والملكية الخاصة لقطاعات الاقتصاد الأساسية.

أفضت هذه الآليات إلى أزمة طويلة الأمد مطبوعة بالخاصيات التالية:

(أ) نمو محدود بنسبة 3 % إلى 4 % على الصعيد العالمي، مع تفاوت مدهل: 1 % إلى 2 % بأوروبا، و 2 % إلى 3% بالولايات المتحدة الأمريكية و 8% إلى 10 % في مجموعة البرازيل- روسيا- الهند- الصين، رغم تعذر وضع نمو الهند والصين مثلا في نفس مستوى البرازيل. و بدون الهند والصين يكون النمو العالمي بالغ الضعف.

(ب) استمرار البطالة : 50 مليون عاطل إضافية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، و أكثر من 217 مليون عاطل في العالم بتقدير منظمة العمل الدولية. و 20 % من البطالة ببلد مثل اسبانيا . وضياح بلا رجعة لفرص عمل بالولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا بنسبة بين 3% و 5% من فرص العمل.

(ت) انخفاض وحدود للاستهلاك مرتبطان بالضغط على الأجور. و ارتفاع جلي لكل خدمات المساعدة الغذائية المستعجلة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الرأسمالية. أكثر من 26% من المساعدة الغذائية الإضافية في المدن الرئيسة السبعة والعشرين بالولايات المتحدة الأمريكية.

(ث) عجز عمومي ضخم بقصد احتواء الأزمة (بين 8% و 13% من الناتج الداخلي الإجمالي)، ودين عمومي بين 70% و 80% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط

ج) انفجار السيولات و فقاعات مضاربة جديدة: تدفق الرساميل نحو البلدان الصاعدة على حساب الاستثمارات بالمركز، وارتفاع أسعار البورصة، ومضاربات على المواد الأولية

ح) لا تزال الحسابات بعيدة عن التطهير من الأصول السامة. ولا تستبعد حالات إفلاس بنكية جديدة.

يقود هذا أرباب العمل و الطبقات السائدة إلى مضاعفة هجماتهم على العمال و الشعوب. لحظة الأزمة لحظة هجوم جديد للرأسمال:

أ) ثمة حاليا سوق عالمية لقوة العمل، تتطلب أكثر فأكثر تنافسا بين الرساميل و تنافسا بين العمال. وقد سرعت أزمة 2008 إعادة هيكلة المقاولات، مع خطط إعادة تنظيم الإنتاج مرتقبة من قبل في فروع النشاط الرئيسية، مع تسريحات، و مزيد من المرونة و الهشاشة. يضغط هذا على الأجور و يجبر إلى أسفل حقوق العمال.

ستواصل هذه الهجمات و تتدهور أكثر شروط حياة ملايين منهم.

ب) تتكاثر الهجمات على الخدمات العامة. والهدف تشديد الهجمات في أوروبا برمتها ضد الحماية الاجتماعية و الصحة و أنظمة التقاعد.

ت) نتيجة هذه الهجمات الاجتماعية هي اشتداد السياسات الأمنية، والرقابة البوليسية و التحكم الاجتماعي في السكان مع تصاعد عنف الدولة، كما يدل في البرازيل أو المكسيك العنف البوليسي والعسكري الذي يمثل الأطفال والنساء أولى ضحاياه. و تمثل اليونان واسبانيا مختبرا. فهناك تلوح موجة سياسات تقشف في أوروبا برمتها.

وبقصد تعويض الديون والعجز المالي، تطلب الطبقات السائدة و الأسواق المالية و البنك المركزي الأوربي تفكيك الخدمات العامة، وخفض عدد الموظفين، والأجور و الحماية الاجتماعية. وتستعمل الحكومة في اليونان "إرهاب الديون" لفرض تراجع اجتماعية وكذا إعادة نظر في بنية خدمات و قطاع عامين لا يزالان وازنين. و قليل قول إنه بعد لحظة هلع، و الضجيج الإيديولوجي حول "عودة الدولة" – كأنها زالت !! – و "تخليق الأسواق المالية والرأسمالية"، جرى تأكيد السياسات النيوليبرالية. وهذا يحسم نقاشا حول إمكانات "انعطاف كينزي".

ليس المقصود العودة إلى نقاش تاريخي بل فهم دينامية الأزمة. كان ثمة، بعكس العام 1929، تدخل دولة كثيف من أجل احتواء الأزمة: إنها نزع تدخل دولة نيوليبرالية. لكن في هذه المرحلة لا تتجه موازين القوى الاجتماعية، و لا خيارات الطبقات السائدة، كما كان الحال بعد العام 1945، نحو سياسات عامة جديدة، ونحو ضمان اجتماعي جديدة، و إطلاق للطلب، وخلق قطاعات إنتاج جديدة، و إحداث كثيف لفرص عمل. وليس ثمة في الأفق معادل لطور جديد من "الإنتاج الكثيف" و "الاستهلاك الكثيف" كما في تلك المرحلة، مع العلاقات الاجتماعية-السياسية التي كانت قائمة وقتذاك.

2. أزمة المناخ

ضمن هذا السياق ستزداد أزمة المناخ حدة، الأمر الذي دل عليه فشل قمة كوبنهاجن. كنا نعلم أن الرأسمالية عاجزة عن حل الأزمة البيئية. فالرأسمالية تفكر بمنطق "الربح" حيث يتوجب أعمال منطق "الحاجات الاجتماعية". وتفكر بمنطق "تنافس الرساميل والملكية الخاصة" حيث يلزم منطق التنسيق والتخطيط وخيارات طويلة الأمد. لكن ما تبين قمة كوبنهاجن، هو عجز النظام الرأسمالي عن التحول إلى "رأسمالية خضراء". و ثمة رأسمالية بطلاء أخضر لا رأسمالية خضراء...

ليس لدى الدول والحكومات عزم، ولا قدرة، على رسم أهداف خفض نسب غازات الاحتباس الحراري على قدر ما تقتضي الأزمة. و ليس ثمة التزام بأهداف مجموعة الخبراء المشتركة بين الحكومات حول تطور المناخ [1] GIEC. إن المصالح الرأسمالية –إيجاد أسواق جديدة، لا سيما الخاصة بحقوق التلويث- تسمو على إعادة تنظيم "خضراء" للطاقة والمدن وللنقل. و لا تبرز الرأسمالية الخضراء بمثابة "نيو ديل" [2] لسنوات 2010. فحتى أبعد من تنافس الرساميل التي لا يتيح ردا متوازنا على الأزمة البيئية، لا يمثل "الاقتصاد الأخضر" [3] Green business سوى زهاء 2% من فرص العمل في 10 سنوات. ولا يبدو في الأفق " إنتاج و استهلاك أخضر على نطاق كثيف"، ولا انتعاش للنظام بفعل الرأسمالية الخضراء، رغم تلاعب الحكومات والمجموعات الكبرى بمسألة البيئة بقصد فرض الطاقة النووية أو تبرير طرد السكان الأصليين من مناطق بأكملها في آسيا أو أمريكا اللاتينية.

3. "تأرجح العالم"

تتمثل إحدى خصوصيات الأزمة الراهنة في اقترانها مع "تأرجح للعالم" في إطار العولمة الرأسمالية. ليس الأمر سيرورة مكتملة و بلا رجعة، لكن مراكز ثقل الوضع العالمي تتحرك.

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية انحدارا نسبيا. واللفظان هاما للأسباب التالية:

- تتخفف حصة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي. و تتعرض على غرار أوروبا، لسيرورة تراجع وزن القطاع الصناعي. وتبلغ ديونها أحجاما مذهلة. وتدهورت مكانتها في العالم، لا سيما مع تورطها في العراق وأفغانستان. وكان خيار الرئيس الأمريكي أوباما لصالح الطبقات السائدة هو بالضبط استعادة المبادرة، لكن حدود سياسته تتجلى جيدا في عمق الأزمة الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي ما يلقي من مصاعب في العراق وأفغانستان، وفي ضرورة قبول بعض أشكال تعدد الفرقاء. إن ثمة طعن جلي في الهيمنة الأمريكية التي طبعت سنوات 1980-2000، و قد عجز أوباما عن قلب هذا الميل.

- لكن الأمر "انحدار نسبي"، إذ تظل الولايات المتحدة الأمريكية أول القوى العالمية. و السوق الأمريكية شاسعة. و يظل الدولار، المدعوم بتوظيفات الأموال الصينية واليابانية، العملة المرجعية... وبوجه خاص تظل الهيمنة العسكرية الأمريكية بمنأى عن أي جدل.

في ظل وضع التراجع الاقتصادي هذا، تكتسي التدخلات العسكرية ومحاولات التحكم الجيو-استراتيجية المتعلقة بالنفوذ الترابي وبالموارد الطبيعية وبالمواد الأولية كالبتترول، أهمية حاسمة. وتتمثل أهدافها في كل من الشرق الأوسط ومنطقة غرب آسيا أو أمريكا اللاتينية. وتشهد الخيارات العسكرية في كل من أفغانستان وهندوراس أو هايتي، على هذه الشراسة العسكرية الأمريكية. كما أنها وسيلة لجذب القوى الإمبريالية الأخرى، لاسيما بواسطة منظمة حلف الشمال الأطلسي. وعلينا أن نركز كامل اهتمامنا على مناطق المواجهات السياسية والعسكرية مع الإمبريالية الأمريكية.

يضع هذا على جدول الأعمال أهمية تدخل حركتنا ضد الحرب، وتعبئة وحدوية من أجل انسحاب القوات الأمريكية من هذه البلدان، والدفاع عن سيادتها وعن الحريات الديمقراطية. وتتولى إسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، تنفيذ سياسة الحرب العدوانية هذه، حيث شنت في ظرف 3 سنوات حربين عدوانيتين على لبنان وفي قطاع غزة نتج عنهما أكثر من ألفي قتيل، علاوة على التنامي الراهن لتهديدات جديدة ضد لبنان.

تندرج هذه الحروب في المنطق الشمولي لما يدعى "محاربة الإرهاب"، و تستلزم مواصلة معركة تضامننا مع نضال شعب فلسطين والاعتراف بحقوقه المشروعة.

وفي بلدان مثل العراق وفلسطين وأفغانستان، نقرن المطالبة بانسحاب القوات العسكرية، بما هي مهمة مركزية، بدعمنا للمناضلين والجماعات التقدمية، و بالمعركة ضد هيمنة التيارات الإسلامية السلفية.

وفي إيران، نرفض جميع تهديدات القوى الإمبريالية لإيران، فيما تنظم في أوروبا نفس الحملة الإعلامية السابقة لغزو العراق، ونساند الحركات الجماهيرية ضد نظام الرئيس الإيراني أحمددي نجاد، ونضالها من أجل الديمقراطية.

لكن إحدى مسائل الوضع العالمي الرئيسية تتمثل في العلاقات الجديدة التي تقوم بين الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم. فقد بلغ معدل النمو في الصين نسبة 9% سنة 2009، وقد يصل إلى نسبة 10% سنة 2010، فيما لم يبلغ في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا سوى حوالي 1 إلى 2%. و على الصعيد التجاري، باتت الصين أول مصدر عالمي، وثالث مستورد سلع، والسابع والخامس بالنسبة للخدمات. وتحقق الصين حاليا نسبة 8.7% من صادرات السلع العالمية (ما يعادل نسبة الولايات المتحدة الأمريكية)، و 6.7% من الواردات العالمية (مقابل 14.1% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية). أصبحت الصين الآن القوة الاقتصادية الثانية جنبا إلى جنب مع اليابان. وتتنافس الشركات الصينية العملاقة شركات عابرة للأوطان في قطاعات كصناعة الطيران والنقل.

إن اقتصاد الصين، التي اضحت "معمل العالم"، موجه إلى التصدير. كما يشهد أيضا سيرورة تصنيع كثيفة وسريعة، و توسيع سوقها الداخلي الذي تطور على نحو هائل في السنوات الأخيرة. و على الصعيد السياسي، لا منازع في كون الصين أول قوة سياسية في آسيا.

وهذه المنطقة مطبوعة بتدخلات الإمبرياليتين الأمريكية واليابانية وبقوى ذات تطلعات عالمية، أي الصين والهند. و في السنوات الأخيرة، كانت الصين من وسع أكثر هيمنته على المنطقة (وقف أو حل عدد كبير من النزاعات الترابية مع جيرانها، و تعزيز العلاقات مع كوريا الجنوبية، و تطبيع العلاقات مع اليابان، و توطيد تبعية تايوان الاقتصادية إزاء الصين القارية، و توقيع اتفاق تبادل حر مع مجموعة دول جنوب شرق آسيا، و صعود قوي للصين في باكستان و سريلانكا...). ومنذ عشر سنوات، ضاعفت الصين شراراتها عبر العالم، بإفريقيا بوجه خاص، بقصد خفض تبعيتها في مجال الطاقة. وتستغل شركات صينية، وكذا دولة الصين،

ملايين الهكتارات بأمريكا اللاتينية وإفريقيا. وتترافق صفقات المواد الأولية طويلة الأمد مع التزام جمهورية الصين الشعبية بتطوير البنيات التحتية للمونين بشروط تفضيلية. كما تمنح الصين قروضا بأسعار فائدة بالغة الانخفاض و"بلا شروط" سياسية.

بيد أن الصين تواجه مكامن ضعف هيكلية:

- نمو الصين الاقتصادي بالغ التبعية للصادرات. إنها مضطرة لاستيراد كميات كبيرة من مواد أولية ومكونات. و طلبها الداخلي مختل التوازن جدا، إذ يركز أساسا على الاستثمار، فيما استهلاك الأسر بالغ الضعف. ويستدعي إفلات أفضل من الأزمة إعادة توازن النمو لصالح استهلاك الأسر، الأمر المتطلب لتنمية القدرة الشرائية على نطاق واسع، وتقليص التفاوت، وإحداث حماية اجتماعية حقيقية.

- في الوقت الحاضر، يؤدي التفاوت الحاد إلى تنامي التوترات الاجتماعية والصراعات العرقية. قد يكون الناتج الداخلي الإجمالي للصين الثاني عالميا، لكن متوسط دخل الفرد بها يظل في مستوى بلد من العالم الثالث. وستطرح شيخوخة السكان السريعة، مع شبه انعدام نظام تقاعد، مشكلا خطيرا في السنوات القادمة. فكل شاب صيني سيكون مطالبا بإعالة أبويه وأجداده الأربعة.

- ارتكزت سياسة إنعاش الاقتصاد على تطوير هائل للقروض أدى إلى انتعاش قوي لسوق العقار ولتوظيفات البورصة. وينطوي هذا على خطر التحول إلى فقاعات مضاربة.

- تجب أيضا الإشارة إلى ضعف جهاز الصين العسكري قياسا بالولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، باتت الصين قوة عسكرية إقليمية كبرى ذات قوة ضاربة نووية. و تسعى حكومة الصين إلى في تطوير قوتها العسكرية لمرافقة تطور قوتها الاقتصادية. ولذلك زادت منذ سنوات إنفاقها العسكري على نحو كبير. وقد باتت قواتها البرية منذ الآن من الأولى في العالم. لكن لا تزال ثمة مكامن ضعف كبيرة في الأسطول البحري و في الطيران تسعى الحكومة إلى معالجتها.

ويثير تحديث جيش التحرير الشعبي هذا مخاوف لا سيما لدى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

تقوم بين القوتين -الولايات المتحدة الأمريكية والصين- علاقات تبعية متبادلة و نزاعية. و أول مثال لذلك مشكل معدل صرف عمليتي الدولار واليوان. فالولايات المتحدة الأمريكية تريد إجبار حكومة الصين على تغيير قيمة اليوان من أجل خفض عجزها التجاري إزاء الصين، وإنعاش اقتصادها. لكن فائض الصين التجاري يتيح لها مراكمة احتياطات دولار هائلة تستثمرها في سندات خزينة أمريكية، ما يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تمويل إنقاذ اقتصادها.

إن تغيرات ميزان القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تتيح اليوم لاقتصاد الصين جر النمو العالمي. إنه عامل جديد وأساسي في الوضع العالمي، يجب تقدير حدوده: فمزال اقتصاد الصين بعيدا جدا عن ضمان منافذ كافية لمجموع الاقتصاد العالمي لإخراجه من الأزمة. إنها لا تزال بعيدة عن الحلول مكان الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الدور.

IV . أمريكا الجنوبية، النقطة الرئيسية للمواجهة ضد الإمبريالية الأمريكية

تضرب الأزمة العالمية أيضا أمريكا اللاتينية، وإن كان ذلك بتفاوت مع بعض البلدان التي تشهد نموا، ولكن أيضا بأشكال خاصة، ك"أزمة حضارة" على مستويات الأزمة البيئية، والعلاقات بين النضالات الاجتماعية، والقومية والإثنية. و تظل أمريكا الجنوبية إحدى بؤر المواجهة الاجتماعية والسياسية الرئيسة ضد إمبريالية شمال أمريكا.

نود التأكيد على ثلاث نقط شاهدة على المشاريع الثلاثة الجارية بالمنطقة راهنا:

- تتمثل السمة المميزة في هجوم الإمبريالية الأمريكية ويمين أمريكا اللاتينية ضد الشعوب. فالمقصود، بعد فشل منطقة التبادل الحر لبلدان أمريكا، استئناف هجوم مباشر وغير مباشر: دبلوماسيا كما كان الأمر من خلال "قمة بلدان أمريكا" بترينداد، وعسكريا كما بهندوراس وهايتي. وقد يبلغ الأمر أشكال إعادة استعمار كما في هايتي، مع استعراض قوة الجيوش الأمريكية على بعد بضع مئات كيلومترات من فنزويلا . و تضطلع كولومبيا في هذه الآلية بدور مركزي. كما يتجلى هذا الهجوم في انتصارات انتخابية مثلما في الشيلي، وفي هجمات سياسية لليمين كما في الأرجنتين أو باراغواي.

- يتمثل ثاني العوامل المستوجبة للتوكيد في مكانة البرازيل في الاقتصاد والسياسة العالميين. ففي ما يخص البنيات التحتية، واستغلال الثروات الطبيعية، والزراعة التصديرية، تقوم البرازيل بدور رئيس. فمقاولات برازيلية متعددة الجنسيات مدعومة من الحكومة، كبتروبراس، تقوم جليا بدور امبريالي في البلدان المجاورة. وتحافظ البرازيل على سمات بلد رأسمالي تابع، حيث تخفض صادراتها من المنتجات المصنعة، وترتفع نسبيا منتجاتها الأولية. لكن تجب الإشارة كذلك إلى موازين قوى جديدة بين الولايات

المتحدة الأمريكية والبرازيل. وهذا ما يمنح البرازيل قدرات جديدة على المبادرة السياسية. وذلك ما يوضحه موقف البرازيل من هندوراس بشكل جلي. كما تؤكد مكانة البرازيل في التحالف الإمبريالي بصددها هاتي منزلتها الجديدة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. لقد سبق الحديث في الستينات عن "إمبريالية فرعية"، وكان البعض يستعمل مفهوم "الإمبريالية الطرفية". يمكن نقاش هذا المفهوم، ويبقى على رفاقنا بأمريكا اللاتينية أن ابصاح هذه النقطة، ولكن ثمة دور جديد للبرازيل بشكل لا يقبل الجدل.

- تشكل البلدان الرئيسية للتحالف البوليفاري من أجل بلدان أمريكا (إيكواتور، بوليفيا، فنزويلا، كوبا) فريقا ثالثا من البلدان. إنها بلدان قامت على مستويات مختلفة بسيرورات قطع جزئية مع الإمبريالية الأمريكية، على صعيد المواجهات السياسية، وإجراءات اجتماعية تقدمية، وإصلاحات دستورية. لكن كل بلد مميز بوضع خاص. فإكوادور شهدت تعبئات اجتماعية هامة للسكان الأصليين انتزعت من حكومة كوريا حقوقا ديمقراطية جديدة. ولم يتم هذا دون جملة مواجهات. أما التجربة البوليفية، مع تأسيس الحركة من أجل الاشتراكية - الأداة السياسية للسيادة الشعبية (MAS-IPSP) من طرف الحركات الاجتماعية، فإنها البلد حيث أكبر تداخل بين التعبئات الاجتماعية والقومية وتعبئات السكان الأصليين، و الإجراءات التقدمية للحكومة. وقد فاز إيفو موراليس في الانتخابات، وتنتظر الطبقات الشعبية والحركات الاجتماعية الكثير من هذا الانتصار. كما تقف الفنزويلا في مقترق طرق، فإما أن تسير الثورة قدما في إطار السيرورة البوليفارية، بالتصدي لهجمات اليمين، ولكن أيضا بمهاجمة البنيات الأساسية للاقتصاد على صعيد المكاسب الاجتماعية، والتأميمات، والرقابة العمالية، ما يفترض حفز تعبئة الجماهير والديمقراطية. وإما أن يتوحد مشروع رأسمالية الدولة وسمات النظام "البونبارتية"، مع بيروقراطية داخلية للنظام ستخزن السيرورة. قد تكون ثمة إجراءات إيجابية كالتأميمات، أو تدخلات من أجل مساعدات اجتماعية، ولكن مسار السيرورة العام يبين جملة أمارات مقلقة.

أما كوبا، التي تتبوأ مكانة خاصة، وتستحق تناولا أعمق في نقاشاتنا، فتظل هدف الولايات المتحدة الأمريكية، وتستلزم من دفاعا نشيطا ضد الإمبريالية. لكن، وفيما هو أبعد من هذه التصنيفات السياسية، ثمة في أمريكا اللاتينية دينامية تقاطب بين النضالات الشعبية والإمبريالية.

وتكتسي التوترات الاجتماعية والسياسية باطراد طابعا أشد حدة. إنها القارة التي شهدت في المرحلة الأخيرة أكبر تراكم للمقاومات الاجتماعية والتجارب الثورية. ويمكن لتطورها المتفاوت والمركب أن يهيء شروط تحالف العمال والفلاحين والشعوب الأصلية من أجل حقوقهم الأساسية، تحالف مناهضة الرأسمالية والقومية الجذرية أو الثورية ضد الإمبريالية.

٧. التفاوتات الآسيوية

إن آسيا هي إحدى أجزاء العالم حيث خلف تفجر الاتحاد السوفييتي نتائج عميقة بوجه خاص، "مفككا" التحالفات المبنية خلال "الحرب الباردة". فعلاوة على إعلان بيكين لتطلعاتها، تقوم نيو دلهي بدور سياسي وعسكري متمم بدءا من سريلانكا إلى أفغانستان، مزعزة أكثر باكستان. لقد دخلت هذه المنطقة برمتها في طور من انعدام الاستقرار الجيو سياسي مساعد لصعود جديد للقوميات ذات النزعة العسكرية، كما في اليابان، وللتوترات بين الأعراق، وللأصوليات الدينية. وأصبح ميزان القوى بين القوى الإقليمية والعالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين، الهند...) غير واضح. وقد برز هلال أزمة جديد ممتد من شبه جزيرة كوريا إلى أفغانستان وإلى آسيا الوسطى، مروراً بمينداناو أو سريلانكا، مضاعفا بؤر حرب كامنة، فيما تمتلك بلدان معنية عديدة السلاح النووي (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند، باكستان، كوريا الشمالية إلى حد ما، وغدا اليابان؟). وفي هذا السياق، تسعى الإمبريالية الأمريكية من جانبها إلى توطيد قواعد العسكرة، من دبيغو غاريسيا إلى أوكليناوا، وكذا بوجه عام وجودها وإمكانات تدخلها، كما في الفلبين (سيما في مينداناو).

وإجمالاً، قاومت آسيا الأزمة الاقتصادية الحالية بشكل أفضل من مناطق أخرى، حيث تبقى بها معدلات النمو في المتوسط مرتفعة. لكن، يجب ألا يحجب هذا تباينات حادة بين البلدان، ولا حدة التوترات الاجتماعية المتأججة باغتناء الطبقات الرأسمالية وبعض الشرائح الوسطى، في تناقض مع الاستغلال الحاد لملايين العمال والمزارعين. فمنذ الأزمة المالية لسنة 1997، تعرضت الطبقات الشعبية لجملة هجمات ضد حقوقها الاجتماعية والبيئية بعواقب متراكمة. وتجتاز بعض البلدان أزمات مؤسساتية واجتماعية حادة كنيابلاوند أو الفلبين.

وتتفاوت جدا قدرات المقاومة والرد الشعبي حسب الحالات. ففي بعض البلدان، شهدت بعض القوى اليسارية، وإن كانت في البدء ضعيفة، تطورا ملموسا مشجعا في الآونة الأخيرة (باكستان، ماليزيا...). وفي بلدان أخرى، كالهند أو الفلبين، تظل هذه القوى مقسمة وإن كان وزنها مهما. وفي حالات أخرى، لم تستطع بعد تجاوز وضع التجزؤ (اندونيسيا...)، فيما يجب ببلدان أخرى إعادة بناء حركة سياسية ونقابية على أساس الاستقلال الطبقي (تايلاند والصين...). بيد أنه، ومع تباين الأوضاع هذا، تعززت كثيرا الصلات الإقليمية بين الحركات السياسية والاجتماعية ونسيج الجمعيات في المنطقة: توطد التضامن، المعركة ضد الإمبريالية وضد الحرب، مقاومات المزارعين والعمال الآخرين للسياسات النيولبرالية، نداءات من أجل إلغاء الديون واحترام السيادة الغذائية، نضالات تجمع

إلى المطالب الاجتماعية الحقوق الديمقراطية والأجوبة على الأزمة البيئية... وتشكل تقوية هذه الشبكات الإقليمية، ودمجها في الحركات العالمية، نقطة ارتكاز للمعارك القادمة.

VI. تخريب القارة الإفريقية

أما إفريقيا، فتظل القارة التي خربتها العولمة الرأسمالية و نتائج الأزمة العالمية. وتشهد بها الأزمات البيئية و الغذائية خطيرة خاصة. فيعد عقود من سياسات التقويم الهيكلي المفروضة من الإمبريالية، عبر مؤسسات دولية كالمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي (مخصصة قطاع الدولة الاقتصادي، فك تقنين الأسواق، أولوية التصدير و سداد الدين العام)، تظل إفريقيا متوقفة على تصدير المواد الأولية من منتجات الزراعة والطاقة والمناجم إلى بلدان المركز. وهكذا، تضررت من تراجع طلب تلك المنتجات. و رغم حجم الطلب الصيني الهام، تراجعت نسبة النمو من 9% سنة 2007 إلى 5.1% في 2008، ثم إلى 1% في 2009.

وترافق تدني معدل النمو هذا مع الخطورة البالغة للأزمة الغذائية الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية. و زاد وضع الشرائح الشعبية ترديا بفعل استبعاد العواصم الإمبريالية والبرجوازيات المحلية لها من قسمة ثمار النمو، ومن أوجهه انخفاض الأجور الحقيقية، و صعوبات الإفادة من الأراضي الخصبة، و آلاف ضحايا الحروب الاستعمارية الجديدة المسماة "قبلية" أو "طائفية"، و بطالة الشباب، و العنف إزاء النساء، و الكوارث الطبيعية المرتبطة باحترار المناخ. وقد أدى عنف النيوليبرالية إلى دينامية تعبئة شعبية في بلدان مختلفة. وتطبع نضالات ضد ارتفاع الأسعار، و من أجل ماء الشرب، والكهرباء، والصحة، ومن أجل الحق في الدراسة، الحياة الاجتماعية والسياسية الإفريقية. في ظل هذه السيرة، بات ملحا أن يشرع المناضلون والمنظمات النصارية لتبديل اشتراكي في عمل مشترك يتجاوز التقاليد المختلفة. وشهدت البلدان المغاربية، في السنوات الأخيرة، تكاثر نضالات اجتماعية هامة، ناتجة بوجه خاص عن دور الباحة الخلفية الذي يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تحميله لهذه البلدان.

VII. أوروبا- "الحلقة الضعيفة" في السلسلة الإمبريالية

تُضعف الأزمة الإتحاد الأوروبي. و تبين العجز الهيكلي لـ "حكومة" أوروبا: ضعف حاد للميزانية الأوروبية (أقل من 1% من الناتج الداخلي الإجمالي)، و غياب سياسات صناعية أوروبية، و غياب وكالة ديون، و انعدام سياسة اجتماعية أوروبية. وتلعب "الديناميات المتباعدة" دورها كليا بارتباط مع مكانة كل بلد في الاقتصاد العالمي وفي قسمة العمل. فثمة بريطانيا العظمى بقوتها المالية، وألمانيا بتجهيزاتها الصناعية، وفرنسا بتخصصاتها المستندة إلى صناعة دولانية، كالصناعة النووية وصناعة الأسلحة، وصناعة الطائرات أو صناعة معدات النقل. ولأول وهلة، وبعيدا عن "تشكيل تجمعات أوروبية كبيرة من أجل رأسمالية أوروبية"، تتقاطع رساميل المقاولات الكبرى وتقنياتها مع مجموعات عالمية أخرى كبرى، وتحتد المنافسة بين البلدان. لقد تأثرت أوروبا بشكل خاص بانفجار المديونية، كما أبانت عن ذلك الأزمة اليونانية ومكان الضعف لدى الدولتين الإسبانية والبرتغالية. و أصابت الأزمة أيضا بلدان شرق أوروبا، وزادت من حدة تفاوت تطورها، وعجز ميزانيتها، وتبعيتها خاصة إزاء ألمانيا.

ولتعويض هذا الضعف في إطار منافسة عالمية أكثر فأكثر احتدادا، يجب على البرجوازيات الأوروبية أن "تدمر ما تبقى من النموذج الاجتماعي الأوروبي". وللوهلة الأولى، يجري ضرب الحريات الديمقراطية، لا سيما حقوق المهاجرين. لكن هذه الهجمات لا تؤدي بشكل آلي إلى تطور المقاومات الاجتماعية، ولا إلى نمو الحركة العمالية ومناهضي الرأسمالية. ثمة مقاومات اجتماعية، لكنها دون مستوى الهجمات. كان ثمة في سنوات 1930 مهلة بين الأزمة والمقاومات الاجتماعية والسياسية. يمكننا القول: "لننتظر"... ولكن في هذه المرحلة، ليس ثمة نضالات اجتماعية معممة. يمينا، تطرح الأزمة الاقتصادية مشكل تمثيلية الطبقات السائدة. و ينسف هذا حتى القاعدة الاجتماعية للأحزاب البرجوازية الكلاسيكية، ويحدث توترات وتناقضات داخلية، ويساعد على بروز أحزاب شعبية أو فاشية. فالأزمة أضعفت اليمين التقليدي. لكنها أضعفت كذلك اليسار التقليدي الذي تعوزه في العمق سياسة إزاء الأزمة مغايرة لسياسة اليمين.

لم تؤد الأزمة إلى انعطاف يساري للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، بل عمقت سيرورة تكييفها الاجتماعي الليبرالي. تحتفظ الاشتراكية الديمقراطية بعلاقات اجتماعية وسياسية مع تاريخ الحركة العمالية وواقعها، لكنها تشهد اندمجا متناميا في المؤسسات وفي قمم الدولة والنظام الرأسمالي. قد يكون ثمة موقف تكتيكي بين فينة وأخرى، وانعطافات "يسارية"، لكن الاشتراكية الديمقراطية تضع نفسها، أكثر من ذي قبل، في موقع تدبير الأزمة لصالح الرأسماليين. وهذه سيرورة جلية أيضا على المستوى النقابي، وبخاصة في كنفدرالية النقابات الأوروبية. و يفضي هذا إلى إضعاف الاشتراكية الديمقراطية، المؤكد في ألمانيا، والبرتغال، وفرنسا خلال الانتخابات الأوروبية الأخيرة عام 2009. وقد تستفيد الاشتراكية الديمقراطية من نجاحات انتخابية جديدة، لكنها تشهد ضعفا عضويا وتحولا اجتماعيا ليبراليا فاقمته الأزمة.

وفي شرق أوروبا، لم تستقم بعد حال الحركة العمالية بعد الدمار الستاليني. وقد فاقمت إعادة الرأسمالية إلى هذه البلدان شروط حياة ملايين الأشخاص. و تضرر بقوة في العام 2008 دور المقاوله من الباطن وموارد الإنتاج الذي تضطلع به المنطقة لصالح التروستات الأوربية الكبيرة. وتبرز هنا وهناك أشكال تنظيم جديدة للحركة العمالية مستقلة عن الأجهزة العتيقة الموروثة عن الستالينية، لكنها ما زالت في طور أولي. وتلك أيضا حال المجموعات أو التنظيمات الصغيرة المعادية للرأسمالية. لذا، لا تكمن هوامش المناورة لدى الطبقات السائدة في قوة أحزاب اليمين، بل بالأحرى في ضعف اليسار وفي سياسته الداعمة للأنظمة الرأسمالية. تقضي بنا رؤية الوضع من هذه الزاوية إلى تقدير متحفظ لسيرورات إعادة تنظيم الحركة العمالية الجارية. فهذه الأزمة المزدوجة على مستوى القيادة –اليمين واليسار التقليدي- تفتح مساحات لتشكيلات سياسية يسارية جديدة. لكن هذه المساحات هي نتاج تطور يميني للتشكيلات السياسية التقليدية العتيقة، لا نتاج صعود جديد للصراع الطبقي. و يجب أن يقودنا هذا إلى انتهاز الفرص، ولكن أيضا إلى إدراك وجود ضرورة نضال سياسي في هذه المساحات بين الراديكاليين المعادين للرأسمالية والإصلاحيين اليساريين، والستالينيين الجدد، والخضر اليساريين. ومن ثمة أهمية تدخلنا الخاص وأجوبتنا السياسية.

VIII. أجوبة معادية للرأسمالية واشتراكية بيئية

هناك إذن ضرورة نضال سياسي حول أجوبة معادية للرأسمالية واشتراكية بيئية.

أ) هذا بواسطة برنامج استعجالي من مطالب مباشرة ومعادية للرأسمالية، منها رفض التسريحات، و تقليص مدة العمل، وزيادة الأجور، و دفاع عن الخدمات العامة و أنظمة الحماية الاجتماعية والتعليم، وتوسيعها أو إحداثها. لم يسبق أن بلغت الطبقة العاملة حجمها الراهن عالميا، لكنها مجزأة ومقسمة اجتماعيا وسياسيا. يجب إعادة تنظيم نضالات اجتماعية ضد الأزمة على أساس مطالب أولية، ولا سيما عبر سياسة وحدة العمل وجبهة موحدة للتنظيمات النقابية والحركات الاجتماعية.

ب) يجب فرض توزيع للثروات يضع منطق الربح موضع تساؤل، باستعادة حصص القيمة المضافة التي انتزعتها الرأسمال من الأجور خلال العقود الأخيرة، مع إيلاء الأسبقية للحاجات الاجتماعية –الشغل، الصحة، التعليم، دخل لائق، الترفيه- بمهاجمة الملكية الرأسمالية على هذا النحو، يجب أن يضع تمويل هذه الحاجات الاجتماعية سياسات التقويم الهيكلي المفروضة من طرف الامبريالية في قفص الاتهام بشكل جذري، ويجب أن يمر عبر فرض ضريبة على الرأسمال وتملك عمومي للقطاع البنكي تحت رقابة عمالية. وقد شهدت جملة قطاعات أصابتها الأزمة، كما بالأرجنتين وفنزويلا، تجارب رقابة، و استئناف الإنتاج، وتسيير المقاولات، وهي تجارب يجب التعريف بها على نطاق شعبي. ويمثل التملك الجماعي للثروات الطبيعية مطلبا أساسيا في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

هذا البرنامج المعادي للرأسمالية هو أيضا اشتراكي بيئي. ويستلزم بوجه خاص، إزاء تغير المناخ، سياسة جديدة تضع في المركز تنظيما جديدا للمدن، وسياسة نقل، وإعادة تنظيم قطاع الطاقة لصالح طاقة متجددة، وإعادة تنظيم فروع اقتصادية بكاملها.

تتعارض خيارات المدى المتوسط والطويل هذه مع السعي إلى الربح والتنافس الرأسمالي. و تستدعي نقاشات وقرارات ديمقراطية في إطار اقتصاد منسق ومخطط تحت رقابة العمال والسكان، اقتصاد يطرح مشاكل التملك العمومي والاجتماعي، واختيار الإنتاج المطابق لحاجات السكان المحلية. إنها ديناميات جارية في تعينات السكان الأصليين. وفي هذا الإطار، تكتسي مسألة الرقابة الشعبية ومسألة الديمقراطية أهمية مركزية.

د) نرى بجلاء، لا سيما أن الأزمة مركبة من اقتصادية وبيئية، أن إجاباتنا إزاء الأزمة لا يمكن اختزالها في إنعاش الطلب و إصلاح اشتغال الأسواق المالية، أي باختصار في برنامج كنزي. إن الأمر يتطلب إعادة بناء إجمالية.

ج) وأخيرا، يجب اعتبار هذه المحاور البرنامجية مهام حكومة عمالية. لا تواجهنا هذه المسألة بكل البلدان. ولكن أينما كان الأمر كذلك، يتعارض الدفاع عن هذا البرنامج مع دعم حكومات تدبير الاقتصاد والمؤسسات الرأسمالية أو المشاركة فيها. إنها مسألة إستراتيجية حاسمة. وفي البلدان التابعة، يجب جمع مسألتَي السيادة الوطنية والشعبية، والنضال من أجل جمعية تأسيسية مع المطالبة بحكومات شعبية معادية للرأسمالية.

وفي الخلاصة، تعيدنا هذه الأزمة إلى "الحدود التاريخية للنظام". وأبعد من دورات النضالات، يجب الاستناد على النتائج العديدة للأزمة السياسية والأيدولوجية للنظام بقصد بناء قوى معادية للرأسمالية.

ولكن ونحن نقول ذلك، يجب نقادي النزعة الكارثية. فما من وضع بلا مخرج بالنسبة للرأسمالية. إن بوسع النظام أن يعيش ويشغل في ظل الأزمة. و الكلفة الاجتماعية والبيئية والإنسانية هي ما سيكون باهضا أكثر فأكثر. وهذا ما يجب التنشير به، أي عجز الرأسمالية البنوي عن تلبية الحاجات الاجتماعية. وهذا العجز ما يطرح على جدول الأعمال ضرورة تغيير النظام الاجتماعي-

الاقتصادي، والقطع مع الرأسمالية. و إن النقاش الذي ينبعث حول الأفاق الاشتراكية هو من الأهمية بمكان. لن يكون ثمة مخرج بغير إطاحة النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال والاضطهاد، بغير التملك الجماعي لوسائل الإنتاج. ولكن هذه الحركة لن تنتج عن تناقضات النظام وحدها، إذ لا بد، لإطاحته، من تعبئة اجتماعية استثنائية وثورية على المستوى القطري و الإقليمي والعالمي، ولا غنى بوجه خاص عن بديل ذي مصداقية على صعيد الوعي والتنظيم والقيادة. إنها المهمة التاريخية والعملية التي يجب الاضطلاع بها، وعلينا أن ننبؤ فيها مكانتنا كاملة.

لوران كاراسو

- مجموعة الخبراء المشتركة بين الحكومات حول تطور المناخ أنشأت سنة 1988، ووضعت تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE والمنظمة العالمية لأحوال الطقس OMM، وعهد إليها بالتتبع العلمي لسيرورة الاحتباس الحراري. المغرب.

2- نيو ديل [New Deal] برنامج إصلاحات متعلق بتدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، طبقتة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 لتخفيف أعباء أزمة 1929. المغرب. 3- Green business أو الاقتصاد الأخضر، جملة أنشطة اقتصادية مرتبطة بتحسين البيئة والحفاظ عليها. المغرب.

صودق على الخط العام لهذا التقرير بنسبة 95.92% من المنتدبين، مع 2.04% من الممتنعين، و 2.04% لم يشاركوا في التصويت.

الاشتراكية الآن ! : ملاحظات تحضيرية لنقاش اللجنة العالمية للأمم المتحدة الرابعة

فرانسوا سابادو

"غالبا ما ينتج عن أزمة مديدة و عامة توضيح خارطة العالم" - فرنان بروديل

1. بلغت الأزمة أربع سنوات و ستستمر. إنها أزمة عامة و شاملة، اقتصادية و مالية و اجتماعية و بيئية، لكن ذات خصوصية متمثلة في اقترانها مع ترجح للعالم.
2. أول ما يجب هو قياس هذا الانقلاب. فهو ليس تغييرا أو تحولا ظرفيا مع عودة إلى الحالة العادية بعد الأزمة... يمكن، بقصد قياس حجم التغيير الحاصل، المقارنة بحالات الترحج التي تبدل فيها مركز ثقل الاقتصاد العالمي، مثل حقبة 1760-1780 ، حيث انتقل من هولندا إلى إنجلترا، أو حقبة ما بين الحربين لما تغير من إنجلترا إلى الولايات المتحدة الأمريكية... ما عدا أن الحالة الراهنة ليست تغييرا على صعيد قاري بل تغييرا للعالم بالمعنى الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي... انه تغيرٌ يُفقد الغرب – أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية- المهيمن على العالم منذ اكتشاف أمريكا، سيطرته لصالح قوى جديدة بازغة أو قوى قديمة استعادت قوتها بعد أربع أو خمس قرون...
3. في ظل هذه العلاقات العالمية الجديد، تضعف قوة أوروبا، وتفقد الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها الاقتصادية دون أن تفقد بعدُ هيمنتها السياسية- العسكرية. و يتوقف الكثير على تطورات الأزمة بالولايات المتحدة الأمريكية. لكن حصة بلدان مجموعة السبعة الكبار من الناتج الإجمالي العالمي، التي كانت بنسبة 56% في مطلع سنوات 1980 ، لم تعد سوى زهاء 40% في العام 2010. وتشير التوقعات إلى أن منحنيات تطور مجموعة السبعة الكبار السابقة و بلدان مجموعة BRIC] البرازيل – روسيا- الهند- الصين] ستقاطع في العقود المقبلة، و كذا فيما يخص متوسط الدخل الفردي.

وقد يحدث هذا في سنوات 2030-2040. كما تدل مؤشرات النمو في السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة – البالغة حوالي 8 إلى 12% في الصين و الهند، مقابل 1 إلى 2% في أوروبا أو 2 إلى 3% في الولايات المتحدة الأمريكية- أو فيما يخص المخزونات العالمية، على تغيرات عميقة.

4. وقد تتأكد هذه النسب بتعمق الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا. ولم تعد الاستدانة قادرة، في الولايات المتحدة الأمريكية، على تعويض انخفاض الأجور. ويتغذى من بعضهما كل من نقص الاستهلاك و فيض الإنتاج. و تتأكد الميول

إلى فيض الإنتاج بعدد من القطاعات، ليس في العقار وحسب، بل بمجمل قطاع الصناعة. و تستقر البطالة أو تزداد. ولم تنتج خطط استثمار الرئيس أوباما في إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية. و خلافا لتصريحات عديدة، هنا وهناك، لم يحصل انعطاف كينزي، بسبب انعدام ميزان قوى مع حركة عمالية قادرة على فرض مساومات اجتماعية على الرأسماليين. لكن بوجه خاص، يجب ألا ننسى أن الحرب، و ليس الوصفات الكينزية، هي ما أعاد إطلاق الآلة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا بعد أزمة سنوات 1929-1935.

بفعل ذلك، ورغم كل الخطابات حول تخليق الرأسمالية، مازال إضفاء الطابع المالي financierisation يواصل هيمنته، كرد رأسمالي على انخفاض معدل الربح في الصناعة. النتيجة أن سيرورة تفكيك الصناعة متواصلة. ويصمد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية اليوم بفضل قوة الدولار، و دور البنك الفيدرالي الذي يواصل ضخ السيولة النقدية، و بفضل مواصلة العملة الأمريكية دور المرجع في شراء سندات الخزينة و السندات من قبل الصناديق السيادية للصين و اليابان و بلدان الخليج. و أخيرا، تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة السياسية-العسكرية لكن مع تراجع قياسا بسنوات 2000- فشل بالعراق و أفغانستان، و قدرة أقل على التدخل بوجه الثورات العربية. و يتمثل هدفها حاليا في الاستعداد لتعزيز حضورها كقوة سلمية!

5. لكن، قد تتخذ الأزمة بأوروبا أشكال أزمة انهيار. وجوهر ذلك مواقع ضعف في التنافس العالمي. و تظل ألمانيا إحدى البلدان المصدرة الرئيسة – 47% من الناتج الداخلي الإجمالي، فيما يبلغ في اليابان 17% ، و 15% في الصين- لكنها متضررة أيضا من تقلص السوق العالمية. لذا تسعى الطبقات السائدة الأوروبية، بغية الرد على المنافسة العالمية، إلى تصفية ما تبقى من " النموذج الاجتماعي الأوروبي". فينظرها ما زال ثمة كثير من المكاسب الاجتماعية، ويجب تفكيكها. هذا ما يفسر الهجوم المضارباتي على الأسواق الأوروبية. فالأسواق، وهي وقائع مادية، و رجال البنوك، وقادة صناديق المعاشات، ومسيرى الشركات متعددة الجنسية، يطالبون برفع معدل فائض القيمة بخفض الأجور و تصفية الحماية الاجتماعية و زيادة وقت العمل. ومن ثمة قسوة سياسات التقشف – التكيف مع السوق العالمية لقوة العمل المجرورة بالعلاقات الاجتماعية للقوى البازغة- ما يستتبع انخفاض القدرة الشرائية 10 إلى 15 نقطة في السنوات المقبلة.

لكن ثمة فضلا عن ذلك، وهو ما يضيف طبعا حادا وتفجريا على الأزمة و قد يفضي إلى الانهيار، نمط البناء السياسي الذي شهدت أوروبا، مع مسارات اقتصادية متباعدة بين مختلف أقطاب الاتحاد الأوروبي: ألمانيا وحلقة ألمانيا هولندا و النمسا و أوروبا الشمالية و محيط جنوب أوروبا- و البرتغال و إيطاليا و اليونان و اسبانيا مع إيرلندا- وفرنسا في المركز. و تعبر العلاقات الألمانية الفرنسية عن الواقع الاقتصادي و السياسي و المؤسسي لأوروبا لكن دون دولة ودون قيادة، ودون خطة تنمية و لا مقاومة للأزمة.

مرة أخرى، يُبين الوضع الراهن عجز البرجوازيات الأوروبية التاريخي عن توحيد أوروبا. و إن التفكك ممكن، لكن بدأ منذ الآن النظر في فكرة ادوارد بالادور Balladur القديمة، قوامها أوروبا بدوائر ذات مركز مشترك: ألمانيا و البلدان الغنية، و الجنوب و بعض بلدان أوروبا الشرقية أو بالجنوب الشرقي. المشكل هو فرنسا و إيطاليا، لأنه إذا انقصت إيطاليا انقصت أوروبا. إنهم يريدون رص هاذين البلدين إلى ألمانيا، الأمر الذي يتطلب خطط تقشف بالغة القسوة. .. لكن هذا الوضع ينذر بتوحد في الأزمة، مع نمو تقارب نسبته 1% . و سيدوم هذا، لكن مع مخاطر انفجارات اجتماعية و أوضاع قبل ثورية مثلما في اليونان. لا سيما أنه، على صعيد سياسي، يتوافق الطابع غير الديمقراطي للاتحاد الأوروبي مع تطور ميول استبدادية مرتبطة عضويا بتدخل الأسواق المالية. و يمثل رؤساء الحكومة المفروضين من الاتحاد الأوروبي في إيطاليا و اليونان أمارة على ذلك. ويعبر تعزيز قوى اليمين و أقصى اليمين عن هذا السير نحو حلول استبدادية. ولم يعد ممكنا استبعاد تحالفات بين أحزاب اليمين الليبرالي أو قطاعات منها مع أقصى اليمين. و أكثر من أي وقت مضى ليس السوق مرادفا للديمقراطية بل نقيضا لها.

هنا أتناول مشكل توجهه بصدد السياسة إزاء الاتحاد الأوروبي. و يجب في هذا السياق جمع سياسة قطع مع الاتحاد الأوروبي مع تمرد على الاتفاقات و ليس إصلاح الاتحاد الأوروبي: ثمة طريقان: نزع العولمة و النزعة الحمائية الوطنية أو الأوروبية و التخلي عن اليورو، أو القطع مرفقا بعملية تأسيسية و سياسة أممية جديدة اجتماعية وديمقراطية لخدمة العمال، أي استعادة منظور الولايات المتحدة الأوروبية الاشتراكية.

لكن هذا الموقف العام لا يحل المشكل. مثلا في اليونان: تفجر اليونان ووحشية هجمات الاتحاد الأوروبي يفضيان إلى تحليل هذا البلد الطرقي بما هو مستعمرة جديدة و من ثمة يفضي غياب التضامن الأوروبي مع اليونانيين علاوة على التقاليد التاريخية الوطنية لليبار اليوناني إلى واقع مطالبة اليسار اليوناني – يسار سيريزا Syrisa (تحالف يسار جذري قوته الرئيسة اصلاحية) و انتارسيا Antarsya (تحالف يسار جذري ثوري)- بالخروج من اليورو مدمجا في برنامج مناهض للرأسمالية.

6. هل يمكن، في هذا الاقتصاد العالمي المندمج، أن تنفذ الصين الاقتصاد العالمي؟ هل ثمة فك تقارن النمو الصيني بالاقتصاد العالمي؟

ستتقاطع توقعات نمو الناتج الداخلي الإجمالي الصيني، بين 2020 و 2030، مع نظيرها لدى الولايات المتحدة الأمريكية. هذا ضخم. كانت الصين ثاني اقتصاد على صعيد عالمي قبل اليابان، أصبحت الصين أول قوة في المنتجات الصناعية قبل الولايات المتحدة الأمريكية (بلغ إنتاجها الصناعي نسبة 19,8 % من الإنتاج العالمي مقابل 19,4% للولايات المتحدة الأمريكية). أما الناتج الداخلي الإجمالي الفردي، فيجب تمييز مختلف مناطق الصين. المناطق الساحلية بلغت مستوى ناتج داخلي إجمالي فردي بين 5000 و 1000 دولار (للمقارنة، يبلغ هذا الناتج في البرازيل 10000 دولار)، و يصل في بيكين وشانغهاي 10000 دولار للفرد، وبوسط البلد يبلغ أقل من 5000 دولار للفرد. ويبلغ الناتج الداخلي الإجمالي للصين 6000 مليار دولار. لكن الصين قوة امبريالية في طور التشكل، على صعيد عسكري، وعلى صعيد تصدير الرساميل، وبخصوص التبادل اللامتكافئ مع بلدان أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، لا سيما شراء ملايين هكتارات الأراضي الزراعية.

لكن قوة الصين هذه غير كافية لإعادة إطلاق الاقتصاد العالمي أو الأمريكي بإنتاج كثيف و استهلاك كثيف حول هذا أو ذاك من قطاعات الإنتاج. و يظل اقتصاد الصين مختل التوازن جدا بمعدل استهلاك بالغ الانخفاض قياسا بالناتج الداخلي الإجمالي [35% من الناتج الداخلي الإجمالي، فيما يبلغ بالولايات المتحدة الأمريكية 70% و بالهند 60 %، و 60 % كمتوسط عالمي]، ومعدل استثمار بنسبة 45% (15 % بالولايات المتحدة الأمريكية و 22 % كمعدل عالمي).

من جراء ذلك، تظل الصين تابعة للسوق العالمية و للتصدير، وتتمثل أولويتها في تشكيل سوقها الداخلية، مع ضرورة رفع الأجور، وحد أدنى من الحماية الاجتماعية. ومن ثمة بداية سيرورة نضالات من أجل الأجور، ومن أجل الدفاع عن شروط سكن أفضل في الصين.

فيما يخص مسألة فك الاقتران بالاقتصاد العالمي، يلزم الحذر هنا أيضا، بالنظر إلى ترابط الاقتصادات الوطنية في ظل العولمة. لكن هنا أيضا يمكن للأزمة بالغرب أن تبطل أو تخفض بنقطة إلى ثلاث نقط معدل النمو، بيد أنها لن تنال من الميل الوزن إلى النمو.

ملاحظتان خلاصتان

- ليس بعدُ بوسع الاقتصاد الصيني تعويض أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية، فهو يظل مختل التوازن إلى حد بعيد.

- لكن الميل الوزن هو استمرار النمو مقاربا لمعدل 10 نقط، ما يوسع فرق النمو مع القارات الأخرى.

7. في ظل هذه الأزمة ترتسم من جديد خريطة العالم. لا يمكن تفسير الأزمة الأوربية دون ترجح العالم هذا. إنهم يريدون تكثيف سوق العمل الأوربية مع السوق العالمية. و تيزغ علاقات دولية جديدة. تحدثنا عن العلاقات بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، لكن أمريكا اللاتينية مطبوعة اليوم بالقوة البرازيلية ثم الأرجنتينية. و تعبر العودة إلى مفهوم الامبريالية الفرعية عن صعود البرازيل هذا. يمثل هذا البلد اليوم قطب اقتصاد أمريكا اللاتينية بشركاته متعددة الجنسية، بتروبراس و جيردو، وبمشاريعه الهيدروكهربائية، وقواه المالية. وقد سجلت البرازيل في علاقاتها المتشابكة لكن المتناقضة مع الولايات المتحدة الأمريكية عددا من النقط. وفي العلاقات بين السبل الثلاث أو أنماط النظام الثلاث (اليمين الرجعي مثل كولومبيا و المكسيك، و الطريق الوطني المناهض للامبريالية (فنزويلا، ايكوادور، بوليفيا) و نموذج لولا و كيشنر)، يظل هذا الأخير هو السائد إلى حد بعيد. وهذا أمر لم يمكن قوله قبل سبع أو ثماني سنوات.

8. ما هو، في هذا السياق، وضع الحركة العمالية و اليسار؟ ليس ثمة في هذا الطور، بعد أربع سنوات من الأزمة، تصد في مستوى الهجمات الرأسمالية.

تؤدي الأزمة إلى ردود فعل و مقاومات و نضالات و اضطرابات، و حتى إلى أوضاع قبل ثورية مثل الجاري في اليونان. و ثمة حركات جديدة كحركة المسناتين، غير أن ثمة تفاوت بين تجرية الوضع و التعبير السياسي العضوي عن هذه الحركات، حيث لا تتقوى النقابات، و الأحزاب الإصلاحية و اليسار الجذري و اليسار الثوري أو تيارات اليسار داخل المنظمات، و لا تنشأ منظمات جديدة. ثمة أشكال تنظيم جديدة، لكنها، لحد الآن، غير قارة على نحو كبير. و أكثر من ذلك، لم يحدث قط، منذ بداية الأزمات الرأسمالية، تزامن أزمة نظام رأسمالي بهذا العمق و حركة عمالية بهذا الضعف بوجه هذا النمط من الأزمة، باستثناء ظروف تمت فيها تصفية الحركة العمالية ماديا من قبل الفاشية أو الديكتاتوريات العسكرية. هناك عوامل عديدة تضغط على الحركة العمالية:

أ) أدت الإصلاحات الليبرالية المضادة، منذ متم سنوات 1970، على الصعيد العالمي، إلى عملية إعادة هيكلة قوة العمل، وإضفاء طابع فردي عليها، و تهشيشها، و تراجع الحقوق الجماعية، و إضعاف المنظمات النقابية. و صفى تفكيك الصناعة عشرات التركزات العمالية. ناهيك عن القطاع المسمى "لاشكليا". ويمثل العمال و المستخدمون أكثر من 60% من السكان النشيطين، لكن في بنية اجتماعية مغايرة. و يؤدي التصنيع، في الصين أو بلدان أسبوية أخرى، إلى توسع غير مسبوق للبروليتاريا، لكننا لسنا سوى في بداية

تنظيم حركة أجراء مستقلة. و هنا أيضا، ليس ثمة تزامن النقابات أو المنظمات أو الأحزاب في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و آسيا. ثمة تراجع بالغرب و بدايات هشّة في آسيا.

(ب) حصيلة القرن الماضي، لا سيما حصيلة الستالينية، حيث يمائل ملايين الناس الستالينية و الشيوعية. و انتهى القرن العشرين بالعوامة الرأسمالية النيوليبرالية. وهذا يضغط على مشاكل تشكل و عي اشتراكي ثوري.

(ج) تطور الأحزاب و المنظمات الاشتراكية الديمقراطية التي تشهد تحولا ليبراليا اجتماعيا، و تحافظ على صلات تاريخية مع الاشتراكية الديمقراطية. إنها قوى تناوب حكومي، و من ثمة ضرورة تميزها عن أحزاب اليمين، حسب الخصوصيات الوطنية، لكنها مندوجة كليا في تدبير الأزمة. لا فرق بين هولاند و بابانديرو و ثاباتيرو و سقراطيس، وقادة اليمين الأوربي. و تسير سيرورة التشابه مع الحزب الديمقراطي الأمريكي في الاتجاه ذاته. إنها أحزاب يتناقص طابعها العمالي و يتزايد طابعها البرجوازي. أما الأحزاب بعد الستالينية، فلا تتعدى السير وراء الاشتراكيين-الديمقراطيين أو المقاومة مع محاولة نهج سياسة تسمى "مناهضة لليبرالية" لكنها سياسة تسير للاقتصاد و المؤسسات الرأسمالية. لكن درجة انزياح الحزب الاشتراكي يمينا يترك مساحة لهذه التشكيلات التي قد تقوم بدور طالما لم تضطر للذهاب مباشرة إلى الحكومة: انظر نتائج اليسار الموحد في اسبانيا، و غدا نتائج الحزب الشيوعي اليوناني و سيريزا او الحزب الشيوعي البرتغالي أو جبهة اليسار في فرنسا.

(د) إضعاف الحركة العمالية بوجه ما يفوق ثلاث عقود من الهجمات النيوليبرالية، و سياسات قيادات اليسار، يمنحان هوامش مناورة للبرجوازية العالمية لـ"تسيير الأزمة" بزيادة مواقع الأسواق المالية و تعميق الهجمات ضد الطبقات الشعبية و حتى بتحسين الوضع المادي لملايين الناس في بلدان مجموعة البرازيل- روسيا -الهند- الصين. لا يمكن مثلا فهم تطور قوة البرازيل دون اعتبار التحول الكيفي لحزب الشغيلة إلى حزب اشتراكي ليبرالي مع لولا. و بالمقابل، لا تفسير لإمسك حزب الشغيلة بمقاليد الحكم دون بزوغ قوة البرازيل. ثمة دوما لدى الرأسمال مخرج من الأزمة ما لم تُطبق حلول عمالية. يكمن المشكل في الكلفة الاجتماعية و البيئية و البشرية المرعبة أكثر فأكثر.

(هـ) في هذا الإطار أيضا، أود العودة إلى السيرورات الثورية بالعالم العربي. إنها أولا، ثورات، بمعنى " تدخل الجماهير في الساحة الاجتماعية و السياسية"، ثورات ديمقراطية و اجتماعية. لكن هنا أيضا، تفاوت بين السيرورة الثورية و تعبيرها السياسي " الديمقراطي و الاجتماعي". اندفاع الجماهير قائمة، و ستستمر. لكن اقتران دمار عقود من الديكتاتوريات، و هزائم الحركة القومية العربية أو ذات الميول الاشتراكية، و نتائج الإصلاحات النيوليبرالية، و تراكم قوى الحركات الإسلامية، كل هذا يفضي، في هذا الطور، إلى فوز انتخابي للإسلاميين، مع عطف أو دعم القوى الامبريالية و التدخل النشط لبلدان الخليج، مثل قطر. و تشهد الحركات الإسلامية هي ايضا سيرورات تمايز بين أنصار نموذج حزب العدالة و التنمية التركي و السلفيين، ثمة مروحة كاملة من التيارات الرجعية.

لكن الاندفاع الديمقراطية قائمة. و ستواصل عملها في العالم العربي. و تؤدي إلى ظهور منظمات نقابية مستقلة جديدة مثل ما يجري في مصر، أو إلى تجدد قوة اليسار. لكن هذا يزن بدرجة أقل كثيرا في ميزان القوى مما تفعل الحركات الإسلامية.

(و) لكن أليست أشكال " التفاوت" و "اللاتزامن" هذه، بين المقاومة الاجتماعية و ضعف قوى اليسار الجذري، معطى مميذا للوضع الجديد الذي نعيش. إذا طرحنا المشاكل بما هي مشاكل ترجح العالم إلى مرحلة تاريخية جديدة بعد قرون من سيطرة أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، و إن كانت ثمة تغييرات هيكلية للرأسمال على صعيد عالمي، و موقع جديد للأمم- الدول في العوامة، و أزمة هيكلية للديمقراطية البرلمانية، و ميلا إلى دمج النقابات – وقد أثار تروتسكي هذا الميل في 1940- و سير نحو أنظمة استبدادية.

ألن يكون لهذا كله عواقب على واقع الحركة العمالية، و مكانة الأحزاب؟ أليس ثمة نهاية دورة تاريخية للحركة العمالية الأوروبية كما تشكلت في نهاية القرن التاسع عشر و خلال القرن العشرين؟ ألا تنسف العوامة و أزمة الدولة- الأمة قاعدة الأحزاب و النقابات كما تشكلت خلال عقود؟ إننا لا زلنا، و بدرجة غير مسبوق، في زمن الرأسمال، زمن الرأسمال الذي يغذي صراع الطبقات، و مقاوماته، و منظماته، لكن الأرجح هو ظهور منظمات ستكون لها طبعا صلات مع القديم لكنها ستكون جديدة أساسا، و ستكون بوجه خاص مكونة من أجيال جديدة.

(ز) وهناك أيضا مسؤولية تاريخية للثوريين، لا سيما التروتسكيين: لقد حافظنا على خط مقاومة، خطة جبهة موحدة ضد الأزمة و التقشف، و مراجع برنامج ثوري. لكننا ممزقون بين العودة إلى اليسار الثوري الكلاسيكي – أقصى يسار سنوات 1960 أو الحفاظ على حركات متحدرة من سنوات 1930- و ضغط منظمات أو تيارات إصلاحية يسارية.

سبق أن ناقشنا الضرورة التاريخية للخروج من وضع نعتبر فيه أنفسنا "معارضة يسارية للستالينية". الستالينية انهارت، لكن لا تزال ثمة أحزاب بعد ستالينية رغم ضعفها الكبير. لم نتمكن من التخلص من تصورات مطبوعة بذلك الوضع، وضع معارضة يسارية. و

نجد صعوبة في استيعاب كل بُعد إعادة تنظيم إجمالية للحركة العمالية و الاجتماعية. نلقى صعوبات في إعادة تعريف مشروع مستقل يتيح لنا في الآن ذاته ممارسة السياسة. نجد صعوبة في صياغة مشروع مستقل على الأمد الطويل.

يحيل هذا أيضا إلى إعادة التفكير في برنامج للقرن الواحد والعشرين: بدأت الألفية الرابعة التفكير في ضرورة برنامج اشتراكي بيئي جديد. نحن في البداية. و نرى مضاعفات هكذا منهجية في موضوع استعمال الطاقة النووية، مثلا. وما المستتبعات على صعيد إعادة صياغة برنامج انتقالي؟

العودة إلى النقاش حول الديمقراطية، و العلاقات بين الديمقراطية المباشرة و الديمقراطية التمثيلية، بين ديمقراطية المصانع و ديمقراطية الكمونات، و حول المحاور الإستراتيجية للاستيلاء عمالي على السلطة، أي باختصار الخطوط العريضة لمشروع تحرري، و في المركز منه نشاط العمال الذاتي؟

إن ما كان لدينا من تماسك برنامجي في القرن الأخير، أو اعتقدنا امتلاكه، وكان مكن قوة التروتسكيين، كل تبار على نحو خاص به، لا يمكن أن يستجيب لتحديات القرن 21. إننا نواجه ضربا من فقد الجوهر البرنامجي و السياسي و الاستراتيجي. أي كل العناصر الأساسية لبناء تشكيلة سياسية و التي يبيلها التاريخ اليوم بالنسبة للتوريين.

أوردنا من الأسئلة أكثر من الأجوبة

تقرير حول تطور الوضع العالمي (يونيو 2013)

فرانسوا سبادو

كانت الأسابيع الأخيرة مطبوعة بانتفاضات رائعة للشباب التركي والبرازيلي. كما يجب إضافة الحركة في البوسنة، التي انطلقت بصدد الدفاع عن حق الرضع في هوية. تتدرج التعبئات الاجتماعية و السياسية في حركة مقاومات اجتماعية و سياسية للهجمات و ضد التقشف و التفاوت و النيل من الحريات الديمقراطية. كما أن هذه التعبئات تتميز، سواء كانت دفاعا عن حديقة أو ردا على زيادة في أسعار النقل أو ذودا عن الحقوق الديمقراطية، بطابعها الفريد. إنها حركات تنبجس، بالنسبة لتركيا و البرازيل على كل حال، في بلدان صاعدة لم تكن حتند متضررة بالأزمة. ما يضيفي على تلك الحركات مظاهر "مايو 68" مع تعبئات شباب قوية تستتبع تعبئة قطاعات من الحركة النقابية.

في البرازيل، ربما تتم إجراءات التقشف عن مقدمات استنفاد "النموذج البرازيلي". لكن الدافع الأساسي لهذه الحركات هو بوجه الدقة التناقض بين نمو معين- مع انه متباطئ في البرازيل- وأشكال تفاوت صارخة. وهو في البرازيل التوتر بين المبالغ المنفقة في دوري كأس العالم المقبل و تقليصات ميزانية الصحة و التعليم و السكن... وهو في تركيا التعارض بين نمو اقتصادي-اجتماعي و الغطاء الرصاصي التي تسعى حكومة أردوغان إلى فرضه. إنه من السابق للأوان استنتاج كل الدروس من هذه الأحداث، لكن أجيالا سياسية جديدة تتحرك و هذا بالغ الأهمية في الوضع بهاذين البلدين.

سنؤكد على خمس مسائل: الظرف الاقتصادي، و توترات جديدة في أوروبا، و مستجدات الحركات الاجتماعية، و مستجدات إمكانات إعادة التجميع السياسي.

1- الظرف الاقتصادي

- 1- الانحسار الاقتصادي، أو شبه الانحسار، مؤكد في أوروبا: نسبة نمو متوسطها -2,0% ، و بلغت +0,1% في ألمانيا، و-0,2 في فرنسا.
- 2- نحن في سادس نصف سنة من تقلص النشاط الاقتصادي في أوروبا، أي أننا إزاء أطول فترة انحسار في تاريخ الوحدة الاقتصادية و النقدية في أوروبا. وبلغت قدرات الإنتاج الفائضة في الصناعة، بخاصة في قطاعات مثل إنتاج السيارات، مستويات مقلقة، مؤدية إلى خطط جديدة لتصفية مصانع و فرص عمل.
- 3- لا يعني تراجع التوترات في الأسواق المالية أن الاقتصاديات الأوروبية في منأى عن أزمات بنكية جديدة. لا بل عادت بعض البنوك الدولية الكبرى من جديد إلى التركيبات التي أنتجت المنتجات المالية "السامة"، و تُبرز أزمة قبرص أن ارتدادات تلك الأزمات البنكية و المالية ممكنة دوما.
- 4- ومن ثمة، يؤدي الضغط المزدوج للميول إلى فيض الإنتاج في قطاعات صناعية أساسية و للأسواق المالية بالطبقات السائدة و الحكومات إلى تشديد سياسات التقشف: بطالة جماهيرية، و تجميد الأجور أو خفضها، و مواصلة خفض الميزانيات

الاجتماعية، والهجمات على الضمان الاجتماعي وعلى تشريع العمل (مثل اتفاق منظمة رأسماليي الصناعة مع نقابة CGIL ضد الاتفاقات الجماعية في ايطاليا)، ورفع سن التقاعد أو تطويل مدد الاشتراكات. وبالتدرج تشكل خطط تصفية أنظمة التقاعد. وقد شهدت السنوات والأشهر الأخيرة تشكل الخطوط العريضة لإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية في أوروبا، أي أن "النموذج الاجتماعي" سائر فعلا إلى التصفية. انه التقشف بلا نهاية.

II - توترات جديدة بأوروبا

أدت عواقب الأزمة الاقتصادية المترافقة مع نموذج البناء الأوروبي إلى تغيير العلاقات داخل مكونات أوروبا في السنوات الخمس الأخيرة. فقد تزايد أكثر تبلور مختلف مناطق أوروبا، ألمانيا وبلدان الشمال الدائرة في فلكها، وأوروبا الجنوبية (اليونان، اسبانيا، البرتغال)، وفي موقع وسط فرنسا وإيطاليا. أما أوروبا الشرقية والبلقان، فإن بعض بلدانها العضو بالاتحاد الأوروبي - بولونيا، دول البلطيق، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سلوفينيا- تمثل قسما من "دائرة ثانية" من الدول الدائرة في فلك ألمانيا (بمعنى خضوع/اندماج، لا مجرد اندماج كما حال السويد أو الدنمرك)، لكن بلا شك ليست تلك حالة بلغاريا ورومانيا وكرواتيا التي تدور اقتصادياتها في فلك فرنسا وإيطاليا، وهي من ثمة أقرب إلى "الجنوب" أو "دائرة ثانية" في الجنوب. وأبعد من مواقف عمومية حول الحاجة إلى الاتحاد والتعاون وإلى حكومة اقتصادية أوروبية، قامت علاقات قوى جديدة حيث تهيمن البرجوازية الألمانية. وقد تعززت مكانة ألمانيا في هذا التنافس بفعل مقدرات قوية في الإنتاجية، وفي الابتكار التكنولوجي، وفي البحث، وفي التطوير، وكثافة شبكة المقاولات الصغيرة والمتوسطة ذات الأداء العالي على الصعيد الدولي.

لكن إعادة الهيكلة النيوليبرالية لسوق العمل لديها، وتنظيمه المنتج، هما ما منحها ميزة أكيدة. إذ أدت إصلاحات Hartz-Schroder إلى إفقار نسبة 20% إلى 25% من السكان النشيطين، ووسعت حركات ترحيل الصناعة إلى الشرق مع سياسة إغراق اجتماعي الفوارق بين ألمانيا والبلدان الأخرى. هذا ما قاد أوسكار لافونتين، الرئيس السابق للاشتراكية الديمقراطية الألمانية و مؤسس دي لانكه (حزب يساري ألماني)، ونصير أوروبا رأسمالية، إلى التصريح يوم 30 أبريل 2013 أن "الألمان لم يدركوا بعد أن أوروبي الجنوب قد يضطرون أجلا أو عاجلا، مدفوعين بالأزمة الاقتصادية، إلى الانتفاض ضد الهيمنة الألمانية"، و إلى الدعوة إلى "الخروج من اليورو".

سياسات "التقشف بلا نهاية" هذه لا تدافع عنها الرأسمالية الألمانية- مدعومة من الديمقراطية المسيحية بقيادة انجيلا ميركل والاشتراكية الديمقراطية- وحسب، بل تستجيب أساسا لمتطلبات مردودية وربحية الرأسمال تحت سيطرة تمويل financierisation الاقتصاد العالمي. لا يمكن لمختلف الرأسماليات الأوروبية، ولمختلف الطبقات السائدة الأوروبية، ولمختلف الحكومات الأوروبية الخادمة للنظام المعولم، إلا أن تستجيب للمنطق الداخلي للنظام، منطق تحقيق أقصى معدل ربح.

ويندرج فرانسوا أولاند، "رب عمل الجمهورية"، في هذا المنطق كليا، فالابتعاد عنه سيستتبع مواجهة مع الرأسمال غريبة كليا عن جينات الاشتراكية الليبرالية.

يكن المشكل في الكلفة الاجتماعية والسياسية لهكذا تقهقر تاريخي وانكسارات داخلية بالاتحاد الأوروبي، لكن الطبقات السائدة تواصل نفس النهج طالما تراكم أرباحا وتحكم بميزان القوى الاجتماعي. و السؤال هو: إلى متى؟

تقودنا تغييرات العلاقات الداخلية للاتحاد الأوروبي هذه إلى تدقيق توجهنا إزاء أوروبا الرأسمالية، بتحقيق تركيب بين خطط استعجالية مناهضة للتقشف على الصعيد الوطني ومنظور أوروبي اجتماعي وديمقراطي، في قطيعة مع الاتحاد الأوروبي، يشرع في بناء علاقات جديدة في أوروبا تكون في خدمة العمال والشعوب. لكن فور شروع حكومة في تطبيق جدي لهكذا مشروع، ستصطدم بالطبقات السائدة، وستتواجه مع متطلبات الأسواق المالية ومع إملات الاتحاد الأوروبي. ثمة ترابط وثيق، لكن الوتيرات متفاوتة والأزمات والترجحات غير متزامنة، كما أن لتاريخ البلدان ومساراتها خصوصيات.

في هذه الحالة، يتعين على كل شعب، وعلى كل حكومة تنخرط في قطيعة مع المنطق الرأسمالي الأوروبي أن "تحمي تجربتها" وعلى كل سيرورة ثورية أن تصون مكاسبها.

بهذا المنهج، يتعين علينا أن نعالج مسألة الخروج من اليورو المطروحة من طرف قسم من اليسار الجذري. فبتناقم الأزمة، ومماثلة التقهقر الاجتماعي مع الاتحاد الأوروبي، يمكن فهم الشعور الشعبي الذي يدفع إلى رفض اليورو وأوروبا. لكن هذا طرح مقلوب للمشكل، لا سيما إذا جرى الخروج من اليورو في إطار اقتصاد رأسمالي، ما يعني خفضا كثيفا للعملة سيكون شكلا آخر للتقشف ضد الشعوب. وليس صدفة أن حزب الجبهة الوطنية (اليمين الفاشي في فرنسا)، وقوى أخرى يمينية في فرنسا، يعارض اليورو.

بعيدا عن اختيار الانطواء الوطني، يجب على القوى المعادية للرأسمالية أن تحافظ على خط سيرها، أي هدف أوروبا في خدمة العمال والشعوب. لكن دون قناع، فثمة تناقض غير قابل للتجاوز بين نمط بناء أوروبا واليورو وتطبيق برنامج ضد النقشف. هذا ما جعلنا لم نشاطر قط تصورات "الإصلاح" و"إعادة التوجيه" الخاصة بالاتحاد الأوروبي. عندما توجه الترويك (الثالوث: الاتحاد الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي، صندوق النقد الدولي) الإنذار التالي إلى الشعب اليوناني: إما أن تقبلوا سياسات النقشف وتبقوا داخل منطقة اليورو، أو ترفضوا النقشف وتخرجوا من اليورو"، يجب الخروج من هذا الفخ، ونفهم كليا الشعار الذي أطلقه تحالف سيريزا في اليونان: "لا تضحيات من أجل اليورو"! و بالتالي يجب الاستعداد للصراع وللمواجهة.

ليس على حكومة مناهضة للنقشف أن تختار الخروج من اليورو، وما يدخل في نطاق مسؤوليتها هو أن تذهب حتى النهاية في رفض النقشف، وبالتالي أن تهيب السكان للقطع مع المنطق الرأسمالي. الاتحاد الأوروبي هو من يتعين عليه أن يقرر طرد هذا البلد أو ذلك بسبب عدم تطبيق خطته، وهو طرد لن يكون يسيرا من الناحية القانونية. وإذا بلغ الأمر بالاتحاد الأوروبي هذا الحد، يكون من مسؤولية حكومة عمالية أن تتحمل الأزمة، وتستنتج كل مستتبعات القطيعة (وأن تكون طبعاً تهيات لها).

III- عناصر أزمة سياسية

1- اللحظة الراهنة تضافر لكل الأزمات، اقتصادية واجتماعية وسياسية. وتجنح الرأسمالية النيوليبرالية المأزومة إلى استهداف الديمقراطية، وتطوير إجراءات سلطوية على الصعيد المؤسسي. ويمثل إغلاق قناة التلفزة العمومية اليونانية مثالا جديا عن تلك الهجمات على الديمقراطية: جرى الحديث حتى عن "انقلاب". وقد كان إخضاع حكومات جنوب أوروبا لنظام الثالوث (الاتحاد الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي، صندوق النقد الدولي)، ولسلطة الأسواق المالية وكبريات البنوك، دليلا على التغيير الحاصل. تظهر الطبقات السائدة أنها على استعداد لاستهداف الحقوق والحريات الديمقراطية من أجل فرض "إملاءتها النقشفية".

2- تقام الأزمة أيضا أزمة التمثيل السياسي. فالقواعد الاجتماعية والسياسية والانتخابية للأحزاب التقليدية قد تخلخت وتآكل. فإيطاليا مضطرة إلى تأليف تحالف عريض يجمع بيرساني وبيتا و برلسكوني لمعالجة اللاستقرار الكبير الناتج عن ثمانية مليون صوت التي حصل عليها بيبي غريللو، وملايين الأصوات التي فقدها اليمين ويمين الوسط ويسار الوسط. وتبرز جيدا رخاوة حركة بيبي غريللو، بعد أشهر قليلة من الحضور بالبرلمان، عمق الأزمة. وفي ألمانيا ترتقب استطلاعات الرأي في اللحظة الراهنة نتائج انتخابية ستفضي إلى تحالف كبير بين الديمقراطية المسيحية والاشتراكية الديمقراطية.

3- في وضع الأزمة هذا، يجري بانتظام استبعاد الأحزاب الحاكمة لكن على نحو يعزز اليمين وأحزاب أقصى اليمين. هكذا، شهدنا في فرنسا مظاهرات مئات آلاف الأشخاص ضد زواج المثليين. أيقظت هذه المسألة فرنسا كاثوليكية قديمة، ورجعية، ومناهضة لمثل الحركة الدرايفوسية [+]، موجودة منذ عقود، لكنها انبعثت حول هذا الموضوع، وقد شجعها مناخ عام حيث اليسار مفكك التعبئة ومحبط بفعل السياسة الاشتراكية. وتجدر الإشارة أيضا، في سياق التبعينات الجماهيرية ليمين جذري، مفلت جزئيا من أحزاب اليمين التقليدي، إلى نشاطية مجموعات يمين متطرف تعدي على مناضلي اليسار وعلى المناضلين المناوئين للفاشية.

4- الأزمة السياسية والأخلاقية كبيرة في فرنسا. سياسة الحزب الاشتراكي مرفوضة على نطاق جماهيري. كنا نعتقد أن مصير حزب البازوك باليونان - انهيار تام- كان حالة خاصة باليونان، وأن الاشتراكية الديمقراطية قد تتراجع لكنها لن تنهار إلى هذا الحد. عندما نحلل نتائج الانتخابات الجزئية الأخيرة في فرنسا، لم يعد ممكنا استبعاد هكذا انهيار للحزب الاشتراكي. فقد الحزب الاشتراكي في تلك الانتخابات آلاف الناخبين. لا بل أستبعد للدور الثاني لتلك الانتخابات. وإذا تأكدت الميول الراهنة، قد يكون الوضع كارثيا للحزب الاشتراكي في الانتخابات البلدية والأوروبية المقبلة في العام 2014. لكن الأشد مدعاة للقلق على صعيد ميزان القوى السياسي والانتخابي هو أن يستفيد اليمين من انهيار الحزب الاشتراكي، لكن المستفيد بوجه خاص هو حزب الجبهة الوطنية الذي بات اليوم مركز ثقل الحياة السياسية الفرنسية. وإن لم يكن في هذه المرحلة قسم هام من الطبقات السائدة يسير خلف حزب الجبهة الوطنية - إنه مع الرأسمالية المعولمة- فلا يمكن استبعاد إعادة تركيب سياسي على اليمين مع يمين مكسور: قطاعات تتواطؤ مع حزب الجبهة الوطنية، فيما تنجأ أخرى صوب إعادة تركيب كبيرة للييسار مع الوسط. وقد يقود الاستقلال النسبي لعوامل الأزمة البلد إلى وضع حرج.

IV- حركات جديدة في البلدان الصاعدة وحدود التبعينات الاجتماعية في بلدان الأزمة

يجب تمييز التبعينات الجديدة التي ظهرت بالبلدان المسماة صاعدة عن تلك الخاصة ببلدان الأزمة. يجب تتبع دينامية التبعينات وأشكالها ومضمونها في تركيا والبرازيل. إنها تبعينات تستثيرها هجمات اجتماعية وديمقراطية تضفي على تلك الحركات مظاهر مايو 68. لقد مست الأزمة البلدان الصاعدة بكيفية خاصة بها، لكن مع وضع مادي (قياسا بحالة تلك المجتمعات) أقل ترديا مما في بلدان الأزمة. في أوروبا تجدر الإشارة إلى الأيام النضالية والمظاهرات في اسبانيا والبرتغال. ويوم 27 يونيو، ستشهد البرتغال إضرابا عاما جديدا.

كما تجدر الإشارة إلى وثبة التعينات الاجتماعية والديمقراطية في اليونان بعد إغلاق القناة التلفزيونية العمومية. ورغم صعوبة وضع التعينة الاجتماعية في اليونان، بعد 29 يوم إضراب وطني، لا تزال الحركة الشعبية في اليونان قادرة على مقاومة هجمة جديدة. يمكن على صعيد المقاومة الديمقراطية تحقيق انتصارات جزئية، لكن على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي لا تفلح التعينات في وقف التسريجات أو صد تجميد الأجور أو خفضها وإلغاء آلاف فرص العمل في القطاع العام وتقليص الميزانيات الاجتماعية (1). باختصار، التقشف مستمر ومشد. وقد طبعت أيام التعينة المنسقة على صعيد أوربي الوضع على نطاقها، لكنها لا تمثل مرجعية لعمال وشباب كل بلد. ويجري تحضير هجمات جديدة، لا سيما إصلاحا جديدا تعده حكومة الاشتراكية يستعيد سياسات اليمين ويفاقمها، وكذا مشروع مذكرة توجيهية أوربية تفرض التنافس في قطاع الخدمات، ومنها الصحة والضمان الاجتماعي والنقاع والحماية الاجتماعية.. تجب المتابعة والتدخل بأشد ما يمكن من همة في تلك الحركات الاجتماعية في انتظار تغير جزئي في الظرفية.

V- مستجدات اليسار الجذري و الثوري

يظل ميزان القوى السياسي في غير صالح اليسار الثوري.

ويظل تحالف سيريزا في اليونان مرجعية قسم مهم من اليسار الجذري في أوربا. وسيكون مؤتمره في يوليو امتحانا لقياس مقدرته على إطلاق برنامج مضاد للتقشف ومقاوم للضغوط القوية للطبقات السائدة و الاتحاد الأوربي.

في الدولة الإسبانية، يحافظ حزب اليسار الموحد، حيث الغلبة للحزب الشيوعي، على صدى تؤكده استطلاعات الرأي بجمعه ردودا مضادة للتقشف وواقعية مؤسسية كما الحال في إقليم الأندلس حيث أكد مشاركته في الحكومة مع الحزب الاشتراكي. وفي كاتالونيا، وبلاد الباسك وغاليسيا، توجد النزعة القومية الراديكالية في مركز بناء بديل سياسي على يسار اليسار. وقد شارك رفاقنا في حزب اليسار المناهض للرأسمالية Izquierda Anticapitalista مؤخرا في عدة لقاءات بمدن عديدة من أجل بناء "بديل مناهض للرأسمالية من القاعدة"، وهي لقاءات جمعت مناضلين من قطاعات جذرية في حزب اليسار الموحد ومسؤولين نقابيين ومناضلي جمعيات ومناضلين من اليسار الثوري. وتفتح تلك اللقاءات مساحات نقاش جديدة بين المناضلين. ويعيق تطورها نحو إطار من أجل بديل مناهض للرأسمالية مستديم سياسة حزب اليسار الموحد التي تظل محكومة برهانات مؤسسية.

في فرنسا، لم تكن الانتخابات الجزئية الأخيرة في صالح تحالف جبهة اليسار. فحزب الجبهة الوطنية هو المستفيد من انهيار الحزب الاشتراكي. دعا تحالف جبهة اليسار إلى مظاهرة لعشرات آلاف الأشخاص ضد سياسات التقشف، والتي شارك في الدعوة إليها حزب مناهضة الرأسمالية الجديد NPA، لكن التعينة من جانب اليسار الجذري ليست اليوم بما يكفي من القوة لتغيير ميزان القوى. يجب انتظار الانتخابات البلدية والأوربية المقبلة لرؤية ما إن كان بوسع اليسار الجذري أن يطبع أيضا الوضع بوجه صعود حزب الجبهة الوطنية.

أخيرا، تجب الإشارة إلى مبادرات هامة لتجميع الثوريين في بريطانيا تجمع مناضلين من منظمات SR (مقاومة اشتراكية) و ACI (المبادرة المناهضة للرأسمالية) وأولئك المتحدرين من أزمة SWP (حزب العمال الاشتراكي). كما أن هؤلاء المناضلين منخرطون في مبادرات حول نداء المخرج السينمائي كين لوتش من أجل حزب جديد مناهض للرأسمالية.

وفي ألمانيا جرى تنظيم اجتماع حول التجميع المناهض للرأسمالية بمبادرة من جملة تيارات، منهم أعضاء الأهمية الرابعة بهذا البلد، مع أوليفيه بوزانسو و شارل اندريه أودري.

كما جرت مبادرات في بلجيكا، وبالضبط في والونيا، لمناقشة إمكانات تجميع نقابيين مناهضين للتقشف لبحث سبل بناء حزب جديد قائم على تلك الفرق النقابية.

عن مجلة انبركور - عدد 595-596 , يوليو-أغسطس 2013

[+] الدرايفوسية: نسبة إلى القبطان اليهودي درايفوس المتهم بالخيانة، والذي قسمت قضيته المجتمع الفرنسي في نهاية القرن 19 (المعرب)

(1)- لا حقا لكتابة هذا التقرير، انتصر إضراب في EPSM (مؤسسة عامة للعلاج النفسي)، مع أداء أجور أيام الإضراب. كنست التعينة خطة عنيفة جرى تبليغها للمستخدمين عبر الصحافة والبريد الإلكتروني، قائمة على التقشف وإعادة هيكلة المؤسسة الاستشفائية (إغلاق عدد من المصالح أو إعادة هيكلتها، إلغاء أيام خفض مدة العمل وكذا نصف ساعة الأكل، و نيل من تأهيل

المناصب،...). وقد شملت التعبئة غير المسبوقة كافة فئات المستخدمين الذين سدوا طيلة أيام عديدة الولوج إلى المستشفى، وعبروا عن غضبهم وعن رفضهم أداء عجز المستشفى المالي، ملخصا بشعار: "بالنسبة لنا، لا. لا لن يتحمل المستخدمون العجز المالي".

هذا النص تقرير تمهيدي للنقاش حول الوضع العالمي، مقدم لاجتماع المكتب التنفيذي للأمم المتحدة الرابعة يوم 15 يونيو 2013

الأممية الرابعة: تقرير عن الوضع العالمي- [فبراير 2014]

الأممية الرابعة

يندرج هذا التمهيد للنقاش حول الوضع العالمي باجتماع اللجنة العالمية لعام 2014 في استمرارية لتلك الخاصة بالسنوات السابقة: لازلنا في الحقبة البادئة بين 2008 و2011، المطبوعة بالأزمة المفتوحة على الصعد المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛ حقبة ترجح العالم وعدم استقرار عميق للمؤسسات، وحركات جماهيرية مذهلة تصل حد سيرورة ثورية بالمنطقة العربية... وهي في الآن ذاته حقبة حيث يغيب على نحو مأساوي مخرج سياسي تقدمي متبلور. ثمة طبعا تطورات، ومسائل تستدعي تعميق النظر بأخذ مسافة أكبر. هذه المسائل متناولة هنا في ثلاثة أقسام:

- 1- ديناميات الأزمة الاقتصادية للرأسمالية ومفارقاتها وتناقضاتها؛
- 2- مختلف أوجه الاضطرابات الجارية الناتجة عن تلك الأزمة؛
- 3- رهاناتنا بصفتنا تيارا سياسيا: كيفية التدخل في التحولات الراهنة لصراع الطبقات، وفي سيرورة التمردات الجماهيرية وحتى في ثورات، من جهة، لكن أيضا بوجه سيرورة جلية من ضعف الحركة العمالية المنظمة، التي تواجه مثل باقي الجماهير المستغلة صعود أليات ثورات مضادة وتدمير الأنسجة الاجتماعية والبيئية؟

- أ- أين وصلت الأزمة الاقتصادية العالمية؟

1-1 . طبائع الأزمة

في فبراير العام 2011، تساءل فرانسوا ساباتو في هذه اللجنة العالمية حول الأزمة التي اندلعت في 2007-2008 بقول: "هل يتعلق الأمر بطارئ مالي شبيه بكل التي شهدتها الرأسمالية في الماضي، متبوعة بانكماشات عابرة؟ أم أننا إزاء أزمة منظومية على صعيدين: أزمة منظومية لأن مستوى التراكم الرأسمالي المطور منذ أكثر من ثلاثين سنة بات منهوكا، وأزمة منظومية لأن الرأسمالية العالمية تواجه حدا مرتبطا بتناهي الكوكب وموارده الطبيعية؟" مع، في حالة الفرضية الثانية، استنتاج استعجال تدابير تنصب على جذور المشاكل: تدابير مناهضة للرأسمالية، ولأجل إعادة تنظيم إجمالية للإنتاج وللمجتمع، كفيلة دون سواها بإرضاء الحاجات الأساسية للسكان الغارقين في دوامة الأزمات تلك.

بعد ثلاث سنوات، ومع مزيد مسافة عن الأحداث، تسير رؤيتنا، الانطباعية إلى هذا الحد أو ذلك، والنقاشات الماركسية العميقة- كذلك المنظمة أخيرا في المعهد الدولي للبحث والتكوين، في اتجاه تعريف الأزمة بما هي أزمة منظومية للرأسمالية. وثمة قلة من الاقتصاديين البرجوازيين لديهم، عكس ذلك، رؤية متفائلة. ثمة كفاءات عديدة لتعريف الأزمة الراهنة بما هي أزمة منظومية. سأعتمد تعريف باحثين اقتصاديين نقاربههم: ميشال هوسون منطلقا من مانديل لتعريف حدود "النظام الإنتاجي" (1)، أو إسحاق جوشوا الذي يتحدث عن "أزمة فيض إنتاج رأسمالي من طراز ثالث" (2). ثمة، بتبسيط مفرط لتاريخ الأزمات، ثلاثة أنماط:

- 1- أزمات القرن التاسع عشر، وهي أزمات ضبط تنافسي، كان يجري حلها بالخفض الحاد لكلفة المواد الأولية، والأسعار، وتصفية الديون ولاسيما الأجور، وهي إجراءات كانت تتيح مجتمعة، مع تدمير هام للرأسمال، إعادة انطلاق الأرباح، مستندة على قطاع أو قطاعات إنتاج محرقة. كانت هذه الأزمات حادة لكنها قصيرة.
- 2- كانت أزمة 1929 بالغة الحدة ومديدة جدا. دخلت الرأسمالية في حقبة نظام العمل المأجور السائد. بفعل ذلك لم يعد ثمة، في لحظة أزمات فيض الإنتاج، أي تخفيف للانهيار التراكمي للإنتاج وللإستهلاك في محيط إنتاج صغير. كان الأثر الأصلي يتضح، ويغدو الخروج من الأزمة بالتنافس مستحيلا. ولم يعد هذا الخروج من الأزمة بعوامل من داخل سير الاقتصاد بل أساسا بفعل عوامل سياسية- وعلى نحو ملموس كانت الحرب وما أفضت إليه هي التي أتاحت إعادة انطلاق إجمالية لتراكم الرأسمال.
- 3- تبدو الأزمة الراهنة، قياسا بالأخريات، أقل حدة... لكن طباعها المديد يفضي أيضا إلى توترات لا نرى لها نهاية .

ما هي الأزمة المنظومية الراهنة؟ بقصد تفادي أزمة نوبية جديدة مثل أزمة سنوات 1930-1940 ، كان رد الرأسمالية في النصف الثاني من القرن العشرين هو المسمى عادة "الفوردية"، مع تدخل اقتصادي مستمر ومعتم للبلد في العلاقة الأجرية، وفي ضبط الأسواق والنقد. وعندما عادت الأرباح إلى الانخفاض في منتصف سنوات 1960 ، مبلورة شكلا جديدا لأزمة الرأسمالية في سنوات 1970، حمى الضبط الفوردي فعلا النظام من عنف أزمت الماضي، لكن مقابل مدى محدود لإعادة مستديمة للأرباح.

أعاد طور "النيوليبرالية" بدءا من العام 1980 إطلاق الهجوم الرأسمالي استنادا على البطالة الجماهيرية وعلى تعقيد العولمة المالية. وإزاء ضرورة زيادة قوية لمعدل استغلال البروليتاريا، تفاقم التنافس الرأسمالي، منذ أكثر من ثلاثين سنة، بفعل الشركات العابرة للأوطان وبفعل التمويل financierisation المعولم، وذلك بقصد تأمين إعادة إنتاج الرأسمال. وبلغ الرأسمال المالي سلطة اختلال (*) خارقة على الإنسان وعلى الطبيعة. تجمع هذه السلطة الأبعاد الجديدة لعبودية العمل المأجور في المقاولات الصناعية المعولمة وفي الزراعة والخدمات، و"تراكما بنزع الملكية" في الاقتصاديات التابعة، وتغلغلا في المجتمعات الأكثر طرفية للسيطرة على الأراضي واحتكارها لأجل إنتاج للتصدير، ومرحلة جديدة من تدمير شروط بقاء مجموعات سكانية بكاملها.

وبانت لبرلة الاقتصاد أكثر عمقا، في بعض الأوجه، مما في متم القرن 19، حيث كانت عناصر النزعة الحماينة الصناعية و التجارية بالغة الأهمية . أما دور الدول فلا مجال لمقارنته (كانت نسبة الميزانيات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي في العام 1913 أقل من 9% بالولايات المتحدة وفرنسا، مقابل أكثر من 30% و 50% بالتالي اليوم). ويظل هذا الدور نوعيا في ظل الاضطرابات الراهنة مع الفعل الإردوي للبنوك المركزية بوجه خاص، ما يمثل فرقا جوهريا (وهذا أمر يجب التأكيد عليه) بين "النيوليبرالية" الراهنة والحقبة الكلاسيكية لليبرالية في القرن 19.

اشتغلت هذه النيوليبرالية لإعادة تقويم معدل الاستغلال، وتوسيع هيكلية وجغرافي لفضاء البضاعة، وعادت الأرباح، خلال فترة، إلى الارتفاع. لكن فعالية الرأسمال المستثمر لم تتبع، حيث لم تتخذ أي من الابتكارات، السريعة والعديدة مع ذلك، ما كان لسكك الحديد أو الكهرباء أو قطاع السيارات، من أهمية محركية. يجب، من زاوية النظر هذه، التذكير بمفارقة الاقتصادي الأمريكي سولو Solow الذي قال: "يُرى عصر الكمبيوتر بكل مكان، ما عدا في إحصائيات الإنتاجية". نقص الفعالية المميز هذا يفسر جزئيا عدم انعكاس تزايد الأرباح على دينامية استثمارات إجمالية، وبالتالي على دينامية تراكم من أجل خروج حقيقي من الأزمة.

أتاح اقتصاد الائتمان ، خلال مدة، نسب نمو كافية للإبقاء بإمكان تجاوز الأزمة، لكن فوارق النمو بين مناطق العالم الكبرى تعمقت. وأخيرا، كان أيضا من عواقب العولمة التسبب في انتشار أسرع لديناميات زعزعة الاستقرار الاقتصادي. هكذا احتدت التناقضات. وكما قال إسحاق جوشوا: "تدخل الدولة من جهة، ونقص مرونة الأجور والأسعار، من جهة أخرى، يقلصان معا مدى الأزمت الراهنة (...). وعلى العكس تؤدي عولمة الرأسمال المنتج و تمويل الاقتصاد الحقيقي إلى تزايد عدم الاستقرار."

يؤثر الضغط القوي على الأجور على نحو سلبي على الاستهلاك، ما جعل اقتصاد الائتمان بالغ التعقيد واتساع الفضاء الرأسمالي يعوضان لفترة هذا الأثر على منافذ الإنتاج. لكننا نعرف الآن أن الأزمة الراهنة مسبوقه بانقلاب لمعدلات الربح. في 2007 بلغ اقتصاد الائتمان والمضاربة المعقدة حدودهما، وسببا انفجار الفقاعة المالية انطلاقا من "القروض السامة" الشهيرة. ومذاك، كان تحميل خسائر البنوك للمالية العامة، الذي بررتة الحكومات بـ"إنقاذ الاقتصاد"، قد أتاح للبرجوازية الوثوب من جديد وشن الهجوم على أشكال العجز العمومي.

غذى هذا التوجه خطط تقشف بالغة القسوة بكل مكان، لكنها صادمة بوجه خاص في أوروبا. وهذه أوجه سبق تناولها باستفاضة. استنتجنا حينئذ أن الأيديولوجية البرجوازية السائدة تظل، مع كل التحليلات المناهضة للمالية في الأونة الأولى، راسخة في النيوليبرالية ولم تتجه قط نحو الكينزية... هكذا تبدو إصلاحات الضبط البنكي ضد المضاربة محدودة جدا، فيما يغدو التركيز البنكي مذهلا: بلغت قيمة الأصول التي تسيرها أول مجموعة استثمار أمريكية Black Rock ما يعادل الناتج الداخلي الإجمالي الألماني؛ وتصل تلك الخاصة ببنوك Mitsubishitsche Bank و Credit agricole و BNP- Paribas مستوى الناتج الداخلي الإجمالي الفرنسي.

إذن ما حالة 2013 وما الآفاق في 2014؟ كانت 2013 مرة أخرى سنة نمو اقتصادي ضعيف أو انكماش متفاوت الحدة حسب البلدان. بيد أن أزمة الديون تبدو في اللحظة محتواة، وتتجلى آفاق انتعاش بطيء لـ"النمو المقدس" في هذا العام، لكن بأي صلابه؟ ينطرح إذن سؤال: هل سيوضح أن أزمة الديون تهشيش جديد عميق للنظام، أم أنها في نهاية المطاف شر نافع من وجهة نظر الرأسمال الذي سيتعزز على قاعدة هذا التطهير؟ ثمة عناصر عديدة يتعين أخذها بالحسبان.

1.2 . أوضاع بالغة التنوع حسب دور البنوك المركزية السائدة

- 1- إن للبنك المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية دور توسعي لمواجهة الانكماش (شراء كثيف للسندات المالية، علاوة على نسب فائدة "توجيهية" منخفضة جدا)، دور أفضي بعد 2009 إلى انطلاق جديد نحو نسبة نمو 3,5% إلى 4% هذه السنة... لكن مع أوجه هشاشة ملحوظة تبدو منذرة: فقاعات جديدة، عقارية أو انترنت.
- 2- في الصين، لم يكف البنك المركزي عن تشغيل "مطبعة الأوراق النقدية" لحفز اقتصادها، ومن جديد يرتفع النمو (7%-8%)، لكن مع أوجه هشاشة جديدة: بنكية وعقارية، وفساد سريع، وفقد تنافسية. وثمة تخوف أعظم مما يخص الولايات المتحدة من إفلاس بنوك بعواقب مجهولة.
- 3- تمثل أوروبا إجمالا "رجل الرأسمالية المريض"، فمنطقة اليورو هي الأكثر عرضة لخطر هشاشة البناء المؤسسي الجامع لرأسماليات متنافرة، ولخطر سياسة نقدية وائتمانية فاقمت أزمة مديدة على نحو غير مسبوق. بلغت فروق تطور الناتج الداخلي الإجمالي مستوى قياسيا (أوروبا الشمالية: +3% قياسا بالعام 2007، أوروبا الجنوبية: -9%). و تبدو الديون العامة، رغم عدم تقلصها منذ 2007، محتواة في مشد البنك المركزي الأوروبي وأدوات الضبط الجديدة (الصندوق الأوربي للاستقرار المالي، آلية الاستقرار الأوروبية)، التي تخفف توترات أسعار فائدة الاقتراض، مع سياسة نقدية تظل مقيدة.
- البلدان المشهر بها بما هي "PIIGS" (**): أوروبا الجنوبية وإيرلندا خاضعة لرقابة بواسطة عمليات "تطهير" قاسية. وتفلح ألمانيا وأوروبا الشمالية في تخليص نفسيهما، لكن فرنسا تشهد هجمات اجتماعية غير معهودة منذ منتصف القرن العشرين، ويتعاضد ضغط التنافس الضريبي بكل مكان. هل نحن، بعد سنة ركود في 2013، إزاء بداية حل رأسمالي، مفيد تماما للرأسماليين... أم نحن إزاء تسرع انكماش اقتصادي (انخفاض الأسعار والأجور وجمود اقتصادي) كطور جديد من الأزمة؟
- 4- إن لسياسات البنوك المركزية الكبرى أثارا على الكتل الاقتصادية الأخرى، القديمة (اليابان) أو "الصاعدة" (شرق آسيا، الهند، البرازيل وأمريكا اللاتينية، روسيا، تركيا): ألن تغدو، بدلا من طرف رابح، ضحايا بدايات انتعاش أمريكي وصيني وكذا الفروق النقدية الكبيرة؟ تبدي الأسواق النقدية فعلا تهيجا كبيرا، وتوجد بعض تلك الاقتصاديات، مثل الأرجنتين والهند وروسيا، في كمامة ديناميات الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا، مع هروب نقدي ومالي يزعزعها.

1.3. التشغيل، والبطالة... والأرباح

- يجري في كل بلد استعمال عناصر الأزمة على نحو حاد لتبرير هجوم الطبقات السائدة. تعيد المعارك من أجل التنافسية، وضد الحقوق والمكاسب الاجتماعية، ومن أجل جعل البيئة سلعة، صياغة قواعد دولانية تخدم أكثر نزع الضبط الليبرالي.
- 1- يستند هذا الهجوم على بطالة جماهيرية، لا تنفك تتزايد (أكثر من 200 مليون عاطل في العالم)، وبلغت مداها الأقصى بأوروبا: 26 مليون عاطل بالاتحاد الأوروبي، أي نسبة 11% من السكان النشطين (لكن 6% بألمانيا و 20% ببلدان جنوب القارة). وثمة أيضا صعود عام لهشاشة التشغيل. وتمثل النساء أول ضحايا هذه المجالات، وكذا الشباب، لأن على هاتين الفئتين يجري بالمقام الأول تجريب كل تقنيات إضفاء الهشاشة.
 - 2- يجري أكثر فأكثر استعمال التنافس من أجل الاستثمارات الدولية وترحيل الأنشطة الاقتصادية، بين القارات وبين البلدان وداخل كل بلد، لغاية توطيد عبودية العمل المأجور... لكنها تفضي أيضا إلى تنام عددي لطبقة الأجراء. وهؤلاء الأجراء ضحايا على نحو متزايد للهشاشة، مع تمفصل عمال مؤتمنين وعمال فقراء في حالة هشاشة، محجوزين في هذا الوضع داخل أقسام إنتاج عالمية وحتى داخل كل مقولة. وتجدر الإشارة إلى أن أول ارتكاس عند انطلاق جديد للاقتصاد إنما يأتي من "هالة التشغيل" هذه.
 - 3- الأرباح. تواصل الشركات العابرة للأوطان حركة تركزها، وتعزز سلطاتها بوجه الدول. وإن كانت مؤشرات البورصة قد استعادت مستوياتها لعام 2008، فلا يبدو أن الأرباح – المعقد تحليلها على الاقتصاديين الماركسيين- تعود إجمالا إلى الارتفاع لحد الآن، بفعل استمرار ضعف فعالية الرأسمال المستثمر (أو إنتاجية الرأسمال) رغم ارتفاع معدل الاستغلال. لذا تواصل الأرباح التوجه نحو التوزيع الربيعي على مالكي الأسهم، أكثر مما نحو الاستثمارات المنتجة. ومن المناسب، ولا شك، أن ندقق تحليلنا حسب القطاعات، وأن ندرس مثلا بدقة قطاع السيارات الذي استعاد مستوى إنتاجه الإجمالي لما قبل الأزمة، بفعل مكانته المحورية في الإنتاج الرأسمالي.
 - 4- خلاصة: كان لانتشار الأزمة الاقتصادية الراهنة طابع عالمي، لكنه متفاوت حسب أقسام العالم. لحد الآن، يتعذر إجمالا الحديث عن فكاك من الأزمة بعد ست سنوات من تفجرها، فالأرباح لم توطد، و"الانتعاش" الاقتصادي هش، وعناصر زعزة الاستقرار كبيرة جدا.

تواصل الرأسمالية اشتغالها، محتمة بتنظيمها بالغ التعقيد ومرونتها الكبرى. لكن الاضطرابات الاقتصادية، والنمو الهائل للتفاوتات، يحولان دون صعود صلب لشرعيتها في عالم بات فيه الوصول إلى المعلومات يسيرا على نحو غير مسبوق، ما يتيح ذبوع أمر دال من قبيل أن " 85 شخصا الأغنى يملكون ما يملك نصف سكان العالم" (تقرير منظمة أوكسفام لعام 2014)

II – أوجه تزعزع الاستقرار و أزمت اجتماعية سياسية متنامية

1. II . ديناميات تنافس الامبرياليات

مع بقائهما الكئلتين الرأسماليتين والامبرياليتين الأولين، أصاب ضعف مكانتي الولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أكبر مكانة أوروبا، لصالح انزياح نحو آسيا أساسا وليس حصرا، وبالمقام الأول نحو الصين، لذا قد يتفاقم الصراع بين الامبرياليات من أجل استعادة مواقع سيطرة جيوسياسية أو الحصول عليها.

1- كان هجوم المحافظين الجدد المضاد في عهد بوش فشلا جليا. وتؤكد الطابع الكارثي لحربي العراق و أفغانستان، وليست محاولة أوباما الوثوب من جديد على قاعدة أقل عدوانية في سياق الثورات العربية أكثر إقناعا. و إن عزم الولايات المتحدة الأمريكية على الانشغال أولا بأسيا الشرقية – وأن يتولى الاتحاد الأوربي المقدمة في أماكن أخرى- أمر لا يسير على ما يرام. نشهد إذن تلمسات لتدبير "السلام الأمريكي" : مع إيران من جهة ، ومع إسرائيل من جهة أخرى... دون تحقيق الكثير. وتعاني مصادقية السلطة الأمريكية في العالم من قضايا ويكليكس و Snowden-NSA. وفي الآن ذاته، أصاب ضعف حكم أوباما بفعل مصاعب في فرض سياسته الداخلية: أزمة الميزانية المؤدية إلى إغلاق مؤسسات حكومية، وحدود قانون "Obamacare" الخاص بنظام الحماية الاجتماعية.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية تظل القوة الرأسمالية الأولى الساعية دوما إلى تطوير مزاياها. على هذا النحو، أفلحت في العام 2013 في إقناع حكومات الاتحاد الأوربي بالتفاوض النهائي – والسري- حول معاهدة تبادل حر جديدة من أجل سوق كبيرة عابرة للمحيط ستفتح لتنافس جامح أفساما برمتها من الاقتصاديات الأوربية (الخدمات والصفقات العامة، أنظمة الحماية الاجتماعية، الثقافة و البيئة...) ما يمنح للمجموعات الخاصة الكبرى حقوقا خارقة لاستغلال الشعوب والطبيعة.

2- لا يبدي الاتحاد الأوربي، الذي يهيكل تلاحق المصالح الرأسمالية النيوليبرالية، إلا قليلا جدا من الوحدة السياسية. وفيما يطبع التقلب السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، تسعى الامبرياليات البريطانية، وخاصة الفرنسية، إلى لعب ورقتها الخاصة، لكن بنتائج موطدة قليلة: لا سيطرة على ليبيا بعد التدخل الغربي، وتزعزع دائم لاستقرار منطقة الساحل بأفريقيا، وعودة دور روسيا بالشرق الأوسط انطلاقا من الصراع السوري. وتعاني حكومتا هولندا وكامرون، اللذين أعاد إطلاق السياسات التقليدية لامبريالتيهما بالتدخل خارج أوروبا، من ضعف، فيما تستفيد حكومة ميركل من علاقات "مركز/ محيط" داخل أوروبا. وأخيرا يتأكد صعود قوى نابذة للمركز داخل بعض الدول: في الدولة الإسبانية، وفي بريطانيا وبلجيكا...

3- تؤدي سياسات التقويم الهيكلي، وأنماط التدخل الامبريالية، إلى تفكيك بنيات دولانية عديدة. ولا يفضي النمو الاقتصادي الممكن ملاحظته ببعض البلدان سوى إلى تنامي التفاوت وتدمير اقتصادات قوتية وإلى اليأس. إن تأكد دور الصين كفاعل امبريالي جديد، وتنافس فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وبزوغ الحركات السلفية الدينية الانتهازية كقوة أيديولوجيين جدد، وكذا ردود الامبرياليات الغربية (التدخلات في مالي، وأفريقيا الوسطى)، كلها عناصر تواصل دفع هذه القارة نحو الحروب والفوضى و الكوارث الإنسانية. بعد جنوب السودان، حل دور الكاميرون أو أي بلد آخر؟

4- في الشرق الأقصى، تشهد منذ سنوات عديدة تنامي توترات بين الامبرياليات اليابانية والصينية والولايات المتحدة الأمريكية حامية ASEAN – منظمة أمم جنوب شرق آسيا، لا سيما بقصد السيطرة على بحر الصين لكن أيضا مع كوريا الشمالية.

وفي مطلع العام 2014 ، تفاقت توترات أخرى شرق أوروبا لأن بوتين يرفض أي إضعاف جديد لسطوة روسيا على جيرانها، مثل أوكرانيا.

مع تفاقم التنافس الاقتصادي، وتجدد استعمال النزعات الشوفينية لحرف المشاكل السياسية والاجتماعية الداخلية لكل بلد، باتت مخاطر احتدام المواجهة بين الدول فعلية ومتعاضمة.

2. II. كوارث بيئية، وجعل البيئة بضاعة وحركات تنقل سكان

فقط الآن بدأت عواقب تبدل المناخ تظهر في العالم برمته، لكنها تُستشعر أولاً في المناطق المدارية. وقد بتنا نرى خسائرها الجارية (جفاف، فيضانات)، وحتى الكوارث الممكن عزوها لهذا التبدل، مثل العواصف الاستثنائية التي تطرح مسألة رفع مستوى التضامن الإنساني و لإعادة الإعمار، في حقبة يتضح فيها عدم فعالية متزايدة لدى الدول والمؤسسات الدولية (انظر حصيلة هايتي). إن تطوير ردنا الخاص على الكوارث هو موضوع مساهمة خاصة في دورة اللجنة العالمية هذه، انطلاقاً من إحصارات الفلبين وتجارب تضامن الألفية الرابعة فيها.

بوجه هذه المخاطر المحدقة بالبشرية، يستعمل الرأسماليون، مثل كواسر آكلات جيف، الأزمات البيئية، لا سيما المناخية والطاقية، لخلق مصادر ربح جديدة ("رأسمالية خضراء"، منح كاريون، أسواق الأشغال الأساسية في البناء...

أيا كان ارتقاء السكان إلى وعي بيئي، تظل الأضرار بالبيئة كثيفة وتؤدي إلى تدهور شروط الحياة في مجالات وأماكن عديدة: تدمير متسارع للغابات لا سيما بالمناطق الاستوائية، وتلويث المياه (البحار والأنهار) واستنثار بالمياه العذبة، واستغلال نهاب لثروات المناجم، وفضيحة غاز الشيبست، والمخاطر النووية وكلفتها (لم تسو بعدُ عواقب كارثة فوكوشيما).. وفي الآن ذاته، تواصل الشركات العابرة للأوطان الضغط من أجل تملك الأراضي، ومواد الزراعة و براءات اختراع المادة الحية. وكل هذه الأضرار هي اليوم دافع إلى نضالات أساسية.

وأخيراً، تؤدي العولمة النيوليبرالية، والأزمات الاجتماعية والبيئية والسياسية، إلى تكاثر الصراعات المسلحة وتنقلات السكان الاضطرابية، وكلها ذات كلفة بشرية رهيبية. وفيما تتحول بلدان الشمال، وأوروبا بالمقام الأول، إلى قلاع منيعة ترمي المهاجرين واللاجئين إلى البحر، يُحشر ملايين البشر في مخيمات بؤس ببلدان الجنوب. تشهد هذه الظواهر صعوداً في أفريقيا وآسيا والآن حول النزاع السوري. وسيكون التخلي عن اللاجئين مصدر فضائح وعدم استقرار للوضع العالمي على نحو مطرد.

3.3 تفجيرية الحركات الجماهيرية ضد مختلف أوجه الأزمة

إن للحركات الجماهيرية المتكاثرة أبعاداً اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية. فإزاء تدهور أوضاعها وغياب مستقبل للشباب، تُتمفصل حركات التمرد الجماهيرية هذه الأبعاد على نحو مجدّد، على نحو مجانب في الغالب للحركة العمالية القديمة، المدمجة في السياسات الساندة أو المتجاوزة إلى حد بعيد.

1- ثمة السيرورة الثورية بالمنطقة العربية: بعد سقوط الديكتاتوريات بتونس ومصر، نشهد استمرار الحركات الجماهيرية حتى رحيل الحكومات اللاحقة ولا سيما الحكومات الإسلامية، و كذا أزمة الإخوان المسلمين التي طفحت حتى إلى تركيا . تراجعت حركات التمرد الجماهيري ببعض البلدان (المغرب، الأردن...) لكنها تستمر أو تنشا بأماكن أخرى (السودان، وحتى المملكة السعودية..). لكن، وكما يعيش ذلك الشعب السوري على نحو بطولي لكن مرعب، يتصاعد الهجوم المضاد لأجهزة الدول وللتيارات الدينية ذات الميول الفاشية. ويتزايد الطابع الإشكالي لغياب منظورات اشتراكية. ويمدنا جليبر الأشقر بأدوات أساسية لفهم السيرورة في تعقدها، واستمرارها المحتمل على أمد طويل، بأوجه تقدم وتراجع جزئية، ولدعما بقصد مساعدتها على التطور.

2- ثمة انفجارات اجتماعية سياسية بدافع من أزمات مدينية ومن النضال ضد الفساد، وهي تهز بلدانا أعتبرت مستقرة بالنسبة للطبقات الساندة: شهدنا منتصف العام 2013 في الآن ذاته انتفاضة في تركيا دفاعاً عن منتره جيزي وساحة تقسيم، وفي البرازيل احتجاجاً على أسعار النقل وشروط تنظيم كأس العالم لكرة القدم. وتمثل التطلعات إلى الديمقراطية والعدل الاجتماعي خمائر تمرد في بلدان صاعدة عديدة لا ينفصها سوى الانفجار.

3- كما نشهد حركات تمرد برولينارية في شرق آسيا، مع تمثيل سياسي بالغ الضعف أو مزاح أحياناً: بنغلاديش، كمبوديا... إنها ساحات جديدة للبحث عن بدائل جذرية عن العولمة الرأسمالية.

4- في جنوب أوروبا و البلقان، بوجه تدهور غير مسبوق لشروط الحياة، وبوجه التراجعات الاجتماعية، باتت حركات التمرد والتعبئات هيكلية، تتدفق أو تتمدد رغم ندرة المكاسب، وحتى دون نجاح في صد سياسات التقشف، وحتى دون مخرج سياسي: اليونان، البرتغال، إسبانيا، بلغاريا، والبوسنة حالياً... فيما تحتضر الحركة العمالية القديمة، ما مقدرات الحركات الاجتماعية الجديدة؟ على هذا النحو يكتسي مستقبل الوضع باليونان أهمية خاصة.

5- في الاتحاد السوفييتي السابق، تجلى بقوة في روسيا في 2012-2013 الاحتجاج على "الديموكتاتوريات" بما هي أنظمة خاصة لمصالح الأمن والأليغارشية والفساد. في متم العام 2013 ومستهل العام 2014 أفضت الحركة المذهلة حول "ميدان" في أوكرانيا إلى اندحار زمرة حاكمة بفضل حركة جماهيرية.. هذه هي المقاربة الواجب علينا اعتمادها: رغم مستوى قمع مرتفع، ورغم مناورات الامبرياليات الغربية، ومع تشوش سياسي حاد، تبحث الحركات الشعبية عن طريقها.

6- في أمريكا اللاتينية بلغت حدودها تلك السياسات الإنمائية الاستخراجية الجديدة- بكل تنوعاتها- من الأشد معاداة للامبريالية (فنزويلا) حتى الأعمق اندماجا في النيوليبرالية (البرازيل)، مروراً بالأشكال الوسيطة (الأرجنتين). وتظهر حركات جماهيرية جديدة، لكن اليمين الرجعي هو أيضا بالمرصاد.

رغم تشوشها في معظم الأحيان، وبفعل مطالبها العادلة، نساند تقريبا كل حركات التمرد بالشارع الخارقة تلك. هذا مع استثناءات نادرة، مثل تايلاند وفنزويلا، إذ أن هذه حسب ما نعلم مهيكلة كليا من قبل حركات فائقة الطابع الرجعي. كما نرى أن الحركات الجماهيرية قد تتحول، بانعدام منفذ سياسي على المدى المتوسط، إلى فتن طائفية مدمرة، وقد تُمنى إجمالا بهزيمة من الهجمات المضادة للطبقات السائدة التي تعبئ أدوات مضادة للثورة.

II.4 . الثورات المضادة تتقدم

مع احتداد الأزمة الاقتصادية، تتبلور الميول المضادة للثورة على قاعدة الهجمات السابقة للطبقات السائدة: تنظيم التراجعات الاجتماعية المميزة للنيوليبرالية، وانحرافات جهاز "محاكمة الإرهاب" من جانب الحكومات من جهة وصعود التيارات فائقة الرجعية من جهة أخرى، وتضافرهما.

1- ترد القوى السياسية السائدة المهتزة بقوة مستعملة أجهزة الدولة، وتنال من المكاسب الديمقراطية باسم الدفاع عن المصالح الوطنية: مراقبة الكترونية معممة، من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين، وقوانين جديدة قاتلة لحريات التنظيمات والمناضلين، وتطوير شراسة الأجهزة المضادة للمظاهرات. وقد أبانت قضايا عديدة حديثة أن ما من قارة تفلت من تجريم النضال العمالي والديمقراطي والثقافي: في أوروبا (اسبانيا، فرنسا، روسيا...)، وفي آسيا (باكستان، الصين..)، وفي أفريقيا (مصر، أفريقيا الجنوبية..)، وفي أمريكا اللاتينية (الأرجنتين ،...).

2- يلاحظ، حتى في أوروبا حيث كانت المكاسب الديمقراطية أكثر ثباتا، تراجع للحقوق الديمقراطية على كافة الصُعد: إبطال الاشتغال الديمقراطي من طرف "الترويكاف" (اللجنة الأوروبية، البنك المركزي الأوروبي، صندوق النقد الدولي)، قوانين وقرارات قضائية ضد المناضلين، أجهزة ومعدات بوليسية وأمنية مضخمة، حتى الخاصة منها.

3- تتدخل التيارات فائقة الرجعية والفاشية على نحو متزايد الفعالية على الساحة السياسية بكل مكان في العالم، بأشكال بالغة التنوع ومركبة أحيانا، مجرمة حقوق النساء والسحاقيات والمثليين جنسيا والمتحولين جنسيا، وساعية للنيل من الخدمات العامة الاجتماعية:

- حزب الشاي في الولايات المتحدة الأمريكية والحركة المناهضة لزواج المثليين في فرنسا؛
- حركات شعبية عنصرية في أوروبا، ضد العرب و المسلمين والسود، وعلى نحو أكثر تعميما ضد الغجر؛
- حركات شعبية يمينية متطرفة حاكمة في هنغاريا وربما في الهند غدا؛
- حركات نازية جديدة في اليونان، وفي أوروبا الشرقية، وقوية الحضور أحيانا في حركات احتجاج ديمقراطي متعددة الهوية الطبقيّة؛
- أصوليات كافة الديانات، قوية بكل مكان، تستنسل ضد الحق في التعليم وحقوق النساء والمثليين جنسيا، وضد حق التعبير الفني، وتصل أكثر فأكثر حد القتل، وأصوليات دينية تحرف حركات تحرر شعبية و تحاول سحقها؛
- جهاديون و"مجانين الإله" يشنون عمليات عسكرية وصولا إلى نزاعات عسكرية حقيقية، تتفاقم في قسم من أفريقيا و آسيا.

يجب في هذا السياق التأكيد على العنف والإصرار الرجعي الذين تُتَهاجَم بهما بكل مكان حقوق النساء في كل المجالات، وعلى كونها مهددة على نطاق واسع في المجال المؤسسي، كما حال حق الوقف الإرادي للحمل في اسبانيا.

4- خلاصة: نحن إزاء ثورات مضادة عديدة تطرح مشاكل تكتيك قديمة في صيغ جديدة:

* ما مستوى التحالف السياسي الممكن ضدها؟

* أي تعامل واجب مع التيارات ذات الميول الفاشية والأصولية التي تخترق حركات الغضب الشعبي؟

III - ثورات وثورات مضادة دائمة في مطلع القرن 21 - مهامنا

يتعين علينا العمل في وضع بالغ التناقض، حافل بمفارقات (من حسن حظنا أن لدينا تفكير دياكتيكي): ثمة من جهة نمو عددي للطبقة العاملة على صعيد عالمي ونضالات جماهيرية؛ ومن جهة أخرى أزمة رأسمالية مُنهكة وهجمات مضادة للثورة بارزة، في سياق فقد الحركة العمالية لتهيكل ولمنظور اشتراكي. لكن ثمة أمر أساسي متمثل في تراجع على نحو حاسم للخوف من مواجهة السلطات القائمة، في أوضاع عديدة جدا.

1- التمردات والثورات (بالمعنى الموضوعي لدى لينين) بالغة القوة ومفعمة بالإصرار، وتبتكر أشكال نضال جديدة، لكن تنظيمها الذاتي محدود، وتصوغ القليل من بدائل السلطة - ولا تفلح في الحصول على مكاسب أو الحفاظ عليها. وهي لذلك ليست "مثالا" إلا جزئيا، وتتواصل في ظل تشوش كبير. كيف يمكن التقدم، لا سيما في مستوى الوعي؟

2- استحالة استجابة الرأسمالية لتطلعات الجماهير العريضة يمنعا من تثبيت الأوضاع بطرائق الديمقراطية البرجوازية. يفتح هذا مساحات لأدوات مضادة للثورة على نحو أكثر مباشرة. لكن لماذا كل هذا القدر من المصاعب في إعادة انتشار الحركة العمالية وكونها الثوري؟

3- تتواصل أزمة الحركة العمالية القديمة بدمج متزايد العمق للاشتراكية الديمقراطية في الأجهزة البرجوازية (حكومات تحالفات كبرى في 16 بلدا أوربيا، رئاسة هولاند في فرنسا...)، ودمج الاتحادات النقابية الكبرى. لم تعد الاشتراكية الديمقراطية غير شكل تناوب برجوازي، مع ثقافة تاريخية يسارية "للاستعراض".

تواجه النزعات الإصلاحية الجديدة، مجسدة في الأحزاب الشيوعية السابقة، صعوبة في استثمار المساحات التي تمكنت من إعادة خلقها على يسار الاشتراكية الديمقراطية. وتصطدم بصعوبة تطوير منظورات دينامية، وتروج أحيانا مآزق حائية جديدة، وتنبئ في الغالب رؤية "معسكرة" للعلاقات بين القوى الكبرى تفضي بها إلى إنكار انتفاضات شعبية من أجل الحرية مثل انتفاضة الشعبين السوري والأوكراني.

كما يلزم تحليل تطور الحركات الوطنية ذات الأصل التقدمي التي تواجه أزمة رأسمالية عالمية متعددة الأشكال تضعها إزاء تحديات توجّه حاسمة.

أخيرا، ما الحصيلة الممكنة لموجة العولمة البديلة، المترجمة حاليا، بما هي محاولة لتخطي تلك الأزمات؟

4- يسعى اليسار المناهض للرأسمالية والثوري إلى الخروج من الهامشية في الحركات الجماهيرية، الجديدة. ويتدخل دوما في الحركات الاجتماعية ويحصل أحيانا على نتائج انتخابية دالة تفوق تأثيره الفعلي. لكنه لا يجد نقاط ارتكاز كافية تجعله منفذا سياسيا تقديما ذا مصداقية... ويتمزق.

5- يفلح تيارنا، الأممية الرابعة، في التوقع على نحو متعذر استبداله: سعي إلى التنظيم الذاتي للجماهير، وإلى الوحدة لأجل الظفر بمطالب أساسية اجتماعية وديمقراطية، ونضال ضد الامبريالية ورفض النزعة "المعسكرة"، وصياغة برامج مناهضة للرأسمالية وبيئية ونسوانية وأممية، متطابقة مع الوضع الجديد المتمسم بالاضطرابات وانتقالية نحو الاشتراكية... بدءا بمصادرة البنوك وتشريك المجموعات الكبرى مثل مجموعات الطاقة التي تخرب البشرية والكوكب. لكن ذلك لا يكفي لكسب تأثير ذي دلالة في هذا الطور المطبوع بالنفور من "الأجهزة السياسية". يجب علينا إيجاد الجسور بين مستوى تنظيم الجماهير المناضلة وتنظيم أحزاب سياسية من أجل انتصار البروليتاريا ضد كل استغلال. ويجب أن نتبع عن كتب تجارب التجمع الجديدة في اليسار الجذري أو الثوري، في خصوصياتها: في الدولة الإسبانية وفي بريطانيا و في الأرجنتين...

6- نحن حاضرون إلى هذا الحد أو ذلك، وندخل على قدر قوانا في بلدان عديدة، لكن ثمة من هي في هذه اللحظة دالة على نحو خاص على مسؤوليات تيارنا كما في اليونان وسوريا والبوسنة وفنزويلا، التي يجب ان نفكر بصدها في إسهامنا العالمي.

الرهان بالنسبة لنا هو بناء تمفصلات عالمية جديدة بين الطبقات المستغلة، وبين مختلف أشكال النضال ضد تنويعات الاضطهاد. كيف يمكن بث روح جديدة في التضامن العالمي والنضال السياسي؟ لأن غيابهما قد يؤدي إلى انتصار ميول التشطي الرجعي للمجتمع.

(* اختتال: حالة الكائنات الحية التي تعيش مما تقتنص أو تأخذ من الكائنات الأخرى [م])

(**) PIIGS : لفظ قدحي يشير إلى بلدان أوروبا ذات اقتصاد ضعيف: البرتغال، ايرلندا، ايطاليا، اليونان، اسبانيا [م]

نشر بمجلة انبركور

Inprecor n° 603-604 / Mars-Avril 2014

- * كريستيان بابل : عضو قيادة حزب مناهضة الرأسمالية الجديد بفرنسا. قدم هذا التقرير باسم المكتب التنفيذي للأمم المتحدة الرابعة في دورة اللجنة العالمية يوم 22 فبراير 2014

- 1- ميشال هوسون

La théorie des ondes longues du capitalismes contemporain –
<http://hussonet.free.fr/mandelmh13pdf>, décembre 2013

Issac Joshua - Une réaction historique originale- 18 Novembre 2013 ; <http://www.europe-solidaire.org/spip.php?article30707> - 2 -

=====